الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

واقع التعليم ضمنبرامج التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية -البيض-

2017-2007

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تسيير و ادارة الجماعات المحلية.

إعدادالطالبة:
خلادي مبروكة

إشراف الأستاذ:
أ/لخضربن دادة

لجنة المناقشة والتحكيم

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
لخضر بن دادة	أستاذ	البليدة2	مشرفا
بن خدة سفيان	أستاذ	سعيدة	رئيسا و مقررا
شريفي رضا	أستاذ	سعيدة	مناقشا
مجاهد زين عبدين	أستاذ	سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية:
1439-1438ه -2018-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انزل القران و خلق الإنسان ، وعلمه البيان و اسلم على أفصح الخلق لسانا ، وأحسنهم بيانا ، و على اله و صحبه إقرارا ، و عرفانا .

قال تعالى :

(قال رب اشرح لي صدري ويسر لي امري واحلل عقدة ن لساني يفقهوا قولي)

(سورة طه، الآية 25-28)

إهـداء

إلى من قال في حقهما تعالى"و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالولدين إحسانا "

إلى أغلى شي في الكون ،إلى أغلى ما املك في الوجود إلى من رضاها سر نجاحي ، وحنانها بلسم جراحي

إلى التي الجنة تحت أقدامها ،إلى ثريا التي تضئ حياتي أمي الغالية .

إلى من ضحى بحياته في البرد و الحر من اجل إسعادي وتلبية حاجاتي ، إلى من رسم البسمة في حياتي ،

إلى من كان و لازال درعي الواقي و سلاحي الباقي أبي الغالي .

أطال الله في عمرهما و حفظهما لي و أدامهم الله تاجا فوق رؤوسنا

إلى من وجودهم يؤنسني ورفقتهم تريحني إلى أخوتي و أخواتي

و إلى كل أهل و الأحباب

إلى كتاكيت العائلة : رهام و أمحمد ، وصال ، ريتاج و رفيدة

إلى اللواتي يصعب فراقهن ، وينشرح القلب للقائهن ، إلى من قضيت معهن أجمل أيام ،وسيلة ، أسماء ، آمال ، حنان ، عائشة ، سعاد ، زهيرة ، بشرى ، ريم ،أسماء ،لطيفة، رفيقة ،خديجة ،صباح .

إلى كل من أنار دربي بالعلم و الكلمة الطيبة إلى أساتذتي الذين درسوني من ابتدائي إلى جامعي، إلى جميع طلبة العلوم السياسية

وعلى رأسهم تخصص تسيير و إدارة الجماعات المحلية

إلى كل من نستهم مذكرتي و لم ينساهم قلبي

و إليكم جميعا اهدي هذا العمل راجية من الله عز وجل التوفيق و الفلاح

مبروكة

شكر

مصداقا لقول صلى الله عليه و سلم :(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

بداية الحمد الله الذي لولا توفيقه و عونه لما تم هذا العمل

إلى روحه الطاهرة أفضل خلق سيدنا محمد صلوات الله عليه

الحمد الله و الشكر والفضل أولا و قبل كل شيء لله سبحانه و تعالى الذي عليه توكلنا و استنادنا وكان حسبنا رب العرش العظيم

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل **بن دادة لخضر** على شرف قبوله تاطير هذا العمل

على كل الجهود و النصائح التي بذلها لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال مكتبة كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة

و كذا المعهد الوطني لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية بسعيدة

و كذا مكتبة كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

و كذا مديرية تنظيم الشؤون العامة بولاية البيض

و كل الأساتذة الكرام بجامعة سعيدة

و الأستاذ جمال زيدان و الأستاذ بن عيسى

و كذا كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع

مقدمة

المقدمة:

يعتبر التعليم من أهم الأعمال المطلوبة للإنسان من اجل المعرفة التقدم و العلم بالحقائق و الوصول للصواب و البعد عن الخطأ ، و يعتبر كذلك التعليم اشرف المهن و أنبلها ، و يعد مظهر من مظاهر الحياة الفكرية فهو دعامة كل امة تصبو إلى الازدهار ، وتسعى إلى التقدم و الاستقرار كونه سبيلها الوحيد لبناء ذاتها و قوتها و ترقية جهودها إضافة إلى وعي أفرادها الذي يعتبر مفتاح الرقي الفكري و المادي و الاجتماعي ، وهذا ما يجعل الأمم الواعية تسعي إلى تطور التعليم و جعله محور اهتماماتها ، و لقد مر التعليم في الجزائر بعد مراحل أساسية تشكلت و تكونت من خلالها المدرسة الجزائرية و اكتسبت عديد العراقيل و صعوبات و المشاكل التي خلفها المستعمر بعد خروجه منها و التي كان لها اثر على تحقيق التنمية المحلية في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

أجهزة و التنمية المحلية هي عملية يتفاعل من خلالها المجتمع المدني بأسلوب ديمقراطي مع جهات و هيئات الدولة أو مع الجهات و المجتمعات الأهلية المرخص لها رسميا من الدولة وضع خطط و برامج التنمية لتحديد أهداف و البت في الأولويات الخاصة بها و أساليب تنفيذها حسب إستراتيجية عامة تشمل على الأهداف ، الوسائل ، الموارد البشرية ، التمويل المناسب ،و كذلك القيام بعملية المتابعة و التقويم و التطوير.

تعد أيضا التنمية المحلية على أنها عمل إنساني مخطط و مرسوم يشمل كل القطاعات ، وتمتد إلى كل المجالات و كافة المستويات لتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب و اكتشاف الموارد المادية و الإنسانية و توجيهها لتصبح عونا على تحقيق التقدم و الرضا للمجتمع ، باعتماد على المعارف و المهارات المكتسبة من التعليم لبناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن و الاستقرار السياسي و الاقتصادي .

و يمثل التعليم إحدى أركان المثلث التنمية المحلية التي تقوم عليها ، و من بين أهم ركائز التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي السياسي لإنجاح عملية التنموية كون أن المجتمع متقدم علميا يكون متقدما اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و سياسيا ، لأنه بالعلم تتطور كل نواحي الحياة .

***أولا :الإشكالية الدراسة :**

وللتعليم أهمية كبيرة في ظل برامج التنمية المجلية من خلال إكساب الفرد مجموعة المعارف و المهارات تساهم في تحقيق هذه البرامج التنموية وتفعيلها ومواجهة لمختلف الصعوبات و المشاكل التي تواجهها و منه يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما واقع التعليم ضمن برامج التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية البيض ؟و ما هي أهم آليات مقترحة للإصلاح؟

يندرج تحت هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية :

-ما مفهوم التعليم و ما هو مضمونه؟

- و ما هو المقصود بالتنمية المحلية ، وما هي الأسس النظرية و مقومات التي تبني عليها ؟

-ما طبيعة العلاقة القائمة بين التعليم و التنمية المحلية ؟

-ما هو واقع التعليم في ظل البرامج التنموية في الجزائر دراسة حالة ولاية البيض ؟

- ما هي الآليات مقترحة للإصلاح التعليم و التنمية المحلية في ولاية البيض؟

*** ثانيا :فرضيات الدراسة**

و تعرف الفرضية على أنها تفسير مؤقَّت أو محتمل يوضِّح العوامل أو الأحداث أو الظروف التي يحاول الباحث أن يفهمَ ها، و كذلك تعتبر على أنهاتفسير ٌ مؤقَّت لوقائع معيَّنة لا تزال بمعزل عن اختبار الوقائع، حتى إذا ما اختبر بالوقائع أصبح من بعد إمَّا فرضاً زائفاً يجب أن يُعْدَلَ عنه إلى غيره، وإمَّا قانوناً يفسِّر مجرى الظواهر[1]

-الفرضية الأولى :يرتبط بين التعليم والتنمية المحلية علاقة فاعلة ومهمة**.**

-الفرضية الثانية :يكون للتعليم حصة ضمن برامج التنمية المحلية في ولاية البيض .

-الفرضية الثالثة :يرتبط إصلاح تعليم بالتنمية المحلية باقتراح مجموعة من آليات التي تؤدي بها إلى تحول إلى واقع أفضل**.**

***ثالثا:منهجية الدراسة**

تستدعي الإجابة على الفرضيات استخدام مجموعة من المناهج الكيفية والكمية لان تكون هذه الدراسة موضوعية و علمية .

1-مناهج الكيفية :

تعريف المنهج :تعني كلمة method لغة الإغريق following after أي إلا تباع أو المتابعة أو السير وراء شئ أخر . [2]

و المنهج : هو طريق الواضح ،و نهج الطريق بأنه وأوضحه ، ونهجه ايصا سلكه ، قال تعالى " لكل جعلنا منكم شرعة و منهاجا " قال القرطبي : المنهج : الطريق المستمر و هو النهج و المنهج ، أي البين .

و كذلك في اصطلاح : هو الطريق المؤدي إلى كشف الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير المعقول و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة .

[1] عبد الرحمن بن عبدالله الواصل البحث العلميُّ خطواته ومراحله أساليبه ومناهجه أدواته ووسائله أصول كتابته ، المملكة العربية السعودية : إدارة الإشراف التربويِّ والتدريب ، 1420هـ - 1999م ص 30

[2] ناصر محمد عارف ، ابستمولوجيا السياسة المقارنة ،لبنان : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2002م ص84

ا-منهج التاريخي : هو الذي يقوم بسرد الوقائع و تكديسها ، و يقدم تصورا عن الظروف المحيطة التي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها ، و يحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك و هو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجود بين ظاهرة أو حادثة ما و الوضعية أو حالة أو الظرف الذي وجدت فيه .[1]

ساعدني المنهج التاريخي في تقصي عن الأحداث التاريخية التعرف على مجمل التطورات و التحولات التي طرأت على مفهوم التعليم و التنمية المحلية ، و تعرف على أهم التطورات التي مر بها التعليم بالجزائر من خلال التحولات التي مر بها الدولة منذ حقبة الاستعمار إلى يومنا هذا بدراسة حالة ولاية البيض .

و اعتمد عليه لعدة من أسباب منها برغبة في سرد الوقائع التاريخية القديمة حول التعليم و التنمية المحلية و البحث في أهم الصعوبات و العوائق التي واجهتم في ذلك الزمان ،باعتماد على مجموعة الكتب و الوثائق التاريخية منها كتاب مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام لأحمد سليم سعيدان،و كتابالطاهر سعود في،التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي ، و كذلك كتاب جودة التعليم في مقدمة ابن خلدون لسالم مرجين حسين .

ب-منهج الوصفي :أنَّه يبحث العلاقة بين أشياء مختلفة في طبيعتها لم تسبق دراستها، فيتخيرَّ الباحث منها ما له صلة بدراسته لتحليل العلاقة بينها ، ثُمَّايتضمَّن مقترحاتٍ وحلولاً مع اختبار صحَّتها بحيث يتم استخدام فيه الطريقة المطقيَّة (لاستقرائيَّة، الاستنتاجيَّة)للتوصُّل إلى قاعدة عامَّة.[2]كما يعتمد هذا المنهج على دراسة الواقع أو الظاهر كما توجد في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا .[3]

ساعدني هذا المنهج في دراسة البحث و معالجة الظاهرة التعليمية و التنمية المحلية بوصفها و جمع المعلومات المتعلقة بالظاهر محل البحث و تحليل العلاقة بين كل من التعليم و التنمية المحلية .و اعتمدت على المنهج الوصفي لتبين حالة الظاهرة محل الدراستمن الحالات في وقت معينَّ دون الحكم عليها أو تعليلها و مع ذكر أسبابها .

ج-منهج المقارن : هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنة بين الظواهر محل البحث و الدراسة بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الاختلاف و التشابه في تلك الظواهر ، وهو يستهدف إيجاد تعميمات امبريقية

---

[1] محمد شلبي ، منهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم ، المفاهيم ،الاقتربات ، الأدوات ، الجزائر : كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (ب-د-ن) ، 1997،ص 14ص 5

[2] عبد الرحمن بن عبد الله الواصل، مرجع سابق ذكر ، ص48

[3] عمار بوحوش ،ومحمد محمود الدنيبات ، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث** ، الجزائر : ديوان المبطوعات الجامعية بن عكنون ،طبعة رابعة منقحة ، ص 138

عامة يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر .[1] و يستخدم استخدام واسع في الدراسات القانونية و الاجتماعية ، كمقارنة الظاهر الاجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع أخر أو مقارنتها بمجالات الاقتصادية و السياسية و القانونية ، و يتيح استخدمه التعمق و الدقة في الدراسة و تحكم في موضوع [2]

ساعدني هذا المنهج في مقارنة بين المراحل تاريخية التي مر بها التعليم في الجزائر بحيث المرحلة أولى كانت محتشمة أي إن التعليم كان في حالة متدهور أما مرحلة الثانية فعرفت نوع ما من الجدية في العمل من خلال تحسين مستوى التعليم من الناحية الهيكلية و ارتفاع نسب المتعلمين ، و المرحلة الثالثة كانت عبارة عن إصلاحات تغيرات في نظام التعليم .

د-منهج القرآني الإسلامي الحضاري البديل :هو المنهج الذي يقوم على النظرة الكاملة الشاملة للحياة نفسا و مجتمعا و هو منهج الهي مصدر إنساني ، فهم و استخلاص و موضوع شامل في النظرة و الإحاطة و تطبيق يحكم سيرة الإنسان و يجيب على علامات استفهامه و يمثل بالنسبة لباصرته و بصيرته معالم الطريق و أعلام دليل العمل ليس من حيث كون الإنسان فردا فقط .[3]

ساعدني هذا المنهج في تأصيل الظاهرة و بحيث فيها في كتاب الله تعالى و السنة و أقوال صحابة فيما يخدم

البحث في التعليم و التنمية المحلية .

2-المناهج الكمية :

ا-منهج دراسة حالة : هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العملية المتعلقة بأية وحدة ، سواء كانت فرد أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا ، و هو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها و ذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها عن الوحدات المتشابهة .[4]

ساعدني هذا المنهج في جمع المعلومات الخاص بالتعليم و التنمية المحلية بولاية البيض و مراحل تطور كلا منها و علاقة التي تجمع بينهما .

---

[1] محمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 71

[2] مانيو جيدير ، ترجمة ملكة ابيض ، **منهجية البحث** العلمي ،دليل الباحث المبتدئ ، (ب-م-ن)، (ب-سن) ص 103

[3] محمد عمار ،**معالم المنهج الإسلامي** ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع (ب-س-ن) ، ص 227

[4] عمار بوحوش و محمد محمود الذنيبات ،مرجع سبق ذكره ،ص 130

ب-منهج الإحصائي :هو احد أساليب وصف الظواهر و مقارنتها ، واثبات الحقائق العلمية المتصلة ، و يقوم على جمع بيانات كمية و رقمية منة العلاقة بين المتغيرات وتبوبها و استخلاص النتائج منها بوسائل متعددة منها الارتباط و تحليل .[1]

ساعدني هذا المنهج في الحصول على بيانات و معلومات خاص بتعدد التلاميذ خلال السنة الدراسية 2018/2017 بولاية البيض و إحصاء عدد المدارس و المطاعم عبر بمختلف دوائر الولاية و كذلك نسبة الناجحين في الامتحانات النهائية .

د-أدوات الدراسة :

مقابلة : هي أسلوب أساسي من أساليب جمع البيانات و المعلومات لدراسة موضوعات السياسية المختلفة ، وهي عبارة عن اتصال مواجهي بين شخصين يهدف فيهما احدهما إلى التعرف على بيانات من طرف أخر في موضوع محدد أو عن أريه فيه عن طريق الكشف عن اتجاهاته الفكرية عن طريق تبادل الحديث معه .[2]

ساعدني هذا المنهج في الحصول على المعلومات حول الدراسة محل البحث بعد ذهاب إلى الولاية البيض و تقرب من مصلحة التنظيم الشؤو ن العامة و مقابلة بعض رؤساء المصالح لاستفسار حول واقع التعليم ضمن برامج التنمية المحلية و اعتمدت على هذا المنهج لأجل التعرف واقع التعليم في جانب واقعي و اكتشاف المشاكل و الصعوبات التي يعاني منها .

2-الاقتربات الدراسة :

تعريف الاقتراب :يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح الضوابط التي تحكم اختيار موضوعات و المعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث .

ا**-اقتراب قانوني** :يركز هذا الاقتراب على دراسته لأحداث والمرافق و العلاقات ، و الأبنية على الجوانب القانونية أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير و الضوابط المتعارف عليها و القواعد المدونة و غير المدونة .

بحيث اعتمدت على هذا الاقتراب في ذكر القوانين التي حكمت التعليم عبر مراحل مختلفة في الجزائر .

[1]محمد شلبي ، مرجع سبق ذكره،ص 92

[2]نفس مرجع ،ص 349

ب-اقتراب الوظيفي البنيوي فهو مجموعة من الأنشطة الضرورية التي يعد انجازها ضروريا لبقاء النظام واستمراره ككل و أن أهدف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها .

ج- الاقتراب النظمي : هو مجموعة من العناصر المتفاعلة و المترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم و ما يعنيه ذلك من أن التغير في احد العناصر المكونة للنظام يؤثر على بقية العناصر .[1] و تم اعتماد عليه في دراسة محل البحث من خلال تحديد عناصر المكونة لعملية التعليم من مدخلات و مخرجات .

د- الاقتراب المؤسساتي :وهو يولي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية ، و يربط كل ذلك

ببقية الأوضاع الاقتصادية و الثقافية التي توجد بها المؤسسة فالمؤسسة السياسية أصبحت تحصى بأهمية كمحدد للسياسة العامة في علاقتها ببقية الشروط الاقتصادية و الثقافية ، و تم اعتماد عليه على هذا الاقتراب في تحليل الولاية من حيث الاستقلالية و التجانس . و ساعدني في دراسة مديرية التنظيم الشؤون العامة بولاية البيض .

و أنني استخدمت بقية من الاقتربات بنسب متفاوت و على حسب أهميتها في هذه الدراسة .

***رابعا :أهمية الدراسة العلمية و العملية**

ا-أهمية العلمية :و هي استفادة من عملية توظيف مناهج و مقاربات العلمية فيما يخص واقع التعليم ضمن برامج التنمية المحلية و بالتالي الحصول على نتائج يمكن إفادة بها المجتمع العلمي في المناسبات الدراسية و سائر مناسبات العلمية الأخرى .

كما يعتبر التعليم أهم جوانب التي تساهم في توسيع القدرات الأفراد من حيث المعارف و المهارات التي تؤهلهم لقيادة عملية التنمية بحيث يعد محورا لها و اعتباره مصدرا من مصادر استثمار في تعليم رأس المال البشري كالاستثمار في سلع المادية ، و هذا ما دفع بالدول المتقدمة و أيضا النامية تنظر إلى قطاع التعليم على انه من العوامل التي تساعد على التقدم في الجوانب الاقتصادية إلى جانب الجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسية فهو المسئول عن إعداد جيل لقوى البشرية المدربة على أعلى المستوى ، و بهذا الشكل يعد التعليم واحد من البنات التي تقوم عليها التنمية كما أن للتعليم دور كبير في تحقيق التنمية المحلية .

[1]محمد شلبي ، مرجع سبق ذكره،ص132ص 175

2-**أهمية العملية**:البحث في واقع التعليم ضمن برامج التنموية في الجزائر من خلال تسلط الضوء على ولاية البيض ، و الرغبة في معرفة أفاق التنمية المحلية في الجزائر و أهم العراقيل و الحواجز التي تقع عقبة في طريقها .

***خامسا :مبررات اختيار الموضوع**

نبرر اختيار الموضوع دراسة مميزات موضوعية و ذاتية و أكاديمية على النحو التالي :

مبررات الموضوعية :

تتبع تطور التعليم في الجزائر خلال حقبة الاستعمارية إلى يوما هذا ، و ظهور الاهتمام كبير في ترقية البرامج التنموية التي جاءت بها التنمية المحلية في ظل الإصلاحات التي تبنتها الحكومة ،ومعرفة وضعية و واقع التعليم في ظل هذه البرامج التنموية في ولاية البيض بشكل خاص، وكذا السعي لمعرفة معوقات التعليم و التنمية المحلية .

مبررات الذاتية :

تكمن هذه المبررات في التعرف على الجوانب المختلفة لموضوع لما له من أهمية ، و اهتمامات شخصية و التطلعات إلى معرفة برامج التنموية و تتبع سير التعليم ضمن هذه البرامج ، و كذا إسقاط مكتسبات المسار الدراسي في انجاز البحث و الرغبة في تكوين رصيد معرفي، ومعلوماتي بشأن موضوع التعليمو التنمية المحلية .

***سادسا :الإطار الزماني و مكاني للدراسة**

الحدود المكانية : يقتصر موضوع على دراسة واقع التعليم ضمن برامج التنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة و ولاية البيض بصفة خاصة ، رغبة في تعريف بولاية البيض و واقع التعليم بها في ظل هذه البرامج التنموية ونقائص و العراقيل و الصعوبات التي تواجه التعليم و التنمية المحلية بولاية .

الحدود الزمانية: الدراسة تهتم بتتبع التعليم في ظل البرامج التنمية المحلية خلا فترة ممتدة من 2017/2007لان هذه الفترة عرفت العديد من لإصلاحات التعليمية التي كان لها الانعكاسات ايجابية و سلبية على الساحة المحلية و الوطنية في تحقيق التنمية المحلية .

***سابعا :أدبيات الدراسة :**

ا-أدبيات أجنبية :"التنمية المحلية في أوروبا " لمار جوي جون[1]تحدثت في هذه المجلة حول التنمية المحلية في أوروبا من خلال تعريف بالتنمية المحلية و تطور التاريخي لها ،و أسباب و خلفيات وراء الاهتمام أوروبا بالتنمية المحليةو كيف كان تأثير الأزمات الاقتصادية على التنمية المحلية ،ما هو مستقبلها في ظل هذه الأزمات وما هي أفاق التنمية المحلية في أوروبا. – " أشكال نظام التعليمي في الجزائر و ما هي تغيرات و تطبيق نظام التعليمي " ل زهرة حساني [2]و تمحورت هذه المجلة حول النظام التربو ي التعليمي في الجزائر و أهم الإصلاحات التي خلال فترة و صعوبات التي يتلقها الاستاتذ في تدريس هذا النوع من البرامج التعليم جديدة و حتى في فهم .

ب-أدبيات المحلية – و العربية

كتاب " التعليم من اجل التغيير " ل لخضر بن دادة [3] تحدث هذا الكتاب على التعليم بصفة عامة من دراسة شاملة له من خلال تعريفه ثم انتقل و تحدث عن قيمة التعليم في التأثير على البنية السياسية محل التغير في الجزائر بصفة خاصة و في الوطن العربي بصفة عامة التعليـــم والتغيير في الفـضاء السياسـي العـربي .

كتاب " إدارة التنمية المحلية في الجزائر "ل جمال زيدان[4]تمحور هذا الكتاب حول التنمية المحلية في الجزائر من خلال تعريف بالتنمية المحلية و تطرق إلى الوسائل المستخدمة في تحقيقها ، و أهم مخططات التنمية المحلية الخاصة بالبلدية و الولاية و أشار إلى دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ، و تحدث عن التمويل المحلي الخاص بالبلدية و في أخر كتابه وضع قانون الخاص بالبلدية 10/11

[1]MARIJORIE JOUEN ;BILAN ET PERSPECTIVES APERS LACRISE ; Numéro 21 ; JANIRER2011

[2] ، Hassani Zohra La réforme du système éducatif en Algérie : Quels changements dans les pratiques des **en**seignants ,Insaniyat, revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, 60/61 septembre 2013.

[3] لخضر بن دادة ، **التعليم من اجل التغير؛ دراسة تحليلية في ضوء التوجهات السياسية العربية المعاصرة**، الأردن؛ مركز الكتاب الأكاديمي، 2017عدد الصفحات 127 صفحة .

[4]جمال زيدان ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر** ، الجزائر : دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،2014عدد الصفحات 232صفحة

كتاب " التنمية المحلية ممارسات و فاعلون " ل فؤاد بن غضبان[1]تطرق في كتابه لتطور التاريخي للتنمية وعرف المصطلح التنمية المحلية و التمويل المحلي و مصادره ، و جاء بأهم المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر من منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ،و تضمن كذلك مفهوم التنمية المستدامة .

- رسالة الماجستير " دور التعليم في إحداث عملية التغيير السياسي في الوطن العربي " ل بن دادة لخضر[2] رسالة لنيل شهادة الماجستير علوم السياسية تخصص السياسات مقارنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان 2015/2014

وفي هذه الدراسة ركز على دور التعليم في إحداث تغيير سياسي في الوطن العربي بحيث تضمنت الإشكالية التالية :ما هو دور التعليم في أحداث التغيير السياسي في الوطن العربي ، و ما مكانة المنظومة التعليمية الجزائرية في هذه العملية؟

ما مفهوم التعليم، وما الدور الذي يمكن أن يؤديه نظريا في إحداث عملية التغيير السياسي؟ما دور التعليم في إحداث التغيير السياسي المنشود في الوطن العربي وتسريع إمكانياته في التحول إلى أنظمة حكم ديمقراطية فعالة؟ و ما هي أهم المشاكل والتحديات التربوية والتعليمية التي تحول هنا دون تحقيق الأهداف المنشودة للتغيير السياسي و ما هي أهم الاستراتيجيات المقترحة قصد تطوير سياسة التعليم، والتغيير السياسي المطلوب؟

و تناولت هذه الدارسة على تعريف للتعليم و التغيير السياسي ، ثم بعد ذلك الإشارة إلى دور التعليم في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي بالإشارة إلى حالة الجزائر ،كما تطرق إلى إستراتيجية بديلة لإصلاح سياسة التعليم والتغيير السياسي في الجزائر، وذلك عبر تفعيل آليات عدة سياسية، اقتصادية و اجتماعية.

-أطروحة دكتوراه " تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق " ل خنفيري خضير [3] أطروحة لنيل درجة دكتوراه جامعة الجزائر كلية علوم الاقتصادية و علوم التجارية والتسيير ،2010-2011.

[1]فؤاد بن غضبان " **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون** " عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2015

[2]بن دادة لخضر" دور التعليم في إحداث عملية التغيير السياسي في الوطن العربي " رسالةلنيل شهادة الماجستير علوم السياسية تخصص السياسات مقارنة كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2015/2014عدد الصفحات 242 صفحة

[3] خنفيري خضير" تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق " أطروحة لنيل درجة دكتوراه ، جامعة الجزائر كلية علوم الاقتصادية و علوم التجارية والتسيير ،2010-2011.عدد الصفحات 259صفحة

موضوعه تمحور حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق ، و هذه الدراسة تناولت الإشكالية : هل النظام تمويل الحالي نظاما فاعلا ؟ أم يجب تجديده ؟ ما هي الإستراتيجية المثلى التي ينبغي أتباعها من تجديد نظام التمويل التنمية المحلية ؟

و قد ركز في هذه الدراسة على ماهية التنمية بشكل عام ثم عرف التنمية المحلية و أهم مقوماتها ، ثم بعد ذلك عرف التمويل المحلي و بين علاقتها مع التنمية المحلية ، تطرق إلى جماعات المحلية متمثلة في بلدية و الولاية ، ثم قام بتشخيص لواقع تمويل التنمية المحلية من خلال تحليل أدوات التنمية المحلية ، كما تطرق لكيفية إصلاح أدوات التنمية المحلية ، وختمها بدارسة ميدانية لواقع التمويل التنمية المحلية بولاية بومرداس .

-رسالة الماجستير " دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية " شويخ عثمان [1]رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، جامعة تلمسان كلية حقوق و علوم سياسية 2010-2011

و تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية : ما مدى نجاح البلدية و الولاية في مهمة التنمية المحلية ؟ و ما مدى تهيؤ النظام القانوني البلدية للقيام التنمية المحلية ؟ و ما هي الآليات و الإمكانات المتاحة و المتوفرة للبلدية لمساعدتها في التنمية المحلية ؟

و ركزت هذه الدراسة على النظام القانوني للجماعات المحلية و نظم أدارتها في الجزائر كوسيط للتنمية المحلية و كذلك تطرق إلى الدور التنموي للبلدية و مظاهره و آلياته و تطبيقاته

كتاب " أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري" ل الميلود ولد الصديق و آخرون[2]تحدث في كتابها فاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري بعد ما تطرق إلى مفهوم التنمية المحلية وبعدها عرف بمنطقة تيميمون أهم الإمكانات السياحية المتواجد بها و الثروات الطبيعية ، و كذلك تحدث عن دور الجماعات المحلية بها كيف تساهم في التنمية المحلية بها و مواجهة مختلف العراقيل و الصعوبات .

***ثامنا :صعوبات الدراسة**

[1] عثمان شويخ " دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية " رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، جامعة تلمسان كلية حقوق و علوم سياسية 2010-2011عدد الصفحات 192صفحة

[2]الميلود ولد صديق و آخرون " **أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري** " الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2015

- قلة المراجع و ذلك نظرا لانعدام مرجعية أكاديمية تناولت موضوع علاقة التعليم بالتنمية المحلية في الجزائر في ظل برامج التنموية .

-كثرة المراجع و الكم الهائل من المعلومات بخصوص التنمية المحلية وصعوبة في توظيفها

***تاسعا : تقسيم الدراسة**

لدارسة هذا الموضوع ار تأينا تقسيمه إلى فصلين بعد التقديم له و تطرقنا إلى :

الفصل الأول :تناولنا في الإطار المعرفي للدارسة من خلال المفهومين المحوريين في الموضوع هما التعليم و التنمية المحلية و علاقة بينهما،في ثلاثة مباحث و كل مبحث يحوى على ثلاثة مطالب وهي :

ففي المبحث الأول : ماهية التعليم .

المبحث الثاني : ابستمولوجيا التنمية المحلية .

المبحث الثالث : علاقة التعليم بالتنمية المحلية .

الفصل الثاني :تطرقنا فيه إلى التعليم و التنمية المحلية في الجزائر دارسة أصول النشأة في الجزائر بصفة عامة و ولاية البيض بصفة خاصة و معالجته في ثلاثة مباحث بحيث كل مبحث يتضمن ثلاثة مطالب و هي كالتالي :

-المبحث الأول :الإطار ألمفاهيمي للتعليم و التنمية المحلية في الجزائر .

-المبحث الثاني :جانب تطبيقي خصص لدراسة واقع التعليم ضمن برامج التنموية بولاية البيض .

-المبحث الثالث: آليات الإصلاح التعليم و التنمية المحلية في الجزائر .

و في الأخير نصل إلى خاتمة كانت عبارة عن حوصلة لكل ماتم التطرق إليه باختصار و طرح نتائج الدراسة و مجموعة من التوصيات ثم عرض لقائمة المراجع و تليها الملاحق .

الفصل الأول

التعليم و التنمية المحلية تأصيلنظري

و معرفي

الفصل الأول: تأصيل نظري معرفي للتعليم و التنمية المحلية

تمهيد :

يعتبر العلم من أهم الأسس التي تقوم عليها حياة ، بحيث يعد اللبنة لأولى لبناء هذه الحياة و بذلك الإنسان يحاول في حياته من مهد إلى اللحد اكتساب و تعلم معارف و خبرات ، في سبيل التأقلم في مواجهة المشاكل التي تعترى حياته و لهذا فالتعلم عملية مستمرة باستمرار الحياة . فهو عملية بناء و تجديد للمعرفة و الخبرة .

و التعلم لا يأتي من عدم بل يعتمد و يرتكز أساسا على التعليم ، فالتعليم هو تلك عملية التي يقوم بها المعلم و التي تهدف من خلالها إلىإحداث تغيرات عقلية و نفسية لدى التلاميذ ، وذلك قصد تنمية شخصياتهم بجميع أبعادها و ذلك عن طريق تلقينهم مجموعة من المعارف و الحقائق و المفاهيم و التعميمات و المهارات المختلفة و إكسابهم العديد من السلوكيات و الاتجاهات و القيم الاجتماعية و الأخلاقية .

و كذلك يعد التعليم فاعل المشترك بين جميع الأفراد و المجتمعات ، بهدف نقل و تلقي المعلومات و المعارف التي تسهم بدورها في تنمية المجتمع على جميع الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية

فالتنمية المحلية عملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و حضريا من منظور تحسين نوعية الحياة السكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة .

إلى جانب هذا تهدف التنمية المحلية تفعيل الموارد البشرية و الخدمات في سبيل تحقيق الأهدافالأفراد المجتمع و إسهام في حل المشكلات التي تواجههم ، و لا يتوقف تحقيق التنمية المحلية على جانب معين بل على جميع الجوانب فالتعليم له الفضل الكبير في تحقيق التنمية المحلية من خلال انه يساهم في تطوير قدرات و مهارات الفرد و التي تنعكس و يكون لها اثر على الواقع ملموس و الذي تتجسد فيه هذه التنمية .

و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى ثلاث مباحث و كل مبحث يحوي ثلاث مطالب

المبحث الأول : ماهية التعليم

المبحث الثاني : ابستمولوجيا التنمية المحلية

المبحث الثالث :علاقة التعليم بالتنمية المحلية

المبحث الأول :مدخل معرفي حول التعليم

يتعلم الإنسان و يكتسب معارف منذ نشأته وتكونه الأول في رحم أمه ، إلا أن يخرج إلى النور و هو يكتسب في مهارات و معارف و التي تكون سندا له في حياته

فالتعليم هو نشاط الذي يقوم به المعلم أثناء العملية التعليمية فلا يتحقق هذا النشاط إلا بوجود المتعلم الذي يوجه له هذا التعليم الذي بدوره عرف تطورات عبر العصور مختلفة أي من فترة التي كانت تعرف بعصور الظلام إلى عصر العولمة و أصبح العالم قرية صغيرة ، و هذه التطورات مكنت من التعليم أن يتضمن مراحل يجتازها الفرد في حياته التعليمية بداية من مرحلة التعليم الابتدائي إلى غاية الدراسات الجامعية و العليا مقارنة باختلافها عن المؤسسات التعليمية الإسلامية

و هذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الأول

الطلب الأول :التطور المعرفي لمفهوم التعليم

المطلب الثاني : تعريف التعليم

المطلب الثالث :مضمون عملية التعليم

المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم التعليم

عرف التعليم تطورا على مر العصور و شهد عديد من مراحل بحيث كل مرحلة من مراحل كانت لها ميزة خاصة بها تميز ها عن مراحل الأخرى و أهم هذه مراحل هي كأتي :

مرحلة التأسيسي الميثالي : (العصور القديمة)

لقد كان الفكر الإغريقي هو باني الحضارة الفكرية الرفيعة الأولى الذي اخذ الكثير من الحضارات القديمة من مصر و بابل و بلاد الشام و فارس ، بحيث الإغريق هم من واضعو المنهج العلمي و هم الذين ميزوا العلم من مجموعة الخبرات الإنسانية و المعارف و وضعوا له معيارا يميزه ، ثم هم الذين اعطوا الإنسانية مثل الفلسفة و التأمل الفلسفي و حتى من بعد مجيء العديد من فلاسفة و المصلحين الاجتماعيين من بعدهم مازالوا يعتمدون على أفكار سقراط و أفلاطون و أرسطو الذين كون الفرد الميثالي الفاصل .

ومع الفلسفة و العلم ظهر الفن الإغريقي متمثلا بالنحت و النقش و التماثيل البشرية و الحيوانية و من قبل ذلك جاء الشعر الإغريقي باكورت هم لمحتان هما الالياذ و الاوديسا ، وكان ترويان للناس بلغة يفهمونها و كانت سهلة للحفظ يتغنى بها كل غاد و رائح و يعتز به كل من كان ينتمي إلى هلاس بلادهم .

و ما يعاب على العرب أنهم لو نقلوا الشعر و أدب و تعرفوا عليها كما فعلو بالعلوم الإغريقية و الهندسية لجعلوا عن شعرهم فنا و رسالة قومية ، على عكس مافعلوا الفرس عقب انفصالهم عن عرب طور من الشعر و الأدب مقارنة بالعرب الذين لم يصدورا ملحمة واحدة تجمع الأمة و تحفظ تماسكها بحيث يعود سبب ضعف الرسالة القومية في الشعر العربي إلى أسباب سياسية و عرقية و لكن لاشك أن انعدام التلاقح بين الأدب العربي و الإغريقي خسارة للأدب العربي مازلت تعاني منه إلى اليوم .

و رغم ما أبدع الإغريق في ميادين الفلسفة و العلوم و الفنون و الأدب إلا أنهم ظلوا متأخرين في ميادين الإدارة و الاجتماع فلم يبنوا دولة متماسكة و مجتمعا قويا.[1]

[1]احمد سليم سعيدان ،**مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام** ، الكويت : دار عصر المعرفة ،1988ص -86-ص85

مرحلة الهيلنية الرومانية :الحضارة الفكرية في روما تأثرت بالحضارة اليونانية و اعتباراتها مهدا و قدوة و استخدموا مرونة مهارة الفكر و اللغة و النسق و التي اعترفوا بأنهم مدينون بها إلى المؤلفات الأجنبية رغبة منهم أن يجعلوا لروما ترثا فكريا.[1]

مرحلة العصور الوسطى : (المسيحية الإسلامية)

بدأت العصور الوسطى بانتشار المسيحية و التي اعتبرت دين الدولة في الإمبراطورية الرومانية المقدسة و التغير الحضاري من التبطئ إلى القوة و الانتصار الإيمان على الوثنية الذي ظل محاربا لفترة طويلة و القضاء على كل ما تبقى من علم الوثنية و تحرير الانفتاح العلمي

و في هذه الفترة سادة في أوروبا طبيقتين :سادة لهم كل شئ وعبيد لايملكونشيا و مسخرون للزارعة و الحرف الدنيا و خدمة سادتهم الإقطاعيين و إمبراطور و الولاء للبابا الذي بيده صكوك غفران و الحكم على من تراه مذنبا بالحرق حتى الموت

و الناس في هذا المجتمع يجهلون يتكلمون بلغات ليس لها أبجدية و المتعلمون و المعلمون هم رجال الدين و العلوم عندهم علوم الدين و لغة المعلم هي اللاتينية و العلم عندهم ما يقوله أباء الكنيسة و هدف من الدين لآخرة لادنيا و كل ما يكتبون لا يخرج عن الدين ولا يبالى بالحياة الدنيا و الإنسانية .

و العصور الوسطى تسمى في الغرب بالعصور مظلمة و لكنها في شرق كانت تسمى بالعصور الذهبية أي عصر إنتاج و القيادة الحكيمة لدقة الحياة و هذا لم يكن في العالم الإسلامي و بل كذلك في الصين أيضا و في الهند

-من القرن الثامن إلى الحادي عشر الميلادي :

بداية من القرن 18الى11 ميلاد انتشر الإسلام في الأندلس و صقلية غربا و فيها احتكت الجيوش الإسلامية بالعالم البيزنطي شرقا و في سنة 711م فتح العرب اسبانيا و أسسوا دولة الأندلس و امتدت فتحات إلى الاوروبا إلى غاية معركة بواتييه التي خسر فيها العرب ، وتوبيخ الطارق بن زيادة من طرف موسى بن نصير لاندفاعه السريع مما تسبب في تسوله بثياب مهلهلة و في نهاية المطاف وجد جثة ميتة في احد الجوامع دمشق .

[1] احمد سليم سعيدان ،مرجع سابق ، ص 85

و في سنة813 م احتل العرب بالرموز في صقلية ثم توالى فتح المدن الصقلية إلى أن أصبحت سنة 909م دولة فاطمية و في أواخر القرن العاشر كانت صقلية الإسلامية في أوج ازدهارها.[1]

و في هده الفترة تميزت بقرون أربعة هو انه كان ثمة ثلاث نقاط تماس بين الغرب المسيحي و العالم الإسلامي الأندلس في أقصى الغرب و الحدود الشرقية للإمبراطورية البيزنطية وصقلية بينهما حيث لم يكن هذا التماس

كله عدائيا بل كان أروع الفاتح الغربي الجديد جاء يطلب المعرفة و استقرت أموره العسكرية و اتصل بالدولة البيزنطية فتفتح له خزائن المعرفة الإغريقية التي لم تفتح منذ القرون و انصرف العرب مسلمون إلى نقل المعارف إلى العربية ونقلها لهم صائبة حران و على رأسهم ثابت بن قرة مسيحيو العراق و الشام و على رأسهم حنين بن اسحق .

و تعلم عرب مسلمون هذه العلوم الجديدة و كذلك ما وجده عند الفرس و الهنود و جمعوا هذه العلوم المختلفة في علم موحد و في الرياضيات نقلو كتب إقليدس و اخميدس و ايلونيوس و غيرهم و زوادوا عليها و كذلك بالنسبة إلى علم الفلك و في الفلسفة نقلو كتب أفلاطون و أرسطو و حاولوا أن يوفقوا بينها و يقيموا فلسفة موحدة من جهة و بين تعاليم الدين من جهة أخرى ، بحيث نجح العرب في الربط يين الفلسفة و الدين مقارنة بنظرتها الدول الغرب لم توفق في ذلك و رغم هذا كانت اتفاق بين العرب و الغرب في جهة الشرقية التي استق العرب منها المعرفة أما صقلية و الأندلس كانتا عالة على الشرق في هذه القرون الأربعة ظهر في العالم الإسلامي عدد كبير من الأئمة و العلماء والفلاسفة و المؤرخين و من بينهم الأئمة : جعفر الصادق ، ابو حنيفة و مالك بن انس و الاوزاعي و الشافعي و ابن ي و حنبل و الأشعري و الغزالى و من فلاسفة الكندي و الفارابي و الرازي و النباتي و ابو كامل الكرجي و ابن الهيثم و البوزجاني و عمر الخيام[2] و من المؤرخيين الوافدي و الدينوري و اليعقوبي و البلاذري و الطبري الهمداني و من الكتاب و الأدباء واللغويين الأصمعي و ابن المقفع و سيبويه و الخليل بن احمد والجاحظ و ابن قتينةو العبقربي و البلاذري و الطبري و ابن وحشية و كل ما تركه هؤلاء نقله العرب و بنوا عليه الفكر الذي أفضى إلى الحضارة المعاصرة و الفكر المعاصر .

[1] احمد سليم سعيدان ، مرجع سبق ذكره،ص87-ص88-ص89

[2] نفس مرجع ،ص 89-ص90

القرنان الثاني و الثالث عشر الميلاديان :

في هذا القرنيين بلغ الإنتاج الفكري العربي أوج عظمته كل ذلك والغرب سادر في جهالته ، يعيش في ظل حكم أقطاعي و ينعم بالجهل والتخلف و رغم هذا الازدهار الفكري في العالم الإسلامي إلا أنهم كانوا المسلمين يعانون من تفسخ سياسي في الشرق و الغرب و ما بينهما على حد سواء .

و الغرب لم يكن حافلا من الحال في ديار الإسلام فتحرك يضرب ضرباته و كانت أول ضربة تساقط مدن صقلية حتى سنة 1091و أصبحت بأسر الدولة نورماندية مسيحية ، و الضربة الثانية كانت في الأندلس بسقوط كل مدنها و في26 نوفمبر1095 القي البابا في كليرمنت في جنوب شرقي فرنسا خطبة تاريخية دعا فيها إلى تخليص الأرض المقدسة من أيدي المسلمون ، و بعد هذا الخطاب جاءت الضربة الثالثة في سويا باسم الحروب الصليبية و كان فيها مدن مقسمة بحيث كلها على التوالي يتساقط إلى أن سقطت القدس بأيدي الصليبين سنة 1099م492هـ

و استمرت حروب الصليبية إلى غاية و فيها انهي صلاح الدين الحكم الفاطمي و أعاد مصر إلى الحظيرة العباسية

و قوية شوكة الخلافة و قصي على الجيش الصليبي في حطين 1987م .

و عقب نهاية هذه الحروب تفطن الغرب إلى العلم فاقاموا الجامعات و المدارس و بدا بني المعارف الإنسانية و قيمة الفرد و حقه في حياة وتيفظ عندهم الحس بالجمال و حتى اللغات الشعبية بدأت تزاحم اللاتينية و انتعشت الصناعة و التجارة أما الزراعة فانتعاشها كان أشبه بثورة .

القرن الرابع عشر ميلادي :

و بعد عصر دام فيه الجهل و التخلف أتى عصر يحمل في طياته كثير من تطور و تقدم بحيث أصبح للحياة معنى من خلال الاهتمام بالإنسان و علاقته مع محيطه ، و الاهتمام بالإنسانيات و الانتشار تعليمها في المدارس و ظهور طبقة الأخرى بين طبيقتين سادة و العبيد و هي طبقة التجار الذين حاولوا إثبات جودهم و زاحموا رجال الدين و جاؤوا بالحرية الفكر و حرية التعبير و هكذا بدأت بذور الفكر الغربي الحديث أخذت تتراء بودرها و كان من نتائجها النهضة الأوروبية.[1]

[1]احمد سليم سعيدان ،مرجع سبق ذكره،ص91-ص 92-ص93

المرحلة العصر النهضة الأوروبية :

بدت بوادرها النهضة الأوروبية في أوروبا في القرن الرابع عشر و كانت طلائعها في ايطاليا و كان من ابرز ممثلي هذه النهضة ليوناردو دافنشي(1452-1519) ثم امتدت إلى غاية أن شملت أوروبا غربية و بريطانيا ، بحيث جمعت قواها علما و تربية ووعيا لتدخل بقوة و اندفاع إلى العصر الحديث عصر العلم و التكنولوجيا و السيادة و في هذه الفترة لم تنقض أوروبا كل غيار العصور الوسطى ، و لم تخلص من كل مساوئها و لكن أحداث وقعت فتضافرت النظرة الجديدة و جعلت لها الغلبة.

و في القرن18 نقل العرب عن أسرارهم من الصليبيين طريقة الطباعة بالقوالب و قد استعمل الصليبيون الطباعة بالقوالب منذ القرن16 و طبعوا الحروف منذ قرن11 أما العالم الإسلامي استعمل طباعة القوالب و استخدمها في طبع الوثائق و شهادات التملك ولم يطورها المسلمون.

و في الفترة الحروب الصليبية و الاحتكاك الذي كان بين المسلمون و الايطاليين نقل الغرب طريقة الطباعة بالقوالب و انتشرت هذه الطباعة في الربع الأخير من القرن الرابع عشر ميلادي ، ثم طور فن الطباعة إلى أن اهتدى تعلم الطباعة بحروف متحركة و قد وانشأ أول مطبعة متحركة سنة 1494م .

و تم في عصر النهضة ابتكر الغرب الطريقة الطباعة بقوالب حرفية متحركة بحيث تم أو ل طباعة متحركة في ألمانيا ثم ظهرت في برتغال و هولندا و لم يعرف العرب الطباعة المتحركة إلا بعد أن ادخل نابليون أول مطبعة إلى مصر و ادخل المبشرون المطابع إلى لبنان،بعد انتشار الواسع للمطابع قامت الكنيسة بطباعة الكتاب المقدس و نشره على الناس و كان تيسير الطباعة وصناعة الورق عامل في الانتشار وإنشاء المدارس و معاهد العلم و كانت المدارس دينية كثيرة إلى إن قامت دعوة صارخة تدعوا إلى تجديد في أساليب التعليم و كان من ابرز الدعاة إلى ذلك توماس مور (1478-1535) الذي دعا إلى نشر العلم و تعليم المرأة باعتبار إن العلم من الدين ، و تزايد الاهتمام للغةالشعبيةحتى انه تم ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات الشعبية ونشره بين الناس أما اللاتينية بقيت لغة العلم إلى منتصف القرن السابع عشر [1].

[1]احمد سليم سعيدان، مرجع سبق ذكره ،ص 94-ص95ص-96-ص97

و عصر النهضة دعا إلى التحرر الفكري و كذلك قيام ثورة على المدرسة العصور الوسطى و على هيمنة الفكر الإسلامي و التي كانت تسيير معها دراسات الكلاسيكيات و ثورة كانت تركز على اللغات الشعبية و كانت تشجع الدراسات اللاتينية و شاع في فترة 1494م تفكير التنجيم و المنجمين و لكنها لم تنجح .

و حدث في عصر النهضة انه توضع حد لهيمنة الكنيسة و منع صكوك الغفران و إيقاف الحكم بالإعدام و بدا الاهتمام بعلم الفلك بحيث قام كوبرنيكوس بوضع كتاب أن الأرض كوكب مثل الكواكب لأخرى تدور حول الشمس ،و في هذا العصر كذلك كانت هناك العديد من الرحلات و اكتشافات للغرب أدت بهم إلى اكتشاف العالم الجديد و مازل الغرب يسرون في تطور تقدم مقارنة بشرق الذي يتراجع .[1]

المرحلة التأسيس السيسولوجي للتعليم :

بدا التعليم السلوكي بظهور في أوائل الخمسينات من القرن العشرين بحركة التعليم المبرمج و الآلات التعليمية حيث تم تطوير عدد كبير من المناهج التعليمية ، و تعد التربية الوسيلة المستخدمة للتأثير في سلوك أفراد بهدف محافظة على الثقافة ما ، ونقل ما هو صالح و جيد فيها .[2]

و من هذا المنطلق نخلص إلى أن التربية تسعى إلى الحفاظ على الثقافة و اكتساب المعارف و مهارات جديدة الصالحة و تحقيق تطور و تشجيع على الإبداع و الاختراع و بهذا شكل يصبح إلزاما علم المعلم الوصول و للإمام بعنصرين إضافة إلى التعليم المعارف و المفاهيم و المبادئ العلمية.

و يتكون النظام التعليمي من مجموعة من المداخلات التي هي متداخلة و مترابطة و متفاعل وطيفا و تعمل بانسجام وفق إجراءات محددة ، و التي تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة لغرض لأحداث تغير أو تطوير أو تعديل على مكونات نظام و يشمل هذا الأخير على مكونات التالية :

البيئة النظام : وهو المحيط أو الوسط الذي يعمل فيه النظام ، بحيث يؤثر على البيئة من خلال نتائجه و يتأثر بها و تتوافق على قوة هذا التأثير و مداه حيوية النظام و فاعليته ، و هذا يعني أن النظام الذي لا يتأثر و لا يؤثر يعتبر نظاما مغلفا أو ميتا [3].

---

[1] احمد سليم سعيدان، مرجع سبق ذكره، ص-100-ص 99-ص88-ص89

[2] محمد محمود الحلية ،**تصميم التعليم** ، عمان : دار الميسرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 1998،ص 37

[3] محمد محمود الحلية ،مرجع سبق ذكره ،ص 49

المداخلات : (inputes) وهي عوامل التي تؤثر في السلوك الفرد و تدفعه إلى تغيره من مستوى إلى مستوى أخرى و في مجال هذه المداخلات النظام التعليمي ، يظهر تفاعل ثلاثة عناصر فيما بينها المنظومة الثقافية و المنظومة النظام التعليمي و منظومة الاقتصادية .

و المداخلات تستهدف فئة معينة في سبيل تحقيق الأهداف التي تعكس الأهمية النظام التعليمي من خلال منحه مقومات و أسس يتوقف عليها نجاح أو فشل النظام التعليمي و تنقسم المداخلات إلى :

مداخلات بشرية : و تظم كل العناصر و الطاقات البشرية الموجودة في النظام التعليمي من تلاميذ و إداريين معاونين و مديرين .

مداخلات معنوية : و تتمثل في تقديم الخدمات و البرامج المختلفة ، كنشر الثقافة التربوية الحديثة في المجتمع التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة التعليمية .

مداخلات مادية : و تشمل على التجهيزات المادية و المعدات العلمية و العملية و التكنولوجية المتاحة و المباني

مداخلات رمزية : و تعنى المطالب الاجتماعية و الدعم و الأهداف الاقتصادية و القيم الاجتماعية و الشروط و المتطلبات القانونية و توقعات الدور [1].

العمليات (process) :وهي حركة التفاعل المنتظم الحاصل في النظام بين المداخلات المختلفة الموجهة نحو تحقيق هدف النظام وفق نسق معين الذي تسير فيه عمليات، و عمليات النظام هي المسؤولية عن تفعيل و تغيير المداخلات باتجاه تحقيق الأهداف ، و الوصول إلى النتائج أو المخرجات المنشودة مثال : ما تقوم به من القوى البشرية من تحويل و التغير مداخلات أساسية إلى مخرجات تتناسب مع الأهداف من خلال تنسيق بين الجهود المعلم و الطلاب.[2]

و العمليات هي جميع جهود المبذولة من المعلم في تدريسه و ضبط بيئة التعلم و التفاعل مع الطلبة و تنظيم جهودهم و توجيهها نحو تحقيق غايات النظام ، وضمن هذا السياق يوجد نمطين من التفاعل و الأنشطة التي تحدث داخل النظام التعليمي واحد و هي كالأتي :

[1] الميلود و لد الصديق و آخرون ، **أفاق التنمية المحلية في الجنوب** ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2015 ص 108-ص109

[2] محمد محمود الحلية ، مرجع سبق ذكره، ص 49

تفاعلات و أنشطة متخصصة : و هي أنشطة تدريسية التي يقوم بها المعلمون داخل النظام التعليمي بمساعدة الأجهزة المعاونة و هي تعد أساس العمل داخل النظام .

أنشطة معاونة : و هي أنشطة تقوم بها مجموعة من النظم الفرعية المعاونة بالنظام من إدارة و تخطيط و تنظيم و تنسيق و اتخاذ القرار إلى جانب التفاعلات المختلفة بين الأفراد بعضهم ببعض و بين الأفراد و النظام و بين النظام و البيئة الداخلية و الخارجية.[1]

المخرجات : و هي النتائج التي تفرز عن النظام في المجتمع من جراء العمليات المختلفة التي تمثل الأهداف النهائية التي يسعى النظام إلى تحقيقها و ألانجازها ، و المخرجات في العملية التعليمية التعلمية هي اكتساب المتعلم المفاهيم و الاتجاهات و القيم مرغوبة لتنمية شخصيته.

و يمكن تميز نوعين من المخرجات و هي :

مخرجات ارتدادية : و هي أن نظام التعليمي يستخرج من تلك المخرجات مدخلات جديدة.

مخرجات نهائية : و هي تلك نتائج التي يطرحها النظام و يكون لها تأثير على الإطار العام و البيئة ، و ذلك لان النظام التعليمي أكثر تأثير بالحياة الاجتماعية سائدة.[2]

التغذية الراجعة أو العكسية : و هي عملية عكسية في رجوع و عودة المعلومات إلى النظام من عناصر المختلفة و من البيئة المحيطة به و التي تساعده على ضبط و توجيه عمليات و تحسينها و دفعها نحو الأهداف المنشودة في ضوء نتائج التقويم و مخرجاته.[3]

ومن خلال هذا نستنتج أن النظام التعليمي مكون و مؤلف من عناصر مهم و متدخلة و مترابطة فيما بينها و التي تسير وفق مبادئ قواعد معينة في سبيل تحقيقالأهداف المنشودة ، و تتمثل هذه المكونات في أنها عبارة عن مدخلات تضم مطالب و لاحتياجات البيئة المحيطة بالنظام التعليمي و الذي يسعى إلى تحقيقها من خلال تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات تتناسب و أهداف ، و تحقيق تكامل و التفاعل و الانسجام بين مختلف الأفراد و محيط البيئي

[1] الميلود و لد الصديق و آخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص 109

[2] نفس مرجع ، ص 110

[3] محمد محمود الحلية ، مرجع سبق ذكره، ص 49

و بين الأفراد بعضهم ببعض و بين الأفراد و النظام و النظام و البيئة الداخلية و الخارجية في سبيل الانجاز الأهداف مسطرة.

المطلب الثاني :تعريف التعليم

يعتبر التعليم إحدى القدرات الأساسية للإنسان و التي تتجلى و تتطور من خلال النشاطاتالتي يقوم بها لاكتساب الخبرات التي تساعده في تحرير نفسه من الجهل والى تشكيل و تعديل أو تغيير سلوكه ، و قد تميزت التعليم بعديد من التعاريف من طرف المفكرين و علماء عبر مر العصور .

تعريف العلم : هو مجموعة من المعارف الإنسانية ، التي تتضمن المبادئ و الفرضيات و الحقائق و القوانين و النظريات التي كشفها العلم و نظمها ، بهدف تفسير ظواهر الكون .

و يعرف أيضا بأنه جهد إنساني عقلي منظم ، وفق منهج محدد في البحث و يشمل على خطوات و طرائق محددة و يؤدي إلى معرفة عن الكون و النفس و المجتمع يمكن توظيفها في تطوير أنماط الحياة و حل مشكلاتها.[1]

1-مفهوم التعليم لغة و اصطلاحا :

تعريف اللغوي : يمكن اشتقاقها من الفعل الماضي (علّم)، ومضارعه(يعلم)، (تعليما)، أي جعله يتعلمها: الصنعة قال تعالى: "علّم الإنسانَ ما لم يعلم"[2]، بمعنى حصلت له حقيقة العلم ، والعلم بمعنى: إدراك الشيء بحقيقته، فهو نور يقذفه الله في قلب من يحب، فينتج به ما تسعد به الإنسانية قال تعالى :"يرفع الله الذين امنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات. "[3]

يمكن أن تشتق كلمة تعليم من الفعل الماضي (تعلم) غير المجرد بزيادة التاء، مضارعه (يتعلم)، تعلما الشيء بمعنى عرفه حفظه، وأتقنه،وعن "ابن بري"، وتقول علم وفقه أي: تعلم، وتفقه، وفقه أي ساد العلماء و التعليم كلمة الأجنبية didactique المشتقة بدورها من الكلمة اليونانية ديداكتيكوس ، وتعني : علم أو تعلم[4]

[1] وهيبة مقدم " الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر مدخلة " الجلفة ، (ب-س-م) ص7

[2] سورة العلق ،الآية رقم 5

[3] سورة المجالة ،الآية ، رقم 11

[4] بن دادة لخضر ، **دور التعليم في إحداث تغيير السياسي في الوطن العربي** ،رسالة لنيل شهادة الماجستر ، تخصص سياسات مقارنة، كلية حقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ،ص 26

تعريف الاصطلاحي :

التعليم هو عملية تغيير شبه دائم سلوك الفرد لا يلاحظ بشكل مباشر و لكن يستدل عليه من السلوك و يتكون نتيجة الممارسة ،كما يظهر في تغير الأداء لدى الكائن الحي.[1]

من خلال هذا تعريف نخلص إلى أن التعليم تغير في سلوك فرد المتعلم من حالة جهل بالأشياء إلى تعرف عليها بحيث لا يظهر إلا من خلال سلوكه وتغير أداء معرفة بالأشياء .

و كذلك يعرف التعليم أن تغير يقصد بالتغير هو الانتقال من النقطة التي بدءبها المتعلم تعلمه و في هذا التغير ينتقل الفرد إلى حال جديدة اكتسب فيها خبرة جديدة.

و حسب هذا تعريف يعد التعليم نقطة انتقالية من حالة التخلف و الجهل إلى حالة التقدم و التطور ، و هو كذلك يعتبر نفطة بداية تعليم الفرد و اكتسابه المعلومات و خبرات جديدة تساعده في حياته العملية.

أما رمزية الغريب : ترى أن التعليم تعديلا لسلوك الكائن تعديلا يساعده على حل مشكلة صادفته و يرغب في حلها.[2]

من خلال هذا تعريف تبين لنا رمزية الغريب أن التعليم هوتغير و تعديل في سلوك فرد من خلال اكتسابه الخبرات و المعارف تساعده في حل المسائل و المشاكل التي تعيق حياته و الاستفادة من هذه المشاكل في حياته المستقبلية

يرى اشتايندورفأن التعليم يقصد به كل نشاط مخطط ومنظم و هادف و منهاجي للتأثير في حدود التعلم كما هو حال بالنسبة لنقل المعارف و تطوير القدرات و المهارات و القناعات و الموافق في النظام التعليمي من الروضة حتى الجامعة.

و حسب هذا التعريف أن التعليم عبارة عن البرامج و الأنشطة و المشروعات مخطط لها وفق منهاج تهدف إلى تلقين الأفراد مجموعة من المعارف و المعلومات منذ نعومة أظفره أي مرحلة الابتدائية إلى غاية وصوله إلى الدراسات العليا بحيث تكون هذه المهارات و الخبرات عون له في حياته العملية و العلمية.

[1] الشرقاوى أنور محمد ، **التعلم و نظريات و تطبيقات** ، مصر: مكتبة الانجلو مصرية ، 2012 ص 11-ص12

[2] الاشفر فارس راتب ، **فلسفة التفكير و نظريات في التعلم و التعليم** ، الأردن : دار زهران للنسر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2011ص 128

يعرف جان بياجيه التعليم أنه عملية انتقال من موقف غامض لا معنى له، أو موقف لا ندري كنهه، إلى حالة يصبح معها ما كان غير معروف أو غير مفهوم، أمرا في غاية الوضوح، ويعبر عن معنى ما، ويمكن فهمه والتكيف معه في التّو واللحظة.[1]

ومن خلال تعريف جان بياجيه أن التعليم عبارة عن عملية تغير جذري من حالة غامضة غير مفهومة و معقدة إلى حالة مفهوم واضحة يمكن تكيف معها و إدراكها ،و اعتماد عليها في التواصل مع الآخرين بهدف اكتساب المعارف والخبرات جديدة تبادل.

التعليم يعني في حد ذاته تحقيق تغيير ايجابي و جذري لدى المتعلم ، وذلك من خلال ما ينشا في نفس التلميذ من تطلع إلى معرفة ، و من رغبة في تغيير واقعه ليكون قادرا على اكتساب المعرفة و إنتاجها.[2]

يتبين لنا خلال هذا تعريف أن التعليم هو تغير ايجابي و جيد بالنسبة إلى المتعلم من خلال تلقيه معلومات من كتب أو عقل المعلم ، مع تحفض و احترام رغبته في سعى إلى معرفة وغير واقع حياته و تحسين مستوها علمي و تطوير القدرات الذهنية و الفكرية.

و كذلك يعرف التعليم على انه عبارة عن تفاعل فعال بين المرسل و المستقبل بوجود الوسيلة الأكثر مناسبة ، قد يكون المرسل هو المعلم تارة أو احد الطلاب أو مجموعهم تارة أخرى و المستقبل طلاب الصف أو بعضهم حينا و المعلم حينا أخر.[3]

بالنظر إلى هذا تعريف أن التعليم عملية تفاعل بين المرسل و المستقبل في نقل المعلومات و المعارف ،بحيث ليس على المتلقي إلا تقبل ما يلقيه عليه المعلم و قد تكون هذه العملية بين المعلم و الطلاب أو بين طالب ومجموعة طلاب

و كذلك يقصد بالتعليم هو كل نشاط يقوم به المعلم أو المتعلم أو هما معا لتحقيق الأهداف التعليمية المحددة للمنهج و المتمثلة في النمو الشامل و المتكامل للمتعلم ، سواء تم هذا النشاط داخل غرفة الصف أم خارجها ، طالما انه يتم

---

[1] لخضر بن دادة ،**التعليم من اجل التغيير؛ دراسة تحليلية في ضوء التوجهات السياسية العربية المعاصرة**، الأردن؛ مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص 29

[2] العجمي فالح بن شبيب ، **"جمعية اللهجات و التراث الشعبي في جامعة الملك سعودي بالرياضى"** السعودية ،مجلة الخطاب الثقافي ، العدد الثالث خريف 2008ص8

[3] محمد علي السيد ،**الوسائل التعليمية و تكنولوجيا التعليم** ،الأردن : دار الشروق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 1997 ص 39

تحت أشراف المدرس ،كما تعرف أنها البرامج التي تضعها و تنظمها الأجهزة التربوية لتكون متكاملة مع البرنامج التعليمي.[1]

يتجلى لنا من خلال هذا تعريف أن التعليم عملية متوازنة و منسقة بين كل الملقى و المتلقي وتسير وفق مناهج محدد تضعه المؤسسات التربوية ، تسعى من خلالها إلى نشر العلم و المعرفة على كافة التلاميذ و تربيتهم تربية علمية صحيحة و تنشئتهم تنشئة الصالحة المستمدة من الثقافة الوطنية و القومية و الإنسانية.

و التعليم عند منصور شيته انه نقل المعارف و القيم المثل العليا و العلوم و أعادة بناء الخبرات إلى المتعلمين.[2]

و التعليم بشكل عام هو انه عملية إعادة بناء الخبرة التي تكتسب بواسطتها المعرفة و المهارات و الاتجاهات و القيم. و انه بعبارة أخرى مجموعة الأساليب التي بواسطتها تنظيم عناصر البيئة المحيطة بالمتعلم يمثل ما تتسع له كلمة البيئة من معان من اجل اكتساب خبرات تربوية معينة ، أما بشكل خاص هو نشاط مقصود يقوم به فرد أخر للاتصال بنظام من الرموز اللغوية يختلف عن ذلك الذي ألفه و تعود الاتصال به.

أما فيما يتعلق التعليم عند ابن خلدون فانه ينطلق من كون أن الله ميز الإنسان عن سائر المخلوقات و اختصه بالعقل الذي جعله دائم التفكير ، و أن العلم و التعليم طبيعي في العمران البشري و انه تنشا عنه العلوم و الصنائع و هذه الأخيرة أوجدها الإنسان لخدمته.[3]

ومن تعريف نتوصل إلى أن التعليم من الصفات الله عز وجل ميز ها الإنسان عن غيره المخلوقات من خلال منحه العقل ليفكر بدليل انه اخترع العديد العلوم و المعارف و التكنولوجيا حديثة متطور ساهمت في تطور العلم و المعرفة

[1] معجم التربوي ، أعداد ملحقة سعيدة الجهوية ص6

[2] سالم مرجين حسين ،**جودة التعليم في مقدمة ابن خلدون** ، ليبيا : جامعة طرابلس ، ص 5

[3] نفس مرجع ،ص 5

و ير ى كذلك ابن خلدون أن التعليم يقوم على تجريب و التدريب و الخبرة العملية ،إذ لا يمكن أن تتعلم الصناعة إلا بالممارسة و المران الطويل و في نظره أن التعليم فن من الفنون المكتسبة بالجهد المتوصل و الخبرة المستمرة.[1]

-تعريف الإجرائي :التعليم عبارة عملية تغير جذري و جيد تسهم في اكتساب المعارف و المعلومات بالنسبة إلى المتلقي وفق برامج و مناهج خطط وضعتها المؤسسات التعليمية ، تسعى من خلالها إلى تحسين المستوى العلمي و الفكري و أخلاقي و تعزز وتثمن علاقات التواصل بين كل من المعلم و المتعلم و محيطه الاجتماعي بهدف رقي بهؤلاء الطلاب على المستوى الوطني

2-فرق بين التعليم و التعلم :

التعليم هو نظام من الأعمال المقصودة وسلسلة من العمليات و النشاطات المهنية الهادفة ، لأحداث التفاعل و هو عمليات تفاعل متبادل بين المعلم و المتعلمين ، يفترض أن تؤدي إلى تغيير ايجابي في السلوك و لاسيما سلوك المتعلمين ، و التعلم نتاج ايجابي لعملية التعليم ، و التعليم و التعلم كلاهما عمليات ضمن عملية أوسع و اشمل هي التربية ، فيجب إن يكون التعلم و التعليم واقعا كله في إطار العملية التربوية .

التعلم هو العلم الذي يبحث في اكتشاف القوانين التي تحكم ظاهرة تغيير في سلوك الأفراد و التعلم عملية مقصودة تتميز من القوانين التي يكشف عنها علم التعليم ، فالتعلم علم و التعليم تكنولوجيا من حان التعليم تطبيق و توظيف ما كشف عنه العلم من موافق حياتية.[2]

و خلال هذا العرض الوجيز لمفهوم التعليم نستخلصأن التعليم الركن الأساسي و ضروري و مهم في حياة الأفرادلأنه هو سبيل لتطوير المجتمعات ، و كذلك يعد التعليم حجز الزاوية في العملية التنموية وله دور في تحقيق النهضة الحضارة ، حيث للإنسان دور فاعل في هذه النهضة من خلال تعلمه العيش و يعيش ليتعلم ، لان المعرفة و العلم و تتقدم بالثواني و ليس بالساعات و طلب العلم ليس محصور بقرب أو بعد المسافة و مكان ، أي استغناء عن طلبه بمجرد بعد المسافة ومكان تلقينه و تعليمه حسب المقولة المشهورة " اطلبوا العلم من المهد إلى الحد " والمقولة " اطلبوا العلم لو كان في الصين. "

[1] مرجين حسين سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 5

[2] وهيبة مقدم ،مرجع سبق ذكره ،ص7

3- خصائص التعليم :

أن التعليم نشاط شامل و متكامل يجمع بين المعلم و المتعلم ومنظم يهدف إلى نقل المعارف و الخبرات و انطلاق من التعاريف السابقة نجد للتعليم العديد من الخصائص و من بينها :

-أن عمليةالتعليم تقوم على ثلاثة عناصر أساسية و مهمة وهي المعلم (الملقي)المتعلم (الملقي الو المستقبل و يعني المتعلم) و منهاج بينهما.

-ينمي الذكاء عند الطالب و قدرته على التفكير.

- زيادة المعرفة و الإبداع للطالب مع زيادة مهارته.

- ينمي سلوكه أخلاقي و احترام الآخرين و الاستفادة من أفكارهم و أرائهم.

-يصبح اجتماعيا مع أسرته و العالم محيط به .

- اكتساب مهارات وخبرات تساعده في حل المشاكل التي تعيق حياته.

-وصح الأشياء الغامضة و المبهمة وتحسن مستواه العلمي و تطوير من ألقدراته الفكرية و الذهنية.

- نقل معرفة من عقل الملقي أو كتاب إلى عقل المتلقي ،كما انه يمنح فرصة إلى فكر لكي ينشط.

-يعزز علاقات التواصل بين المعلم و المتعلم و كذلك زملائه الطلاب تقليل من الفجوة الاختلاف في الأفكار [1]

- يصبح الشخص واثق أكثر من نفسه من خلال المعارف و الخبرات التي اكتسابها.

المطلب الثالث : مضمون عملية التعليمية

يعد الحصول على التعليم من ليس الأمور البسيطة وغير معقدة لأنه في أي مجتمع يمكن تعلم و تدريب داخلياأم خارجيا ، وللحصول على معرفة و الخبرة بحيث تمر أن هذه العملية بمجوعة من مراحل متداخلة فيما بينها و مكملة بعضها بعض و أن اختلفت من عصر إلى أخر بحيث كانت التعليم في الإسلام يكون في المساجد و الزواياو الكتاب أم بالنسبة إلى التعليم النظامي فيعتمد على ثلاث مراحل مرحلة التعليم الابتدائي و الأساسي ثم الثانوي

[1] حسين سالم مرجين ، مرجع سبق ذكره، ص 7

و هي كالتالي :

1-تعليم الرسمي :(تعليم الابتدائي ، الأساسي ، الثانوي ، الجامعي)

1-مرحلة التعليم الابتدائي: و هي مرحلة التي تلي مرحلة الأولية التي تكون في دور الحضانة و رياض الأطفال من مراحل التعليم ، بحيث تتميز بالرفق في معاملة الطفولة و توجيهها هي تهيأ الطفل الاستقبال أدور الحياة و التي تكون على أساسصحيح من خلال التنشئة المبكر ة.[1]

و في هذه المرحلة ليست مشروطة على الطفل لكي يلتحق بها و لكنها مهمة وضرورية بالنسبة للطفل.

و هدف من هذه مرحلة تعود الطفل باعتماد على نفسه ، وان يكون اجتماعيا مع بقية اقرأنه من الأطفال و تعلم يساهم في إخراجه من محيط الأسري إلى محيط دراسي، و في مرحلة الابتدائية يتم وتوجيه نمو الطفل الجسماني والعقلي، وغرس القيم و المبادئ الصحيحة ،و تنمية قدارتهم العقلية و الفكرية و تلقينهم قواعد الدينية ، و هذا ما اكدة علية اللجنة الاستشارية الدولية لليونسكو عام 1958.والمدرسة هي المؤسسة الأولى التي بمقتضاها يمكن أن تضطلع بهذا النوع من التعليم، فهي الحلقة الأولى في التعليم النظامي المقصود، وحلقة مكملة للتربية الأسرية، وحلقة وصل مهمة بين البيت والمجتمع، فضلا عن ذلك، يمكناعتبارها مؤسسة حضارية مهمة تساعد عل استقرار المجتمع والحفاظ على هويته الثقافية، لا سيما نقل التراث الثقافي للأجيال، واعتماد التبسيط والتلخيص في التدريس ، وكذا تحقيق تكيف التلاميذ مع مجتمعهم.[2]

ومن خلال هذا يمكن القول أن المرحلة الابتدائية هي الجسر الرابط بين التربية التي تكون في البيت و ما يتلقه في المجتمع ،و كذا تعد ركن الأساسي و المهم للحفاظ على الهوية الثقافية و وحدة و تماسك المجتمع و استقراره و حمايتها و حفاظ عليها لأجيال القادمة.

[1] لخضر بن دادة ، **التعليم من جل التغيير** ،مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] بنفس مرجع ، ص 30.

2-مرحلة الأساسية (المتوسطة) :و في هذه المرحلة تساهم في تكوين و تدريب التلميذ و تحضيره لاجتياز المرحلة مقبلة و هي مرحلة التعليم الثانوي ، بحيث يكسب العديد من المعارف ولاختيار ما يناسب كفاءته و مستواه العلمي من التخصصات من أنواع التعليم المختلفة ، و تعد هذه مرحلة مهمة و ضرورية في تنشاة وكذلك تعد بمثابة حلقة وصل بين لهذه المرحلة فوائد عدة، من حيث الحرص على تأسيس المتعلم تأسيسا أوليا، من خلال إعداده إعدادا متينا، وتزويده بالمعارف والمعلومات الأساسية التي تشكل بالنسبة إليه الدعامة الأولى لتعلم اللغة والتعبير شفويا وكتابيهو ما يمكنه الاستناد إليها حين ينتقل إلى مرحلة التعليم الثانوي.[1]

مراحل التعليم

3-مرحلة الثانوية :تهتم هذه مرحلة بتدريب الشباب و تعليمهم مبادئ خاصة بالمناهج الموضوعية ، و توفير جميع التخصصات العملية و نظرية التي تشهد إقبال كبير من طرف شباب ، و كذلك هذه مرحلة هي مؤهلة للحصول على الشهادة الثانوية للالتحاق بالتعليم الجامعي.

و كذلك للتعليم الثانوي مجموعة من الأهداف يمكن حصرها في انه تمثل مرحلة أساسية في تهيئة الطلاب علميا ولغويا وفكريا استعدادا للدخول إلى المرحلة الجامعية، كما يساعد التعليم الثانوي الطلاب على تخزين معرفة تساعدهم على تقبل المستوى العلمي في التعليم العالي لاحقا، لا سيما وأنه يعكس مرحلة إعدادية شاملة تتحد فيها نظرة الطلاب المستقبلية ومصيرهم الدراسي.

و في هذا شان نخلص إلى إن التعليم الثانوي مهم خاصة شهادة البكالوريا و التي يعد بمثابة جواز سفر للعبور إلى التعليم الجامعي ، بحيث يعد مرحلة مكملة لتأهيل الطلاب و تدعمهم بالكثير من المعارف و الخبرات التي تساعدهم في مشوارهم التعليمي المتواصل.

4-مرحلة التعليم الجامعي : يقوم التعليم العالي أو الجامعي في ضوء هذه المرحلة بأدوار عدة نجد من ضمنها؛ الدور التربـــوي، والذي يتمثلفي تكوين أجيال تطلع إلى المعرفة والاستفادة منها، وتحترم ثقافة الآخر، ولها رؤية متنوعة ومتفتحة تساعدها على أن تتصدى لمشكلات وصعوبات المجتمع، وكذا الدور المعــرفيالموجه نحو تحقيق أهداف التعليم الأساسية، والتنسيــق بين رسالته، وأهدافــه، ونشر المعلوماتوالخدمات للمجتمــع.[2]

[1] لخضر بن دادة ، **التعليم من جل التغيير** ،مرجع سبق ذكره، ص30

[2]لخضر بن داد ، **التعليم من اجل التغيير** ،مرجع سبق ذكر ه ، ص 31

إذ يسعى التعليم الجامعي إلى تطوير وتعميق المعرفة من خلال البحث العلمي وما يرافقه من دراسات وبحوث، فضلا عن ذلك نجد؛ الدور الاجتماعي الخاص بتنمية المجتمع من خلال توعية وحل القضايا والمشكلات المختلفة من بطالة وحالات فساد وتخلف .....،وغيرها، وأخيرا الدور السياسي المسخر هو الآخر من أجل تحقيق الأمن الوطني، ونشر الوعي السياسي، وصناعة القرار التنظيمي، وتحقيق استقرار البلد بشكل عام.

2-التعليم غير الرسمي : (الزوايا ، مساجد ، مدارس خاصة)

قبل ظهور المدارس الحكومية النظامية كان اغلب أو جل الناس يعلمون أبنائهم في زوايا ومساجد ، بحيث يتعلموا قراءة و كتابة و فهم و حفظ القران الكريم و تلاوته و تفسيره ، و تعلم في مؤسسات غير الر سمية يساهم في تكوين جيل قراني مؤمن صالح تقي [1]، و الجذير أن نظام التعليم في الكتاتيب أو الزوايا كان شائعا و معمولا به أيام النبي و استمر حتى عهد خلفاء الراشدين ، وبني أمية في الأمصارالإسلامية و لم يتفرد المشرق العربي وحده بالكتاتيب بل عرفها المغرب العربي ، في وقت متقدم أيضا ، و يعود ذلك إلى اهتمام الخلفاء و العمال و القادة بها بحيث كانت دعوتهم موجهة إلى نشر اللغة العربية بوصفها لغة القران و الحديث الشريف فقد نقل ابن عذاري المراكشي أن موسى بن نصيرة بعد فتحه بلاد البربر في المغرب أمر العرب بتعليم البربر .

و القرآن الكريم وانصيفهمومؤهم في الآلديين ابوت قوله تعالى " قُلُوا دَ رَ سْتَ وَ لِ نُبَ يِّنَهُ لِ قَوْ مٍ يَ عْ لَمُ ونَ "[2] **ا-المساجد** : يرتبط تاريخ التربية الإسلامية بالمسجد ارتباطا وثيقا ، حيث قامت فيه الحلقات العلمية و استمرت على مر السنين لشرح تعاليم الدين الجديد في أيام الإسلام الأولى ، ثم توسع المسلمون فيما بعد في فهم مهمة المسجد فأصبح مكانا مخصصا للعبادة ، و معهدا للتعليم وللقضاء وغير ذلك و كان أول مسجد في الإسلام هو مسجد قباء ، ثم تكاثرت المساجد بعد ذلك ومن أشهرها في العا لم الإسلامي : جامع المنصورة ، و جامع دمشق ،و جامع عمرو بن العاص و الجامع الأزهر.[3]

وكذلك يمثل المسجد همزة وصل بين فئات المجتمع دون تميز ، بحيث كانت تقام فيه جميع الصلوات وشعائر الله وخاصة الصلاة الجمعة التي كانت تصلى فيه كل جمعة ويلقى فيها الدروس وعبر على المصلين ، كذلك تعلم الطلاب قراءة القران و أحكام التجويد و السيرة النبوية .

---

[1] خالد بن حامد الحازمي ،**أصول التربية** ،- سعودية : دار عا لم الكتب للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2000ص29

[2] سورة الأنعام ، الآية رقم 105

[3] الرشدان عبد الله و نعيم جعنيني ، **مدخل إلى التربية و التعليم** ، عمان : دار الشروق ، الطبعة الثانية ، 1994ص 140

ب- الكتاتيب: وجدت قبل ظهور الإسلام وان كانت قليلة العدد ويقال ا ناول من تعلم الكتابة من أهل مكة هو سفيان بن أمية بن عبد شمس و أبو قيس بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب ، و قد علمهما بشير بن عبد الملك الذي تعلم الكتابة من أهل الحيرة . ثم أخذت القراءة و الكتابة تنتشر بفضل تشجيع القران الكريم . و الكتاتيب نوعان : الكتاب الخاص بتعلم القراءة و الكتابة و يكون في منازل المعلمين . و الكتاب الخاص بتعليم القران و مبادئ الدين الإسلامي و يكون غالبا في المساجد ، و قد اختلفت المناهج في الكتاتيب باختلاف البلدان الإسلامية ، و من ابرز المعلمين الذي لمعوا فيها الضحاك بن مزاحم و الكميت بن زيد و عبد الحميد الكاتب.[1]

و الكتاتيب شائعة و معمول بها في عهد النبي صلى الله عليه و سلم حتى في عهد الخلفاء الراشدين و لم ينفرد المشرق العربي بهذه الكتاتيب بل عرفها المغرب العربي في وقت متقدم.

و الكتاتيب من أصل عربي لغويا و هي تعني مكان الذي يتعلم فيه الصبيان مبادئ القراءة و الكتابة و أوليات المعرفة العمومية و الكتاب في الأصل جمع كاتب ، و اللفظ أطلق على مكان تعلم الصبية

على و رغم التطور الحاصل على مستوى التعليمي لازلت الدول الإسلامية محافظة على المؤسسات التعليمة و لازالت الكتاتيب موجود و أن قل عددها اليوم ما تزل متماسكة و محافظة على مبادئها و قواعدها و التي تسيري على كل من المشايخ و الطلاب في تحفيظ القران و أحكام تلاوة و كذلك أقامة حفلات دينية لتكريم حفظة القران .[2]

ج-الزوايا : و هي أماكن للتعليم كان يقام بعضها داخل المدن و بعضها يقام على حدود الدولة أو في الصحراء أو أماكن خالية من السكان ، أو وربما أطلقت على ناحية من نواحي المساجد الكبرى تقام فيها بعض حلق العلم ، فقد كان في جامع عمرو بن العاص عدة زوايا ، قال المقريزي : الجامع زوايا يدرس فيها الفقه منها (زاوية الأمام الشافعي) و يقال انه درس فيها الفقه فعرفت به و لم يزل يتولى تدريسها أعيان الفقهاء و جلة العلماء .[3]

[1] نفس مرجع ، ص139

[2] زرويح عبد الحق ، مرجع سبق ذكره، ص 3

[3] محمد أبو طلق ،**التربية و التعليم في الإسلام** ، بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، ص 1957-ص 115-ص116

و الزوايا معرفة منذ القدم بأنها مكان الذي يعلم فيها حفظ القران الكريم وأصوله و مبدأه وبها شيخ مسؤول عن شؤو ن الزاوية كما أن الزاوية توفر مبيت للطلاب بحيث أنهم يخدمون أنفسهم بأنفسهم من تنظيف و طبخ و زاوية تحضي بمكان جيد في نفوس المجتمع الإسلامي لما لهها من مبادئ و قيم ضاربة في عمق التاريخ حيث تسعى إلى حفاظ على مورث الثقافي الإسلامي ، من خلال تعليم القران و أحياء كل المناسبات الدينية من بينها ذكر مولد النبي صلى الله علية وسلم ، والسنة الهجرية الجديدة ..... الخ وفيها يتم تكريم حفظة القران الكريم من كل روعي الوطن.

1-أما مدارس خاصة بتعليم محو الأمية و التي تستهدف إلى تخفيض نسبة الأمية من خلال توفير الفرص التعليمية للكبار بشكل أوسع ، و تطوير برامج محو الأمية ببعديها الأبجدي و الوظيفي و تحسين نوعيتها و كذلك توفير أشخاص أكفاء يتفهمون طبيعة تفكير بكار السن.[1]

المبحث الثاني: ابستومولوجيا التنمية المحلية

تجلى المفهوم التنمية على يد الاقتصادي البريطاني "ادم سميث " في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، بحيث أولى استخدام كان في مجال الاقتصادي بحيث إن التنمية بطبيعتها تهدف إلى الصالح الإنسان غير إن العالم شهد عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ظهور نماذج تنموية مختلفة أبعثت من خلفيات ،و إيديولوجيات و خصوصيات ثقافية و حضارية معينة جعلت كل نموذج يضع نفسه بمثابة البديل الملائم و ناجح لتطوير المجتمع و يضمن تحسين حياة أفراد ، وزيادة قدرة على الاستجابة للحاجات الأساسية و المتزايدة و المستحدثة.

و هذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثاني .

الطلب الأول :التطور المعرفي للتنمية المحلية.

المطلب الثاني : تعريف التنمية المحلية وخصائصها .

المطلب الثالث : اقترابات النظرية للتنمية المحلية و مجالاتها .

[1]عبد الله الرشدان و نعيم جعنيني ، مرجع سبق ذكره، ص343

المطلب الأول : التطور المعرفي لمفهوم التنمية المحلية

لقد مرت التنمية المحلية بمجموعة من تطورات عبر فترات زمنية متفاوت ، مكنتها من تقدم و رقي وذلك بسبب مجموعة من عوامل و من بينها التطور الاقتصادي و زيادة النمو السكاني ، و تطور الفكري و علمي و التكنولوجي و الاجتماعي رغم أن التنمية المحلية لم تلق اهتمام الكافي في بداية الأولى في ظهورها من ناحية الاجتماعية على عكس الجانب الاقتصادي الذي انطلقت منه.

نشأة التنمية المحلية :

ظهر مفهوم التنمية المحلية بشكل جلي في العلوم الاقتصادية بعد الربع للقرن العشرين في أواخر الأربعينيات و معظم الخمسينيات ،بحيث استخدم في كلا من مؤتمر " كبامبردج " و " اشردج " بمصطلح " التنمية المجتمع المحلي " للدلالة الحالة الاجتماعية السائدة في المستعمرات البريطانية و بالتالي الحاجة إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمع ككل .

و الجذير بالذكر انه لم يتم استخدام تعبير "تنمية المجتمع" commùnitydevelopmemt في جميع المجالات ، إلا في بعض حالات الاستثنائية مرتبطة بتنمية المجتمع على مستواه الريفي و دفع بعجلة التنمية الاقتصادية و زيادة إنتاج الزراعي.

وغير إن ما يؤخذ على هذا المفهوم قصر دلالته على "التنمية الريفية"rùraldevelopmemt كفي جوانبها المادية و الاقتصادية فحسب و هذا محال دون استمراره في الواقع العملي ، مما دفع بنك الدولي اللانشاء و التعمير سنة في التركيز على جانب الاجتماعي و منحه أولوية من خلال استخدامه بمفهوم جديد " التنمية الريفية المتكاملة " integratedrùraldevelopmemt أي بهذا الشكل توحيد جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، ومن هذا منطلق الانتقال من التنمية الريفية إلى معناها المتكامل أي تحقيق غايات اجتماعية متعددة التي من بينها مجانية التعليم و الصحة و غيرها من متطلبات و الحاجات الاجتماعية .[1]

-ظهور نظريات تربط أسباب التخلف بالظروف التاريخية المتمثلة في الاستعمار الجديد ممثلا في هيمنة الدول الغنية على ثروات

-النمو السكاني السريع في البلدان المتخلفة مما ترتب عنه مشاكل في جانب الاجتماعي و الاقتصادي

[1] ميلود ولد صديق وآخرون ، **أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري** ،الجزائر : دار الخلدونية ، الطبعة الأولى ، 2015 ص111

-زيادة الاتصال بين الشعوب العالم نتيجة لتطورات تقنيات النقل ووسائل الاتصال

-العولمة و سرعة انتقال وتأثير الأزمات الاقتصادية في أقاليم العالم

-الفشل المتكرر ببرامج التنمية و مجالاتها لتحسين أحوال الفقراء في كثير من الدول المختلفة إلا انه كانت هناك أسباب خفية و كامنة وراء الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية و منها :

أسباب الفكرية و سياسية و ثقافية متزايدة تتمثل بزيادة الوعي العام للسكان في المجتمعات المعاصرة ، حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة و وسائل الإعلام و الاتصال الجماهير ي الواسع ، و الانفتاح و التفاعل الفكري .

في العقود الأخيرة حظيت التنمية المحلية بأهمية متزايدة التي تعود إلى مجموعة من أسباب و التي من بينها :
أسباب علمية تضمن جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و بيئية :

-الهجرة الداخلية من المحليات إلى المجتمعات السكانية المركزية و الكبرى.

-الاستفادة من المصادر و الثروات المحلية في مجالات عديدة مثلا : الزراعة و المياه و السياحة.

-تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية و تفعيل دور السكان في كافة المناطق في الإسهام في الجهود التنموية تخطيطا و تنفيذا.[1]

[1] فؤاد بن غضبان ، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون** ، عمان : دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2015 ص 34-ص35-ص36

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المحلية

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام بالغ لدى أوساط الأكاديمية من طرف مجموعة من المفكرين العرب و الغرب بحيث عرفها و كلا على حسب رأيه و اتجاهه الفكري ، وتميزت بجملة من خصائص و مميزات وهي كأتي :

1-معنى التنمية لغة :تنشق كلمة تنمية في اللغة العربية من لفظة " نمن" يعنى الزيادة و الانتشار أو من لفظ " النمو" من " نما" ينمو نماء و يعني الزيادة كذلك . و منه ينمو نموا

وإذ كان لفظ النمو اقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح ، فالنماء يعنى إن الشئ يزيد حالا بعد حال من نفسه ، قال الله تعالى " يمحق الربا و يربي الصدقات "

يعني هو الأخر في أبجدياته التطور و التقدم و النمو developpnt[1] و التنمية في مفهوم الانجليزي

اصطلاحا : فالتنمية عملية تغيير في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محدد تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب.

كما عرف محمد منير حجاب التنمية بأنها : لمحصلة الجهود العملية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومة و الشعبية في مختلف المستويات تعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة و في ضوء السياسة العامة للمجتمع.[2]

ويمكن القول من خلال تعريف التنميةبأنها عملية تضافر الجهود الحكومة و الشعب منظمة في مختلف مجالات من اجل تلبية حاجات أساسية و المستحدثة من خلال تنفيذ و تجسيد برامج الحكومية على ضوء خطط والاستراتيجيات على ارض الواقع و باعتماد على الموارد متوفرة و إمكانيات البشرية .

يعرفها جوزيف ستجلتر : التنمية عملية تشمل أوجه الحياة في المجتمع كافة يشارك فيها الجميع الأسواق و الدولة و المنظمات غير الحكومية ، و التعاونيات و المؤسسات غير الربحية .[3]

[1] الميلود ولد صديق وآخرون ،مرجع سبق ذكره، ص 80-ص81

[2] سميحة طرى ،**دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية** ، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأول2016ص-26

[3] ربيع محمد عبد العزيز ، **التنمية المتجمعية المستدامة** ،عمان : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية ،2015 ص 10

نخلص من هذا تعريف أن التنمية هي عملية حشد لكل الإمكانيات و الموارد متوافر مع أشارك كل الفواعل الرسمية و غير الرسمية بما فيها الأفراد الشعب في سبيل تحقيق التنمية شاملة لكافة أوجه الحياة دون تميز عنصر عن أخر .

يعرف احمد زكي بدوي يعرف التنمية على أنها تحول المجتمع الثابت إلى المجتمع المتغير و فق احتياجات جماهير الشعب.[1]بالنظر إلى هذا تعريف فهو يعبر على أن التنميةبأنها تغير مجتمع من حالة جمود وركودإلى مجتمع مرن متغير يتماشى ومتطلبات العصر و وفق حاجاته متعددة المجالات و التي تلبى من طرف الدولة .

وعرفها كلارك : التنمية عملية تغيير تمكن الشعب من الأخذ بزمام مصيره و تحقيق غايته بتطوير البنية الأساسية و تحقيق النمو الاقتصادي و العدالة الاجتماعية .[2]

و كذلك تعرف التنمية :بأنها مجموعة العمليات المرسومة و المخطط لها تخطيط سليما بهدف أحداث تغير اجتماعي داخل المجتمع العام أو المجتمع الصغير المحلي المجتمع الريفي ، أو المجتمع الحضري لتحقيق الأهداف التي يصبوا أعضاء الجماعة إليها و الذين يكونون هذا المجتمع.[3]

و حسب هذا تعريف أن التنمية هي تحسين في المستوى المعيشي الأفراد المجتمع الذين هم في أساس متحكمين في هذا التطور من خلال هذه المطالب و حاجات المستحدثة و متجددة التي تساهم في تحقيق التنمية على مختلف المجالات و القضاء على كلا اثر التخلف و الفقر.

يعرفها أبو النجاء على أنها عمليات اجتماعية و اقتصادية تستهدف رفع مستوى معيشة الشعب لكي يصل إلى مستوى معيشة الشعوب و البلاد المتقدمة حضاريا.[4]

من خلال تعريف النجاء أن التنمية عملية تغير و تحويل الجذري في المستوى المعيشي للشعب في مختلف المجالات و محاولة الالتحاق بركب تطور و تقدم الحاصل على مستوى الدول المتحضرة تلبية حاجات و تحسينها.

[1] سعود الطاهر ،**التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي** ، لبنان : دار الهادي للنشر و التوزيع ، الطبعة لأولى ، 2006ص39

[2] حنان خليفة عبد القادر ،**التخطيط لإقليمي و دوره في التنمية المحلية** ، مصر : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2016ص98

[3] منال طلعت محمود ،**الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي** ، الإسكندرية : دار الكتب و الوثائق القومية ، الطبعة الأولى ،ص20

[4] موسى اللوزي ، **التنمية الإدارية** ، الأردن : دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2002ص25

يعرفها سينرر على أنها عملية التخفيف من الفقر و الفوارق و البطالة[1]

يرى سينرر أن التنمية عملية مستحدثة تهدف إلى مسح كل مخلفات التخلف و الفقر و امتصاص البطالة و خلق نمط معيشي متطور لائق.

تعرفها سميرة كامل محمد التنمية : بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات و العمليات المتتالية و المستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون و اتجاه و سرعة التغيير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف لإشباع حاجاته أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير اجتماعي مقصود و موجه له مواصفات معينةبهدف إشباع حاجات الإنسان.[2]ترى الأستاذة سمير كامل محمد بان التنمية هي عبارة عن خطوات و البرامج مراحل مستمر يمر بها الإنسان خلال حياته اليومية متجدد و أحداث تغير و تحسين في المستوى الاجتماعي بهدف تحقيق و تلبية الحاجاته في مختلف أبعاد التي في الأساس تتعلق بالأفراد المجتمع معين من المجتمعات.

عرفتها الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموعة من الوسائل و الطرق التي تستخدم من اجل توحيد الجهود الأهالي و السلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي في المجتمعات القومية و المحلية و إخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية و بالتالي تساهم في تقدم البلاد.[3]

و تعني كذلك التنمية الانتقال من حال إلى حال لرفع مستوى المجتمع ، وهي تخلق التطور الشامل و المتكامل للمجتمع و ذلك لتحقيق رفاهية و زيادة كفاءة فاعلية أداء مختلف أنشطة.[4]

من خلال تعريف هيئة الأمم المتحدة ينظر إلى التنمية المحلية أنها جملة الطرق و التقنيات التي تعتمد عليها في توحيد الجهود شعب و الحكومة في سبيل تلبية الحاجات الأفراد المجتمع في مختلف الأصعدة و محاولة أخراج هؤلاء الأفراد من عزلة و تخلف و الركود إلى التفاعل و تعاون في حياة و أسهام في تقدم و تطور البلاد.

المحلية : بأنها تلك الفضاءات التي توجد بها ربطة الاجتماعية مكثفة (علاقات بين الأشخاص ،وممارسات الثقافية .....الخ) ، تسمح هذه الرابطة بالتعايش المشترك و بالتالي إعداد الاستراتيجيات جماعية للتنمية .

---

[1] حنان خليفة عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص98

[2] سعود الطاهر ، مرجع سبق ذكره، ص 39-40

[3] سميحة طرى ، مرجع سبق ذكره،ص27

[4] زويلف مهدي حسن و سليمان احمد الملوزي ، **التنمية الإدارية و الدول النامية** ، عمان : دار المجدلاوي ، الطبعة الأولى ، 1993 ص7

ويقول الاقتصادي برناردو بيكور إن مصطلح الأقاليم مصطلح مناسب لوصف هذه الفضاءات التي توجد بها تعاونيات و هذه الفضاءات يتطور الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك .[1]

هناك نظرتين لمفهوم التنمية:

النظرية الأولى : تعتمد على التنمية هي عملية على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق و بالتالي في الوظائف المرتبطة بها و كذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية و المتداخلة و التي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة و هي تسير في اتجاه واحد.

أما النظرة الثانية : فتنظر إلى التنمية بوصفها " أداة " و هذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأخرى خطة التنمية ليست هدف في حد ذاتها و لكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقيق طموحات المجتمع و ربما يعكس هذا مفهوم " الإدارة " بالنسبة للمجتمع .

و لكن عمد الباحثين على دراستها كعملية وليس كأداة أو حالة ، و كذلك تحقق تغير المجتمع من حالة إلى حالة أفضل من التي سبقتها.[2]ونخلص إلى إن مفهوم التنمية هي تحسين المعيشي و تحقيق رفاهية و تطوير النشاط الاقتصادي و الخروج من حالة الركود و التخلف إلى قاطرة التنمية و التقدم .

و تقوم التنمية على مجموعة من الخطوات من بينها :

-تقدير لإمكانيات المتوافرة أي تقدير دقيق للموارد الاقتصادية المتاحة في البلاد .

- تحديدالأهداف التنمية أي تركيز الخطط التنموية على تحسين مستوى المعيشة الوصول إلىأعلىالمستويات .

-تحديد نسبة النمو في فترة زمنية محددة للحظة و تعيين نسبة النمو[3]

2-مفهوم التنمية المحلية :خصص لتنمية المحلية عدة تعاريف مختلفة و متباين نتيجة لتطورات ، و نظرا لأهميتها كبيرة في كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية .

[1]خضير خنفيري " تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق "أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر كلية علوم الاقتصادية و علوم التجارية والتسيير ،2010-2011ص 11

[2] محمد غربي و آخرون ، **التحولات السياسية و إشكالية التنمية** ، الجزائر : دار الروافد الثقافية ، الطبعة الأولى2014 ص221

[3] عبد الجابر تيم و آخرون ، **مستقبل التنمية في الوطن العربي** ،عمان : دار اليازوري العلمية للنشر التوزيع1996 ص 92

و في هذا الصدد يمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها " عملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا و الاجتماعيا و ثقافيا و حضريا من منظور تحسين نوعية الحياة السكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة ".[1]

وفقا لهذا التعريف يرى الدكتور عبد الحميد عبد المطلب أن التنمية المحلية تقوم على عنصريين أساسيين أولهما يتعلق بمشاركة شعب و جهودهم المبذولة لتحسين مستوى المعيشي و نوعية الحياة معاشة أما الثاني فيتمثل في توفير الخدمات و المشروعات المتعلقة بالتنمية .

و يرى الأستاذ ارثردونهام بان التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع و تنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي و التوجيه الذاتي لشؤونه ، و يقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة و تنسيق النشاط التعاوني و المساعدات الذاتية للمواطنين ، و يصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية و الأهلية.[2]

من خلال هذا التعريف يتبين لنا الأستاذ ارثردونها بان التنمية المحلية تقوم عل خطط و برامج و التي كانت في بداية عبارة حاجات الأفراد و شارك هؤلاء الأفراد في تحقيقها على الصعيد المحلى و باستناد على المساعدات و إعانات المالية من السلطات مركزية مثل الأموال والأجهزة و الآلات التي تساهم في تدعيم التنمية المحلية

كما يعرفها الأستاذ محي دين صابر " بأنها الأسلوب عمل الجماعي و الاقتصادي في المناطق المحددة و يقوم على أسس وقواعد و مناهج الاجتماعية و الاقتصادية ، وهذا الأسلوب يقوم على أحداث تغيير خضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية و أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الأعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جمعيا وفي كل المستويات عمليا و إداريا. " [3]

[1] عبد الجميد عبد المطلب ، **التمويل المحلي والتنمية المحلية** ، مصر : الدار الجامعية الإسكندرية ، 2001ص 13

[2] خضير خنفيري ،مرجع سبق ذكره ص 18

[3] محمد الحسن عبد الرحمن ،**دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان** ،السودان ، مجلة الباحث ، عدد 13-2013 ص116

و كذلك تعرف التنمية المحلية : مجموعة السياسات و المشروعات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لأحداث تغيير مقصود و مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات و ذلك يتحسن نظام الدخول فهي عملية شاملة وان تبدو عملية اقتصادية إلا أن هدفها الاجتماعي[1]

من خلال هذا تعريف نخلص إلى أن التنمية المحلية أنها في أساس عبارة عن مطالب و احتياجات الأفراد المجتمع و تحولت إلى السياسات و المشروعات قصد إحداث تغيير و تحسين في المستوى المعيشي ، بحيث تشمل مختلف مجالات و على رغم من أنها تبدو عملية الاقتصادية.

و يقصد بالتنمية المحلية : بأنها تقوم على حشد الموارد الممكنة طبيعيا و بشريا و ماليا و اجتماعيا ، لخلق خاصية " التجمع " أي تكوين " عنقود " أو مجموعة عناقيد للتنمية و للتنافسية.[2]

و حسب هذا مفهوم أن التنمية المحلية تقوم على جمع كافة الموارد متوفرة و محاولة خلق حزمة متجانسة و متكاملة من عناقيد التي تضم كلا من مجهودات السلطة الحاكمة و الشعب في سبيل تحقيق التنمية المحلية.

يعرفها دكتور فارق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية ، بان التنمية المحلية هي : العمليات التي توحد بين جهود الأهالي و جهود السلطات الحكومية ، لتحسين الأحول الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية ، و تحقيق لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها علي المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما : مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم و كذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شانها تشجع المبادرة و المساعدة الذاتية و المساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[3]

بالنسبة إلى تعريف دكتور فارق زكي فانه تحدث عن فكرة أساسية وهي أن التنمية المحلية تركز و تبنى على أساس مشاركة أفراد المجتمع المحلي معنيين بالأمر ،و إمكانات و الموارد المادية و لان فشل التنمية المحلية يعود على فشل الأفراد تلك الجماعة المحلية لأنهم أدرى بما يخصهم ، بهذا جو هر التنمية يكمن باعتماد على الثروة البشرية و الطاقات و الموارد متوفرة متجانس ومتفاعل فيما بينها.

---

[1] محروس عبد الحنبير محمود عطا " تجربة الإدارة و التنمية المحلية في محافظة على عملية الإصلاح المجتمعي " ورقة بحثية ، لمؤتمر تجارب الإدارة و التنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر العربية ، 25-26مايو2008،ص10

[2] محمد عبد الشفيع عيسى ،**مفهوم و مضمون التنمية المحلية** ، القاهرة : معهد القومي ،ص 11

[3] جمال زيدان ، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر** ،الجزائر : دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،2014ص 17

تعرف الأمم هيئة المتحدة التنمية المحلية بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية و لمساعدتها في الاندماج في حياة الجماعية و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن.[1]

اعتبر ت التنمية المحلية كذلك أنها: عملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية الارتفاع بمستويات سكان التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و حضاريا في منظومة شاملة و كاملة.[2]

و كذلك توصف بأنها إستراتيجية منسجمة إقليميا تضم عدد كبير من الفاعلين المحليين على شكل الشراكة لوصول لغاية تحسين المعيشة و العمل السكان المحليين لمدى قريب ، وقدرتها على حل المشاكل بسهولة بعدها عن البيروقراطية.[3]

من خلال النظر إلى هذين التعريفين اللذان يؤكدان على أن التنمية المحلية قائم على أساس التعاون و التكامل الجهودالشعب و الحكومة في سبيل بلوغ إلى تحقيق التنمية المتكاملة و متوازنة تشمل كل جوانب الاقتصادية الاجتماعية و السياسية دون إهمال جانب عن غيره ، لان التنمية المحلية متكاملة و مستمرة أنشطة و مجالات حياتية.

كما يعرف رشاد احمد عبد اللطيف التنمية المحلية: أنها ليست مجرد خطة أو برنامج أو مشروع للنهوض بحياة المواطنين اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا ، بل هي عمل إنساني مخطط و مرسوم يشمل كل القطاعات ، وتمتد إلى كل المجالات و كافة المستويات لتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب و اكتشاف الموارد المادية و الإنسانية و توجيهها لتصبح عونا على تحقيق التقدم و الرضا للمجتمع .[4]

تعريف الإجرائي : أن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية تضافر و تجانس و تفاعل الجهود الشعب و الحكومة من اجل تلبية الحاجات الأفراد المجتمع و تحسين المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي، و تحقيق التكامل

---

[1] فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره، ص31

[2] عبد الوهاب إبراهيم حلمى " محاضرات البرامج التدريبي لإعداد المخطط الاستراتيجي العام للتنمية العمرانية للقرى المصرفية " مصر، آليات التمويل التنمية المحلية ، وزارة الدولة للتنمية المحلية ، (ب- س)

MARIJORIE JOUEN ;BILAN ET PERSPECTIVES APERS LA CRISE ; Numéro 21 ; JANIRER2011[3]

[4] رشاد احمد عبد اللطيف ،**التنمية المحلية** ، الإسكندرية : دار الوفاء لدينا الطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ،2011 ص 84

و الاندماج فيما بينها لبلوغ أسمى درجات تطور و تقدم القومي و الذي بدوره يقوم على عنصرين هامين هما :أولها توفر المشرعات و الخدمات المحلية وثانية جهود الشعبية التي تساهم في يتجسد هذه المشروعات.

و من خلال هذا العرض الوجيز لمفهوم التنمية المحلية نخلص إلى أن التنمية المحلية عبارة عملية تقوم على أساس التكامل المشرك بين جهود الأهالي أو شعب مع جهود الحكومة أي تمنح فرصة للهيئات المحلية للعمل إلى جانب الهيئات المركزية لتحقيق الأهداف المنشودة بكل مما يتعلق بجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ،و محاولة خلق التوازن على مستوى المناطق في الأقاليم وبهذا الشكل تسمح للوحدات المحلية بمعرفة مطالب و حاجيات سكان المجتمع المحلي بحكم قرابتهم بهم ،و استغلال الأمثل للموارد المتاحة على مستوى تلك الوحدات المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية على كافة الأصعدة .

3-الاتجاهات التعريف (نموذج المعرفي الضيق و المفتوح) :

نموذج المعرفي الضيق : لقيت التنمية المحلية اهتماما في الفترة العقد الرابع للقرن العشرين في شقها الاقتصادي و الذي ركز على عملية التغير في المجتمع من حالات التخلف و الفقر إلى حالات التطور و التقدم ، و التي مكنت من تحسين حياة الأفراد و قدرة على الاستجابة للحاجات الأساسية و المتزايدة و المستحدثة لهؤلاء الأفراد باعتماد على خدمات جديدة تتماشى مع هذه حاجات ، و تراكم رأس المال و زيادة إنتاج و توافر أسواق و فتح قنوات التمويل أمام المستثمرين .[1]

نموذج المعرفي الواسع :حظي مفهوم التنمية المحلية باهتمام كبير في العلوم الاجتماعية و السياسية إلا بعد العقد للقرن العشرين بحيث استخدام أول مرة في كل من مؤتمري " كامبردج " و " اشردج " بمصطلح "تنمية المجتمع المحلي" للحالة الاجتماعية سيئة و متدهورة التي كانت سائدة في المستعمرات البريطانية و كانت بحاجة ماسة إلى تحسين الظروف المعيشية و التي انحصرت على المستوى الريفي فقط.

حتى سنة 1975استحدث مفهوم جديد "التنمية الريفية المتكاملة" من طرف بنك الدولي الإنشاء و التعمير بدلا من التنمية الريفية ، بحيث سعى إلى تحقيق جميع غايات اجتماعية الاقتصادية و التي من بينها مجانية التعليم و الصحة و توفير الأمن و السكن و الوسائل النقل و غيرها من الحاجات الاجتماعية الأخرى [2]

[1]الميلود ولد الصديق و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 111

[2]نفس مرجع ، ص 111

ومن التعاريف السابقة نجد إن للتنمية المحلية العديد من الخصائص يمكن حصرها في مايلي :

-خصائص التنمية المحلية :

-الشمولية : بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية و الاقتصادية و التعليمية و الأسرية و الترويحية و العمرانية و لجميع فئات المجتمع .

و هذا يعني أن التنمية المحلية الشاملة لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و ثقافية متكاملة ،في تنمية المشروعات و البرامج بين المجتمع الريف و الحضر و محاولة تجسيد و تحقيق عدالة و تكافؤ الفرص بينهم مثلا : إنشاء مدارس من مرحلة الابتدائية حتى الثانوية، أو إنشاء مصانع للتكرير البترول أو مصانع للمنتجات الزراعية.

التوازن :لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب المجالات أو البرامج التنمية المحلية، و لا نفي شرط الشمول و إنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسبة الملائمة ، حيث أن أقتضى الأمر في الظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية ، و تعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقق للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما.[1]

و تعني خاصية التوازن اهتمام بجميع جونب حاجيات المجتمع و على حسب أولوية القضايا مهمة دون إهمال جانب على أخر، و محاولة خلق نوع من اتزان مابين هو أولى و ثانوي للنسبة لبعض المجتمعات الفقيرة التي تهتم بالجانب الاقتصادي دون غيره ، وإهمال جوانب الأخرى التي تبدو لها بمثابة فروع .

التنسيق : إلى جانب خاصيتي الشمول و التوازن فان ذلك يتطلب قدرا مناسب من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج و لتحديد الأدوار و توقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية أي محاولة خلق تنسق و تكامل و انسجام بين الجهود الحكومة و شعب ،و البرامج و وظائف و منع تداخل الأهداف فيما بين الأهداف المنشودة و محاولة تفادي و تقليل نقائص التي تعيق تحيق هذه الأهداف

[1] فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره، ص 42- ص 111

التعاون و التفاعل الايجابي : يجب أن يكون هناك تعاون و تثير متبادل بين أنشطة المجتمع و عناصر الحياة الاجتماعية ، سواء كانت أجهزة التنمية حكومة أو عبر حكومية و إيجاد المناخ الملائم حتى يكون تأثير المتبادل ايجابيا لدعم بعضا بعض وليس سلبيا لإعاقة بعضه.[1]

و هذا يعني توفير جو يسمح بتعاون و تفاعل جميع أجهزة التنمية للوصول إلى الهدف لأسمى و خلق نوع من دعم و تحفيز لبذل مجهود من اجل تحقيق اتفاق مشترك لخدمة الصالح العام و تفوق أمام كافة المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية .

5-تفكيك المصطلحات :

التنميةالإقليمية : بأنها تلك التغيرات التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين ظروف حياة سكانية الاستخدام الأمثل لموارده ، وتحسين كفاءة و إمكانية البشرية بكافة تفصيلاته.[2]

بالنظر إلى هذا المفهوم يتبين لنا أن التنمية الإقليمية أنها عملية تحويل و تغير في إقليم ما و الذي يكون مقصود من طرف الدولة بهدف تحسين في المستوى المعيشي للسكان ، و محاولة خلق توازن بين الطبقات الاجتماعية و توزيع السكاني في مناطق ،و تحسين لأحول الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية باعتماد على موارد متوافرة و استغلال ها استغلال الأمثل و تحسين مستوى الكوادر البشرية الكفئ.

التنميةالشاملة : على أنها عملية تحويل تاريخي متعدد الأبعاد يمس الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية كما يتناول الثقافة الوطنية ، و هو مدفوع بقوى الداخلية و ليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية و هو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام و تسمح باستمرار التنمية و يرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية أحياء و تجديد و تواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية.[3]

من خلال هذا التعريف أن التنمية الشاملة هي عملية التغير الجذري و شامل لكل المجالات بدون استثناء و تكون التنمية الشاملة صدر من طرف الحكومة الراغبة في تحقيق التنمية وليس لاستجابة إلى مطالب و الرغبات قوي الأخرى ليست معنية بالأمر ، و تهدف التنمية الشاملة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و تحقيق التكامل و الترابط و التداخل فيما بينها و التي تكون من طرف الدولة.

---

[1] نفس مرجع ، ص 111ص42

[2] عبد العال احمد محمد ، **المدن الجديدة و التنمية الإقليمية في مصر** ، مصر ، (ب.س.ن) ،ص5

[3] ناجي عبد النور ، **تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة** ، الجزائر، (ب.س .ن) ص 4

التنميةالوطنية : وهي تجسيد معالم التنمية الوطنية حسب الرؤية الخاصة بكل بلد ، حسب الاختيارات الوطنية التي تتسناها كل دولة ن قصد النهوض بالمجتمع من مختلف جونب الحياتية للأفراد بغية الارتقاء بهم من مستوى إلى مستوى فهي بذلك ترتكز على محور رئيسي يتمثل في جملة المشاريع الكبرى التي لا تتولى الدوائر الوزارية متابعة تنفيذها لإشباع الحاجيات على المستوى الوطني ضمن الإطار الذي يتعدى نطاق الجماعات المحلية ذاتها رغم توطيدها على أقاليم هذه الجماعات مثل الانجاز الطرق الوطنية و خطوط السكة الحديدية و المطارات و المستشفيات الجامعية.[1]

و من خلال هذا تعريف نخلص إلى أن التنمية الوطنية هي عملية شاملة لكل قطر الوطني تهدف بالنهوض بالمجتمع في مختلف مجالات بتدعيمه بالمشروعات و الخدمات لإشباع الحاجيات الأفراد المجتمع على المستوى الوطني ، وارتقاء بمستوى المعيشي في سبيل التحاق بركب التطور و التقدم.

أهداف التنمية :وتهدفالتنمية المحلية لتحيق أهدافالأفراد المجتمع و إسهام في حل المشكلات التي تواجههم و اغلب ينظر إلى التنمية المحلية على أنها إشباع الجاني المادي ، ولكن في الواقع لان لتنمية شقين أساسيين هما :

-أهداف الانجاز : كل ما تحققه التنمية من منجزات مادية .

-أهداف معنوية : و تشمل كل المغيرات السلوكية و المعرفية و المهارات التي تؤثر على الأفراد المجتمع أثناء ممارستهم لعملية التنمية .[2]

-تهدف التنمية المحلية إلى تلبية و إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي في سبيل تحقيق رفاه متوازن لكل لأفراد المجتمع.

– رفع الإنتاجية للفرد و زيادة دخلة المادي.

-تحسين مستوى معيشة أبناء المجتمعو تهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم.- معالجة التخلف و التفكك و الفقر و حل المشاكل الاجتماعية.

[1] شويخ عثمان " دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية " رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، جامعة تلمسان كلية حقوق و علوم سياسية 2010-2011ص78

[2] سميحة طرى ، مرجع سبق ذكره، ص44

-زيادة قدرات و خبرات و معارف الأفراد عن طريق التدريب و خلق المنظمات الاجتماعية و اشتراك في نشاطهم و إكسابهم الخبرات و المهارات .

-تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ لعملية التنمية مثل : معرفة الفرد لواجباته و دوره في عمليات التنمية .

-جذب الاستثمارات الحديدة و تفعيل دور المجتمع المدني و القطاع الخاص.

-تحسين المستوى العلمي للأفراد باعتماد على الوسائل التكنولوجيا الحديثة .

-العمل على تحقيق اتفاق بين الأفراد المجتمع و الحكومة من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة.[1]

- تطوير عناصر البنية الأساسية في المنطقة كالنقل و المياه و الكهرباء ، إذ يعتبر تطوير هذه القطاعات أمر أساسيا لعملية التنمية و التطوير المنشودة في المجتمع المحلى.

-تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها و انجازها .

-زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها و تدعيم استقلاليتها .

- تنمية قدرات القيادة المحلية للإسهام في التنمية المجتمع .

- عدم الإخلال بالتركيبة السكانية و توزيعها بين أقاليم الدولة و الحد من الهجرات من الريف إلى المناطق الحضرية.

-تطوير الخدمات و النشاطات و المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و العمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة .[2]

-جذب الصناعات و النشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق وتبيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

-تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود الشعب مع الجهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا.[1]

[1] منال محمود طلعت ، مرجع سبق ذكره،ص 28

[2] غازي سلطان فلاح القبلان ،**تنمية المجتمع المحلي** ، عمان : دار الخليج للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى2015 ص 138

و تقوم التنمية المحلية على مجموعة من المقومات التي تساهم في تحقيق الأهداف التنموية ، وترجمة هذا الأهداف على ارض الواقع ملموس، بحيث إن التنمية المحلية ليست حبر على ورق و مجرد الخطط و البرامج جوفاء بل هي مجموعة الحاجات و المشكلات المتفاعلة التي هي في حاجة الماسة إلى الحلول الواقعية مع ضرورة توافر شروط و العوامل التي تساهم في تحقيق الأهداف التنمية وتفعليها و تكمن هذه المقومات فيمايلي :

-تبني القيادة الإدارية و السياسية في الدولة لسياسة ثابتة مدروسة في مجال التنمية المحلية ، وربطها بفعالية ملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة و مثل هذه السياسة مهمة و ضرورية في الدول النامية بحيث بدون هذه الأسس تبقى في حدود الدنيا.

- تفعيل الجهود و أرادة الذاتية و المجسدة و المتمثلة في المشاركة الشعبية ، وتفعليها مع الجهود الحكومية لتحقيق الأهداف التنموية ، بحيث هذه الأخيرة لا تتحقق إلا بوجود العنصر البشري الذي هو بمثابة الركيزة الأساسية لا يمكن تجاهلها.

-توفر الإمكانات المالية المحلية التي تسعى من خلالها تنفيذ البرامج و تحقيق و تجسيد الأهداف التنموية و تشمل هذه الإمكانات مايلي : -توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية و المركزية وغيرها .

-توفر العناصر البشرية المؤهلة من السكان المحليين .

- توفر الإمكانات التكنولوجيا .

-توفر الموارد المحلية و استغلالها بالطريقة ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها بعض ضمن إطار نظامي موحد.

- الاتصال و الإعلام التنموي في مجال الفرص و المحددات[2]

و لتحقيق الأهداف التنموية وفقا لهذه الشروط و المقومات لابد من مراعاة ثلاث جوانب أساسية :

ا-الجانب المؤسساتي : و تهتم بالتنظيم الإداري و السياسي خاص بكل الدولة و تقسيم الإقليمي مثلا: أقاليم جهات ، ولايات و جماعات بحيث أن هذه التسميات تختلف من دولة إلى الأخرى.**ب- جانب التاريخي** : و يتعلق

[1]أيمن عودة المعاني ، **الإدارة المحلية** ، عمان : دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ،2013 ص 13

[2]عبد الحافظ العواملةنائل ، **إدارة التنمية الأسس و النظريات و التطبيقات العملية** ،عمان : دار زهران ، الطبعة الأولى 2010 ص 156ص-157

بالعناصر و جوانب مشتركة متمثلة في التقاليد و طقوس الدينية و الأعرق و الثقافة و الهوية الاجتماعية لجماعة محلية .

ج- جانب الإمكانات و المؤهلات : هي كل ما يتعلق بخصائص الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية خاص بالجماعة محلية ما، بحيث تعد هذه الخصائص مؤهلات عامل المحوري في تميز مابين جماعة قرية (ريفية) وجماعة حضرية كما أن هذه المؤهلات تمنح جماعة محلية ميزة شخصية عن غيرها من جماعات.[1]

[1]فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره، ص 44- ص51

التنمية المحلية (مقومات ،خصائص ، الأهداف)

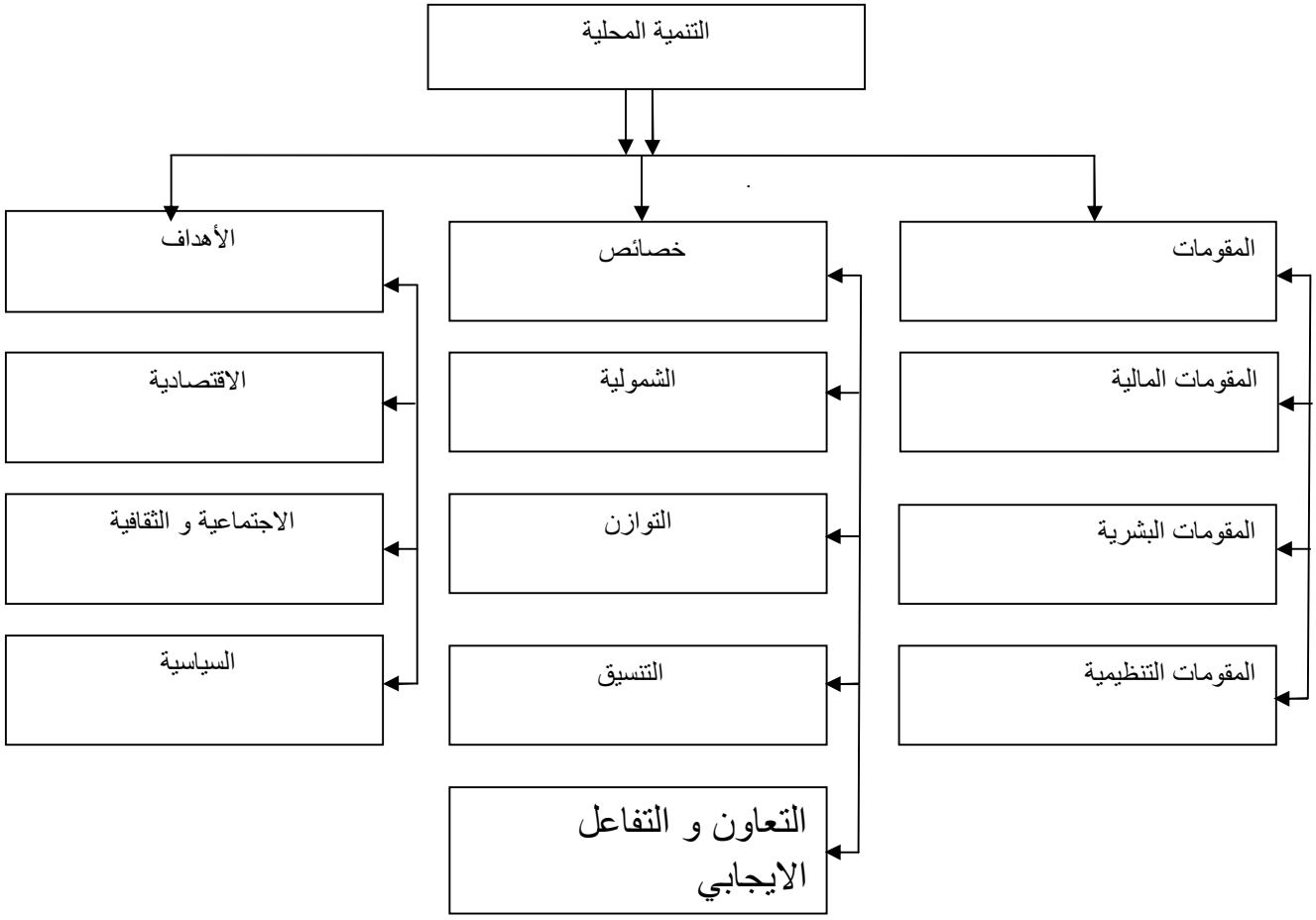

المصدر : من إعداد طالبة

المطلب الثالث : الاقتربات نظريات التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض في مجال الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الذي ينعكس على المجتمعات المحلية في كافة أرجاء الدولة في تطويرها ، و يكون ذلك من خلال برامج و خطط و الاستراتيجيات التي تضعها الدولة سلفا ، لتحقيق التنمية في مختلف المجالات و التنمية المحلية ترتكز على اقتربات مفسر للظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و تحليل العلاقة بين المتغيرات المؤثرة في الظاهرة و إيجاد و تبين الحواجز و عوائق التي تعيق تفعيل و تجسيد هذه التنمية .

ا-الاقتراب الليبرالي : الاقتراب الرأسمالي الليبرالي الذي جعل من أساس التنمية حرية الفرد الاقتصادية مع اكتفاء الدولة بالتوجيه ، و ضرورة تفاعل و تدخل جميع مجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة من اجل تحقيق التنمية المحلية ،و يعتبر هذا الاقتراب أن الدور الدولة هو حارسة و توفير الأمن لتحقيق التنمية و اعتبار الفرد ركن ومقوم لهذه التنمية بحد ذاته ، لهذا يتطلب الاهتمام بالفرد من جميع نواحي الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و استغلال الأمثل للموارد المالية و توسيع التصنيع و التنظيم العقلاني للنشاط الاقتصادي من اجل تحقيق الربح و تراكما مستمر لرأس المال [1].

ب-الاقتراب الاشتراكي : تركز عملية التنمية المحلية على مشاركة أفراد جماعة مع الدولة في تحقيق الأهداف المنشودة و المخطط لها من فبل الحكومة و التي تملك الوسائل الإنتاج ، و تدخلها في جميع نشاطات التي يحتاجها الفرد بهدف تلبية هذه حاجات عن طريق التخطيط المركزي لهذه المشاريع و محاولة الدولة في خلق التوازن في الطبقات المجتمعات من خلال تنفيذ هذه مشاريع التنموية و تفعيل الطبقة الهشة و حد من الصراع الاجتماعي [2]

وما يؤخذ على الاتجاه الاقتراب الليبيرالي انه اهتم بالفرد و اعتبره ركن أساسي لتحقيق التنمية المحلية مهملا بذلك عنصر مهم و هو الدولة والتي اعتبارها حارسة و هي في أساس عنصر فعال و مهم ، وهذا ما لقي لاهتمام من طرف الاقتراب الاشتراكي الذي هو آخر اهتم و ركز على الدولة باعتبارها أنها عنصر حيوي لتحقيق التنميةمن خلال تدخلها في جميع مجالات الحياة محاولة بذلك خلق توازن بين طبقات مجتمع و تفعيل الطبقة الهشة و حد من صراع أما بالنسبة إلى الاتجاه الإسلامي فان التنمية المحلية لم تكن معروفة بهذا الاسم بل كانت تسمى و تعرف بألفاظ عديدة مثل : التعمير ، العمارة ، الحياة الطيبة و نظر الإسلامإلى التنمية المحلية (العمران) على أنها شاملة لجميع

[1] أمين محمد بور ،**نظم سياسية مقارنة** ، غزة : جامعة الإسلامية ، جزء الأول ، 2012

[2] جمال زيدان ، مرجع سبق ذكره، ص 17

نواحي الحياة المادية و الروحية و الخلقية ، و ركز على الإنسان كمحور عملية التنموية ، بوصفه الكائن الوحيد على إحداث التغير و التطوير .

و تعرف التنمية المحلية في الإسلام : عملية تطوير و تغيير قدر الإمكان نحو الأحسن ، وبشكل مستمر و شامل لقدرات الإنسان و مهاراته المادية و المعنوية ،تحقيقا لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض برعاية أولى الأمر ضمن تعاون إقليمي و تكامل أممي بعيدا عن أي نوع من أنواع التبعية .

ج-منهج الإسلامي عند مالك بن نبي : التنمية المحلية تعتبر عملية تغيير اجتماعي و اقتصادي و ثقافي من خلال تكتل و تضافر الجهود للوصول في الأخير إلى الهدف الأساسي و هو تحقيق التنمية المحلية و هذا ما أكده مالك بن نبي .

و عملية التنمية المحلية لا تتحقق إلا من خلال تجاوز وضعية التخلف في مجالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ومن اجل بلوغ أهداف بشرط توافر ثلاث عناصر أساسية و التي تتمثل في تراب و الوقت و الإنسان وسعي لرفع مستوى معيشة سكان في جميع المجالات ، وهذا ما أكد عليه مالك بن بني من خلال قوله " أننا إذ أردنا أن نبني مجتمعا أفضل فهذا يعني أننا نبني مجتمعا متحضرا و هو بدوره أيضا يعني انه لابد أن نعمل لتكوين حضارة "[1] و تقوم التنمية المحلية على التكامل المشترك بين الجهود شعب مع جهود الحكومة لتحقيق الرفاه المعيشي للمجتمع و في نظر مالك ترتكز التنمية المحلية على :

-تعزيز الواعي الثقافي لدى الفرد لتحقيق أهداف

- الفرد الوسيلة الأولى لتحقيق خطة التنمية المحلية من خلال ثقافته و اعتباره كنقطة الرئيسية تلتقي عندها جميع البرامج والتي سوف تنجز

-آليات و البرامج و المشروعات كفيلة بتعزيز عملية التنمية المحلية مثال على ذلك : الاستثمار الاجتماعي أو الاقتصادي

1-أسس التنمية المحلية : تقوم التنمية المحلية على مجموعة من أسس تساعد على تحقيق الأهداف التنموية و البرامج و التي تتجسد في مايلي :

[1] الطاهر سعود ،**التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي** ، بيروت : مراكز دراسات فلسفة الدين ، الطبعة الأولى2006 ص202-ص203ص204.

- **الإنسان** : هو عامل ضروري لنجاح عملية التنمية فالإنسان بحد ذاته هو صانع لتقدم ، حيث يستخدم مابين يديه من إمكانات و تتفاعل فيما بينها و تتحول من خمود و سكون إلى حركة بنائية فاعلة و الإنسان بوصفه كائن اجتماعي لهذا يتطلب الاهتمام تنميته من جوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و ثقافية ، والاستغلال أمكانياته وطاقاته من اجل تحقيق الغايات و الأهداف المرجوة ، وبناء الإنسان من خلال توجيه الثقافي و العمل و رأس المال التي تؤثر على واقعه

التراب : يعتبر التراب احد عناصر التنمية و هي مسرح الذي يتجسد فيه حياة الإنسان الاجتماعي و الثقافي و السياسي ، و كذلك ارتبطت الحضارة و التنمية منذ بداية بالأرض و التي يتفاعل معها الإنسان بجهده وبحيث فرصت عليه نزعة الاستقرار نمطا خاصا من الحياة الاجتماعية ، و طورت من حياته شيئا فشيا إلى ما يسمى اليوم بالعولمة التي جعلت من العالم قرية صغيرة الوقت : في هذا العصر أصبح العالم يعرف بعصر السرعة و يتجلى ذلك من خلال اكتشافات علمية و عملية التي ساهمت في إخراج الإنسان من قوقعة التخلف إلى التنمية و تطور وخلق قوانين و أنظمة تسير وفق تسارع حركة التقدم و التحضر .

و الوقت عامل مهم لأنهأضحى له قيمة في نفس الإنسان و المجتمع ، و يتحدد مدى تأثيره في تنمية المجتمع العلمية و العملية فالزمن اختصر المسافات بين المجتمعات ، بحيث أصبح بإمكان الدول إقامة عقود شراكة و تعاون بهدف تحقيق النمو و تطور و تلبية حاجات الأفراد ، و التنمية تقوم على هذا العنصر الذي له الدور فاعل في تحقيق برامج و الخطط و مشاريع التنموية التي تشمل جميع مجالات و أنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية ، بإشراك كل من الجهود الحكومة و الأفراد المجتمع للبلوغ الأهداف المتوخاة[1]

2-مجالات التنمية المحلية :

المجال الاجتماعي : يتجلى المجال الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تسارع على تحسين مستويات المعيشية و الحد من الفقر و البطالة ، من خلال توفير مناصب شغل و قيام بأنشطة تنموية على المستوى المحلي و هذا ما يؤدي إلى الحد من انتشار الآفات الاجتماعية ، و حفاظ على الأمن و كذلك إقامة مؤسسات التعليمةو الصحة كما أن التنمية الاجتماعية تسعي إلى تحسين في نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع .

[1]فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره، ص 44- ص51-ص52-ص33

المجال الاقتصادي : يشمل على إعداد مخططات التهيئة و التنمية المحلية من خلال إنشاء مؤسسات عمومية ذات شخصية معنوية و لها استقلال المالي يساهم في خلق مشايع التنموية مثال : ترقية المناطق الفقيرة أو إنشاء الطرق و الشبكات الموصلات و النقل و امتصاص البطالة من خلال خلق مناصب شغل و المساهمة في الاستثمارات الاقتصادية من خلال إنشاء مساحات مخصص للتخزين إنتاجي الزراعي.

المجال السياسي: تتجسد التنمية السياسة من خلال تنمية وعي الجماهير لمشاكلهم و تنمية مجهودات في سبيل تجاوزها و حلها و تحدي هذه مشاكل بأسلوب متطور و واقعي ، باعتماد على و سائل التكنولوجيا الحديثة و استغناء على المعدات و الوسائل القديمة، من اجل خروج من دائرة التخلف إلى التطور و الازدهار و تحقيق الاستقرار و الأمن داخل القطر الدولة و يتحقق ذلك الأمن خلال الوعي السياسي و انتشار الثقافة و متابعة مستجدات و تطورات السياسية ، و تعزيز علاقات التعاون مع دول الجوار.[1]

المبحث الثالث : واقع التعليم في ظل برامج التنمية المحلية

يمثل التعليم و التنمية المحلية من أهم المقومات الأساسية لبناء المجتمع وتتمثل العلاقة بين التنمية المحلية و التعليم من خلال تأهيل و تعليم العنصر البشري حيث تولى المجتمعات المتقدمة الاهتمام في بناء الإنسان من خلال ما تقدمه

[1] فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 44- ص51-ص52-ص33- ص34

المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها من برامج و مسارات متنوعة . فالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و البيئية لا تحدث إلا من خلال ما تقدمه للإنسان من تعليم،بحيث إن نجاح عملية التنموية يكون على أساس نظام التعليمي ناجح و فاعل و الذي يعود بالفائدة و النفع على الفرد و محيطه الاجتماعي .

و للتعليم و التنمية علاقة ضاربة في عمق التاريخ بحيث تطورت هذه العلاقة عبر أزمنة مختلفة و هذا ما أكدته الكثير من الوقائع و الشواهد لنظرا لأهمية التعليم في إحداث الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي و السياسيو تهيئة الظروف المناسبة لذلك .

و هذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثالث.

الطلب الأول :علاقة التعليم بالتنمية المحلية .

المطلب الثاني :برامج التنمية المحلية للتعليم.

المطلب الثالث :مستويات برامج التنمية المحلية للتعليم.

لمطلب الأول : علاقة التعلم بالتنمية المحلية

للتعليم و التنمية علاقة تواصل وطيدة منذ القدم على رغم من اختلاف الأولوية معطاة لكل واحدة من بينها بحيث حظي التعليم في العقود التي تلت الحرب عالمية الثانية ،أهمية و أولوية نتيجة إلى التغيرات و التحولات التي حدثت على مستوى العالمي ،و في الثمانيات أدى إلى تقليص الخدمات العامة بما فيها التعليم و بسبب تعثر الاقتصاد و كان أثرها بليغ على البلدان الفقيرة .

1-علاقة التعليم بالتنمية المحلية :

و بعد هذه الفترة العصيبة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية العصر الذهبي انطلق علماء الاقتصاد متخصصون في التنمية يركزون على التنمية التي هي في الأساس تستند على النمو الذي يعتبر مؤشر التقدم و رغم هذا التقدم لم يعطى لاهتمام الكافي لرأس المال البشري و لكنه تغير تدريجيا ، و بعد كل هذا توصل العلماء إلى إن التعليم و الصحة له فوائد اقتصادية هامة على نطاق المجتمع .

ومن هذا المنطلق تطور مفهوم التنمية ككل إذ تحول من رؤية ضيقة إلى رؤية تشمل العلاقات الأوسع نطاق بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و البيئة ، و تزايد الاعتراف بان التعليم يساعد على تعزيز التقدم صوب تحقيق أهدافأخرى مثلا : تحسين الصحة و اطالة العمر و الرقي العلمي و التكنولوجي.[1]

و يعتبر التعليم حجر الأساسي و محور التنمية بحيث أن نجاح عملية التنموية يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح نظام التعليمي في هذا المجتمع ، و التعليم مفتاح التقدم و أداة نهضة و مصدر قوة المجتمعات .

و التعليم عبارة عن عملية إعادة بناء الخبرة التي تكتسب بواسطتها المعرفة و المهارات و الاتجاهات و القيم و بعبارة أخرى انه مجموعة الأساليب التي بواسطتها تنظم عناصر البيئة المحيطة بالمتعلم يمثل ما تتسع له كلمة البيئة من معان من اجل اكتساب خبرات تربوية معينة ، و تعد التنمية المحلية هي الوسط الذي يتجسد فيه هذا التعليم بحيث انه من المعروف و متداول أن التنمية المحلية بعناها الواسع هي إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بجوانبها المادية و المعنوية لتحقيق أدمية الإنسان و ذاته و تحقيق الأهداف و احتياجات المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية.

علاوة على ذلك فهي عبارة عن برامج متعددة الأبعاد بحيث أن التنمية المحلية لاتقتصر على جانب المادي الاقتصادي بل تتعداه إلى جانب الاجتماعي و السياسي و الثقافي لان هذه البرامج ليست غاية في ذاتها و إنما هي وسيلة لتحقيق هدف الأساسي و هو التنمية المحلية متعددة جوانب بحيث هذه الأخيرة لايمكن أن تتم بدون تعليم كما لايمكنأن يعملا كلاهما بعيدا عن سوق العمل بالمجتمع ،كما أكدت الدراسات أن الزيادة في المهارة و المعرفة هي المفتاح الرئيسي للتقدم و النمو و أن التنمية المحلية في النهاية تتم عن طريق الإنسان .

كما أن التعليم يساهم في تزويد البلاد بالمختصين و الفنيين و الخبراء في مختلف المجالات و تدعيم الإنسانبأصول المعرفة و طرق البحث المتقدمة و القيم الرفيعة التي تساعده في بناء مجتمع و صنع مستقبل التنمية المحلية لوطنه و من هذا فان التنمية المحلية تساهم في إتاحة الفرص أمام البحوث و المشروعات العلمية لكي تجسد و تنفذ ومن جهة أخرى يسعى التعليم إلىتحقيق التنمية المحلية من خلال النهوض بالأقاليم وذلك بالتضافر مع أجهزة الحكم المحلي داخل الأقاليم أو المحافظة و حل المشاكل التي تعيق عملية التنمية المحلية من طرف مسؤلين و ممثلين عن المنطقة معينة .

[1] التقرير الموجز هيئة الأمم المتحدة " السكان و التعليم و التنمية " نيويورك ، 2003 ص 5-ص6

و التعليم في المجتمع المحلي يختلف باختلاف من مجتمع إلىأخر و على حسب خصائص و طبيعة و إمكانيات كل محافظة أو إقليم ، حيث أن النظام التربوي يتبع التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعي للمجتمع المحلي ، لان التخطيط لهذا التعليم لا يأتي من عدم أو فراغ بل في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و الثقافي و تحت حاجيات و تحديات عوامل كثيرة و متداخلة و الذي يتطلب تنسيق بين خطط التعليمة و التنموية وفق مشاريع الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية شاملة و هادفة ، و التي تكون هذا المشاريع و خطط من صنع الإنسان مثقف و مؤهل ، أو مشاركته في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي و الاستقرار السياسي و الاقتصادي .

ومن هذا يعني أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم و التنمية المحلية في مجالات كالاقتصادية و السياسية و الثقافية و الرياضة و الصحة و البيئة .....الخ فلا تنمية المحلية من دون قوى بشرية متعلمة مؤهلة و بالتالي فان عملية تأهيل و إعداد الموارد البشرية هي أساس عملية التنمية المحلية [1]

فالتعليم و التنمية المحلية وجهين لعملة واحدة محورها الإنسان و غايتها بناء الإنسان و تنمية قدراته و طاقاته بهدف تحقيق التنمية المحلية و ارتقاء بالمجتمع إلى مستوى متقدم .

إن التعليم لا يقتصر على جانب التعليمي الثقافي بل يتعداه إلى ابعد الحدود ، و أضحى يشمل كل الميادين برمتها ، لأنه هو مجال الذي تتم فيه عملية التخطيط للتنمية المحلية في حاضرها و مستقبلها في مجالات مختلفة منها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ،كما يعمل بالبحث و الدارسة في حل المشاكل و تغلب عليها التي تعيق سير عملية التطور و التقدم ،و من هنا يظهر لنا أن للتعليم علاقة وثيقة بالتنمية المحلية بدونه لا

يمكن تحقيق التطور و الرقي .

2-مجالات التفاعل :

ا-المتغيرالسياسي:

تعتمد عملية التنمية المحلية في برامجها السياسية على وجود مستوى متميز من التعليم في المجتمع ما لان التعليم يمثل جوهر التنمية السياسية ، و تنظيم الحياة السياسية و متابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة القومية

[1]ميلود ولد صديق و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص114

و يساهم التعليم زيادة الوعي المواطنين بحقوقهم و واجباتهم اتجاه أوطانهم و مشاركتهم في اتخاذ القرارات و معايشة الأحداث و المستجدات السياسية الواقعة على المستوى الوطني و المحلي ، لأنه كلما زاد تعليم المواطن زاد اهتمامه بالحياة السياسية و كلما تناقض المستوى التعليمي أصبح الموطن في عزلة عن الحياة السياسية

يجسد التعليم لمبدأ الشرعية و التي تعد جوهر العملية التنمية المحلية المنشودة و وسيلة أفضل لتحقيق أقصى قدر ممكن من العدالة و المساواة إطار نظام سياسي شرعي معترف به على المستوى المحلي و الوطني

تشكل الهوية السياسية إحدى الغايات الرئيسية التي تتبناها للتنمية المحلية التعليمة اتجاه تحقيق التغيير السياسي المنشود في ضوء فلسفة المجتمع المحلى و قيمته و ثقافته المحلية الخاصة به [1]

كما تعمل الهوية على بناء الإحساس الدائم لدى فرد بالانتمائه إلى مجتمع و ارض محدد

و للتعليم فضل في تنمية الوعي السياسي و فكرة التحرر من الاستعمار و القدرة على لأحداث تغير منظم و هادف ، و تحقيق التقدم و الاستقرار وفق مجموعة من الخطط منظمة تسعي إلى تجسيد وحدة التكامل بين الجماهير و النخب الحكومية

ومن هذا نستنتج أن التعليم أهمية سياسية بالنسبة للتنمية المحلية من خلال أسهامه في إنشاء موطن واعي و مثقف و صالح يعي الوضع السياسي و يشارك في صنع القرارات بطريقة جيدة و فعالة في سبيل تحقيق الاستقرار و الأمن على المستوى المحلي و الوطني ، و اختيار الحكام و أعضاء منتخبين مؤهلين لتمثيل موطن أحسن تمثيل و تلبية و توفير الاحتياجات المرغوبة و تربية النشا و الجيل تربية السياسية .

ب- المتغيرالاقتصادي :

أن التعليم هو عملية صناعة الأجيال المستقبل و إن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل الاستثمار و أكثرها فائدة ، حيث أن هذا الاستثمار لا يقتصر على جانب التعليمي و الثقافي فقط بل على كل جوانبحيث يعد هذا الأخير سلعة استثمارية استهلاكية لما له فضل من زيادة و رفع من قدرة الأفراد الإنتاجية و تحقيق التنمية المحلية على كافة الأصعدة التي تكون مبنية على ركنين أساسيين هما الرأس مال و المورد البشري اللذان يعتبران ركيزة أساسية في تحقيق الأهداف الاقتصادية

[1] ميلود ولد صديق و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص114

-امتلاك مدى أوسع من المعارف و المهارات في السوق العمل و التجارة

-تحقيق مدى أوسع من الخيارات الوظيفية المتاحة للفرد

-الزيادة في إنتاجية أفراد المجتمع

-الزيادة في الدخل الفرد و القومي

-تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار [1]

كما يسهم التعليم في تحويل و التغيير المستوى التعليمي للأفراد المجتمع المحلي من أشخاص عاديين إلى كفاءات محلية و وطنية ذات مؤهلات علمية و مهنية متميزة تمكنها من ممارسة دورها الطليعي في انجاز و تحقيق التنمية المحلية المنشودة ، حيث أن هذا نوع من الكفاءات لازال يلقي اهتماما متزايد في المجتمعات المحلية و ذلك لأسباب منها :

-ما تتسم به من الصفات مثل الكفاءة المهنية التي تؤهلهم ليكونوا ضمن نخبة المجتمع .

-تأثير الظروف المحلية التي تأكد أهمية تلك الصفات و الخصائص في تحقيق النمو في المجتمع.[2]

-المستوى التعليمي الجيد و متطور الذي مكنهم من تخريج الكوادر البشرية ذات كفاءة و مهارة .

و عليه إن التنمية المحلية في جانبها الاقتصادي تركز على وجود كوادر بشرية كفئ و فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية لهذا يتطلب و يقتضي تحسين و تطوير من نظام التعليمي بهدف رفع من المستوى الاقتصادي ،بحيث هذا الأخير يتيح فرصة أمامالأفراد للاكتساب المعارف و المهارات و الخبرات جديدة لاستخدامها في سوق عمل و التجارة و لاستغلال الأمثل و العقلاني للإمكانيات المحلية المتاحة من الموارد البشرية . و للتعليم له فضل في تحقيق التنمية المحلية من خلال الاستغلال الأمثل و العقلاني للموارد الإنسانية كفئ .

ج-المتغير الاجتماعي :

يعد التعليم القاعدة أساسية لنهوض و تقدم المجتمع و تحسين المستوى الاجتماعي و أول ما يبدأ به التعليم في المجتمع هو تعليم و تربية وإكساب الطفل معارف في مرحلة ابتدائية تساعده في حياته العملية و العلمية و تحفيزه على مواصلة تعلم و استثمار مالديه من معارف و مهارات لخدمة نفسه و مجتمعه

[1] ميلو دولد صديق و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 115

[2] ميلودولد الصديق ا و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 115

و يعتبر التعليم القوة المحركة لزيادة طموحات و تطلعات الأفراد و الجماعات و الوصول بهم إلى ارقي المستويات الحضارية ، و إتاحة الفرص أمامهم للحراك و السلم الاجتماعي [1]

و التعليم يلعب الدور المهم و الأساسي لأحداث التغير و الاجتماعي المطلوب في أي المجتمع و بدونه قد يكون من الصعب حدوث ذلك بالصورة المطلوبة ، بحيث إن هذا التعليم يساهم في اكتشاف المواهب و قدرات و الابتكارات الأفراد و يحاول تنميتها ، كما يعمل على تشجيع و تحفيز الأفراد ذو الكفاءة و المهارة و يثمن الأفكار الجيدة و النبيلة و الهادفة إلى تحقيق التنمية في المجتمع .

كما يخدم التعليم الجماعات المحلية في تحسين المستوى الاجتماعي و المادي و يعزز تماسك النسيج الاجتماعيو كذلك يمثل التعليم الوسيلة أساسية لحماية حقوق الإنسان و توفير الأمن والرفاه الاقتصادي و ضمان الصحة الجيدة و الحرية ،و تخريج و إعداد مؤهلين و مهنيين و فنيين يتحملوا مسؤوليات بناء و النهضة و التنمية المجتمعات .

و عليه أن التنمية المحلية تعتمد بدرجة كبيرة على التعليم خاصة في ظل الظروف الاجتماعية محيطة بالمجتمع لأنه سلح يعتمد عليه الفرد في حياته الاجتماعية ، بحيث انه يدعمه بالموفق السليمة و ينمي وعيه و يزوده بمعارف و مهارات التي يتلقاها في المدرسة و التي هي عبارة عن همزة وصل بين المجتمع و نظام التعليم بهدف تحقيقتكامل و تنسيق بينهما للوصول إلى أعلى مستويات التنمية و الرقي المجتمعي .[2]

و من خلال هذا نستنتج أن التنمية المحلية تعتمد بدرجة كبيرة على التعليم الذي يعتبر عنصر حيوي و هم في حياة لأنه صنع الحضارة و بنى الإنسان من خلال تعليمه و إكسابه العديد من المعارف و المهارات و القدرات اللازمة و ضرورية للنهوض بالعملية التنموية ، و إتاحة الفرصة أمام الأفراد لتحقيق التقدم و الرقي الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي .

كما أن التعليم يساهم في زيادة الإنتاج و تحقيق رفاهية الاجتماعية و لهذا يعتبر سلعة استهلاكية ، من خلال انه يحتضن عديد من الكفاءات و المعارف ذو النوعية العالية تساهم في أحداث التنمية المحلية على مختلف الأصعدة باعتماد على أسس وخطط محورها أساسي التعليم .

[1] نفس مرجع ، ص. 116.

[2] الميلود ولد الصديق و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 115

لهذا اعتبر التعليم رأس مال البشري فإذا نقض المستوى التعليم أو تراجع أدى إلى تدني العملية التنموية و كلما زاد الاهتمام و الاستثمار في التعليم ارتفع مستوى التنمية المحلية .

المطلب الثاني : برامج التنمية المحلية للتعليم

يشكل التعليم من بين إحدى برامج التي تتضمنها التنمية المحلية تسعى من خلاله تنمية الواعي المواطنين بأهمية التعليم ، و تحقيق التكامل و تنسيق بينهما و تطوير القدرات العقلية و الفنية و الشعورية و الجسدية للفرد و تنشئته اجتماعيا وثقافيا و سياسيا .

ا-التعليم الإلزامي :

تعتبر المرحلة الإلزامية قاعدة للتعليم الأساسي الذي تقوم عليه مراحل التعليم لأخرى ، و أهم وسيلة لبناء الوحدة الوطنية و القومية و تنمية القدرات و الميول الذاتية و توجيه الطلاب [1]

بحيث يهدف التعليم في مرحلة الابتدائية إلى تزويد الأطفال بما يحتاجون إليه في الحياة من عناصر الثقافة الأولية و اكتسابهم المعارف و المعلومات التي تساعدهم في حياتهم العملية ، و فترة التعليم الإلزامي تمدد إلى عشر سنوات حيث يشمل الفئات العمرية من ستة سنوات إلى اثنا عشر سنة بحيث يكون مجاني في المدارس الحكومية و إلزامي لخفض نسبة التسرب مدرسي .

و هدا ما أكد عليه الدين الإسلامي بضرورة التعليم الأطفالأصول الدين و الأدبو الصلاة في كثير من النصوص الدينية من القران و السنة ، و هذا ما تجلى في حياة النبي صلى الله عليه و سلم حيث كان يحث على طلب العلم لقول صلى الله عليه وسلم " طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة "[2] و كان عند فوزه في معارك يحتفظ بالأسرى الحرب الكفار لتعليم أطفال المسلمون قراءة و كتابة .و التعليم في مرحلة الابتدائية يكسب الأطفال العديد من المهارات و المعارف من بينها :

-إلمام الواعي بمبادئ الإسلام و شعائره و أحكامه و قيمه ويتمثلهذاخلقا و سلوكا .

[1] عبد الله الرشدان ، **مدخل إلى التربية و التعليم** ، عمان : دار الشروق للنشر و التوزيع ، 1994 ص 340

[2] رواه ابن ماجة من حديث انس بن مالك ،هو حديث ثابت

-إتقان مهارات اللغة العربية الأساسية و يعرف الحقائق و الوقائع الأساسية لتاريخ بلده في عمق العربي و الإسلامي و الإنساني و حبه لوطنه و تحمل مسؤولياته .

-وعي الحقائق الأساسية المتعلقة بالبيئة الطبيعية و جغرافية لوطنه و العربية و العالمية ، و إتقان المهارات الأساسية للغة الأجنبية واحدة على الأقل و الحرص على سلامة بيئية و نظافتها وجمالها و ثرواتها .

-التفكير بأسلوب علمي لاستيعاب الحقائق و التعميمات ، ومعرفة الأسس العلمية الأشكال التكنولوجيا .

-أدراك أهمية لياقة البدنية و الصحية و تدفق الجوانب الجمالية في الفنون و ممارسة النشاطات الرياضية و الصحية المناسبة .

-إتقان بعض المهارات الحرفية التي تتناسب وميوله و قدراته و احترام العمل اليدوي و احترام الآخرين و مراعاة شعورهم .[1]

ومن خلال هذا نستنتج أن التعليم إلزامي مهم و ضروري بالنسبة للأفراد المجتمع من خلال انه ينمي الوعي و يكسب المعارف و المهارات و يكسر الحواجز التخلف و الفقر و يخفض من نسب التسرب المدرسي ، كما انه يساهم في تعبير عن المواهب و قدرات الإبداعية و تنمية القيم الأخلاقية و مبدأ الإسلامية ، وتنمية روح التعاون على أسس ديمقراطية و الإيمان بمبادئ العدالة الاجتماعية و تربية النشا و جيل على الثقافة و معرفة .

ب-تعليم محو الأمية : استخدم مفهوم تعليم محو الأمية عام 1924في انجليز و غيرها من دولالأوربية و تزايد الاهتمام به بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من قبل منظمة اليونسكو وعقدها لعدة مؤتمرات تعالج فيها هذا الموضوع ، وفي مؤتمر مونتربال الذي عقد عام اتخذ مفهوم تعليم الكبار دائرة أوسع و اشمل إذ لم يعد يقتصر على جانب التعليمي فقط بل تعداه إلى جوانب لأخرى ، فأصبح يهتم بنشاط ثقافي و مهني الذي يسهم في أعداد المواطن مثقف و واعي يساهم في تنمية بيئته و بدفع بعجلة التنمية .[2]

و تعليم محو الأمية يقتصر فقط على الأفراد الذين تجاوز سن التعليم الإلزامي الأساسي القانوني ، و ذلك من خلال منح فرصة لتعلم كبار بشكل أوسع و تطوير من قدراتهم الفكرية من خلال أنشاء مركز و المدارس خاصة بهم

[1] عبد الله الرشدان ،مرجع سبق ذكره،ص 343
[2] نفس مرجع ، ص 341

تستهدف إلى تخفيض نسبة الأمية و الجهل وسعى إلى تطوير برامج محو الأمية ببعديها الأبجدي و الوظيفي و تحسين نوعيتها و كذلك توظيف أشخاص أكفاء يتفهمون طبيعة تفكير كبار السن.

ومن هذا نخلص إلى إن التعليم محو الأمية الأسلوب جيد و فعال يساهم في تعليم الكبار السن القراءة و كتابة وثقافة لتخفيض من نسبة الأمية و الجهل ، و تحسيسهم بالاهتمام بهم و الإصغاء إلى أرائهم و أفكارهم و اخذ بها و عدم تهميشهم ورميهمفي الزاوية أو في دار المسنين .

ج-ديمقراطية التعليم : تجلت ديمقراطية التعليم في القرن التاسع عشر على يد المفكرين الكلاسيكيين ، بحيث عمم التعليم الإجباري مع اختفاء الحواجز المالية و القانونية تدريجيا ، و تحمل الدولة عبئ التعليم الابتدائي الذي كان من قبل تحت مسؤولية الجمعيات الخيرية ، و عند اندلا ع الحرب العالمية الأولى كان تعميم التعليم الابتدائي و قد ترسخ بقوة في البلدان المصنعة و تمثل الحرب العالمية الثانية مرحلة جديد للتعليم الرسمي من خلال إنشاء شبكة كثيفة من المدارس العمومية القريبة من السكان ، و من جهته بدا التمدرس على المستوى التعليم الثانوي يتعمم ولاسيما التمدرس على المستو ى الثانوي و الإعدادي.[1]

و هذا ما تسعى إليه العديد من الدول اليوم إلى تجسيد الديمقراطية في التعليم و تقليل من أسباب العنف و انتهاك حقوق الإنسان ، و تخفيض إلى حد كبير من دخول في حروب دون أسباب مقنعة ، فالديمقراطية هي سبيل الوحيد للحد من الخصام و النزا ع فلهذا التعليم يسعى إلى تعزيز الديمقراطية و الأخلاق و القيم الاجتماعيةو تقوم ديمقراطية على توحيد الفرص الممنوحة للتلاميذ مع تنويع اختياراتهم الفعلية ، من خلال تجهيز أماكن مناسبةو مجانا و مجهز بكل الوسائل و المعدات التعليم ، و متوفر على عدد مناسب من المعلمين و المعلمات و المدربين تدريبا علميا مناسبا للقيام بمهنة التعليم في الموارد و الفنون و العلوم و التطبيقات التي يراد تعليمها و أصافة على ذلك توفير النقل المدارس داخلية للتلاميذ الذين يقطنون في مناطق الريفية بعيدة [2]

و ترتكز ديمقراطية التعليم على عنصرين هامين هما : أولا المساواة أما ثاني هو تكافؤ الخدمات العمومية لتكون في متناول جميع الأفراد بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية ، أي مكافئة الأشخاص وفقا لجدارتهم و ليس وفقا لثروتهم أو أصولهم الوراثية ، لأجل لتحقيق أهداف منشودة وهي كالتالي :

-المساواة بين جميع الأفراد عند بداية مسارهم الدراسي .

---

[1]محمد السوالي ،**السياسات التربوية الأسس و التدبير** ، بيروت : دار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 113ص-114ص-115

[2]كليف هاربير ، **فعالية التعليم المدرسي من اجل الديمقراطية و اللاعنف** ، باريس : جامعة ناتال ، 1997ص 4-ص 5

-المساواة في معاملة الأفراد طيلة مسارهم الدراسي ، و تنظر بعض الدول إلى هذه المساواة في ظل نسق أساسي موحد و مدرسة موحدة من6 إلى 9 سنوات .[1]

-المساواة في منفعة المحصل عليها و النتيجة النهائية و نوعية الشهادة المحصل عليها .

و ديمقراطية التعليم تنطلق من تحقيق هدفين نظري و تطبيقي ، فالأول هو تنشاة التلميذ على تعلم و زرع في نفسه حب المعرفة و تسليحه الأدوات الموارد الضرورية و مهمة للمعرفة ، و الثاني يعده للحياة العملية من خلال مشاركته في الحياة الاجتماعية في أسرته و مجتمعه ، و هذا كله لا يتحقق إلا من خلال تنسيق بين البرامج تعليمية نظرية بالواقع عملي تطبيقي في مجالات الاقتصادية و الاجتماعية السياسية .

لهذا ينبغي على ديمقراطية التعليم أن تسير في اتجاه معاملة العادلة على أساس القدرات الحقيقة للأفراد بغض النظر عن الوسط الاجتماعي الذي ينحدرون منه ، و يمكن نمضي قدما في اتجاه فعالية النظام التربوي ، مادام هذا الأخير يفترض فيه أن يستكشف كل المواهب و القدرات لجعلها في خدمة التنمية شاملة.[2]

و من خلال هذا نستنتج أن ديمقراطية التعليم تقوم على حرية التعبير و تحقيق العدالة و المساواة بين الطلاب في تدريس ، و تشجيعهم على مشاركة في النشاطات العلمية و المعرفية و مكافئتهم عليها بغض النظر إلى المستوى المعيشي الذي ينتمون إليه ، أواختلاف العرقي و أو الديني فلهذا فان المدرسة هي الوسط الذي يتحقق فيه هذه المساواة .

المطلب الثالث : مستويات برامج التنمية المحلية للتعليم

يسعى التعليم إلى تحقيق برامج التنموية على مختلف مستويات المركزية و المحلية لبلوغ الأهداف المنشودة .

1-المستوى التعليمي المركزية : و هي سلطة مركزية متحكمة فيشؤونالتعليم و رسم سياسة و الاتخاذ القرارات التربوية و وضع اللوائح و بناء مناهج و تطويرها و تعيين المعلمين و الإشراف على تنقلاتهم ،كما تقوم وزارة التربية

[1] محمد السوالى، مرجع سبق ذكره، ص 112ص115

[2] نفس مرجع ، ص 117

بالإشراف على تنفيذ الأنظمة و اللوائح و التعليمات و القرارات المتعلقة بالتربية و التعليم و تعميمها على المدارس وإبداء الآراء و الملحوظات نحوها أو معوقات التنفيذ [1]، كما تعمل وزارة التربية و التعليم إلى تحقيق لأهداف التالية :

-الأشراف على تحديد احتياجات المحافظة من المدارس و البرامج التربوية و التعليمية و القوى العاملة و الأراضي و المباني و الأثاث و التجهيزات و المقررات المدرسية و الأدوات و اللوازم و متابعة توفيرها و توزيعها و ذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

-الأشراف على افتتاح المدارس بعد اعتمادها ، و إنشائها و ترميمها و صيانتها و نظافتها و توفير الأراضي و الخدمات العامة و الموافق اللازمة لها .

-الأشراف على عملية توجيه المعلمين و المعلمات و المشرفين التربويين و المشرفات التربويات و الإداريين و الإداريات و تدريبهم و متابعة أعمالهم و تقويمهم .

-الأشراف على أعداد ميزانية الإدارة و الأشراف على تنفيذها بعد اعتمادها .

-متابعة سير العمل في الوحدات الإدارية و المدارس و التأكد من سلامة و فاعلية الأداء فيها ، و معالجة المشكلات و المعوقات و النظر في كافة المعاملات التي ترد في هذا الخصوص .

-الأشراف على أعداد التقارير الدورية عن النشاطات و انجازات الإدارة و معوقات الأداء فيها وسبل التغلب عليها [2].

-تقييم الأهداف حسب سنوات دراسية .

-تحديد المستوى الخاص للتعليم و للمناهج البيداغوجية الملائمة لكل مستوى دراسي .

-التكوين المؤسساتي للمدرسين .

-مراقبة انجازات المدرسين و المتعلمين .

---

[1] حلاق احمد " **المتطلبات اللازمة لتحقيق اللامركزية في المدارس التعليم الأساسي و الثانوي العام في الجمهورية السورية**" سوريا ،مجلة جامعة دمشق المجلد 28، العدد الثاني 2012 ص 167

[2] عبيد بن عبد الله بحيتر السبيعي " **الأدوار القيادية لمديري التربية و التعليم في ضوء متطلبات إدارة التغيير** "أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الإدارة التربية و التخطيط ، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ، كلية التربية 1429ص77-ص78

-أجراء امتحانات نهاية كل سلك دراسي بهدف تقويم مستوى المعارف .[1]

ومن خلال هذا نخلص إلى أن الوزارة التربية تقوم بإشراف و تسير بشؤون التعليم من خلال إصدار القرارات وبناء مناهج ، و متابعة و مراقبة سير الأعمال الإدارية على مستوى المديريات التعليم التابعة لها و تلبية مختلف الاحتياجات المؤسسات التعليمية من المعلمين و المعلمات والمعدات و أجهزة الوسائل بهدف ، و معالجة متخلف المشاكل والمعوقات التي تعرقل سير عملية التعليم .

2-المستوى المحلي التعليمي :وهي مديريات التربية و التعليم متواجدة على المستوى المحلي بحيث تتكفل هذه المديريات باتخاذ القرارات التربوية المتعلقة بعمليات التخطيط و التنظيم و التمويل و الرقابة بما يتفق مع ظروف المدرسة و البيئة المحلية لها .

و مديرية التعليم لديها مجموعة من البرامج التنموية تسعي إلى تحقيقها من بينها :

-نقل فصول من المدرسة إلىأخرىأوإغلاقهاأوضمها ، وفتح و استبدال فصول دارسة في مدارس التعليم العام .

-اقتراح و أحداث و تسمية المدارس ، أو ضمها أو إلغائها و أعادة تسميتها وفق الاحتياج و الرفع لمجلس التربية و التعليم في المنطقة لاستكمال الأجراء النظامي .

-الأبعاد الفوري للعاملين في المدارس ممن لديهم مخالفات سلوكية أواضطرابات نفسية أو فكرية ، و تكليفهم بأعمال إدارية أو فنية خارج المدارس بصفة مؤقتة و سرعة في ذلك عن طريق لجنة القضايا في الإدارة .

-قبول الطلاب في جميع مراحل التعليم العام وفق اللوائح و التعليمات المنظمة .

-المصادقة على الوثائق الدراسية و صور .

-تعديل أسماء الطلاب و المعلومات لأخرى في الوثائق الصادرة عن الإدارة بعد استكمال إجراءاتها .[2]

و من خلا لهذا نستنتج أن مدرية التربية على المستوى المحلى تتمتع بالاستقلالية نسبية الإدارية و المالية و بيداغوجية بحيث تقوم بتنفيذ القرارات الصادرة من الوزارة الوصية و تنظيم و توجيه المؤسسات التعليمية وتسير شؤون المتمدرسين و المعلمين .

[1]محمد السوالي ، مرجع سبق ذكره،ص 146-ص147

[2]عبيد بن عبد الله بحيتر السبيعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 81-ص80

خلاصةو استنتاجات الفصل الأول

توصلنا من خلال هذا الفصل الذي أناب على الإجابة على نص الفرضية التالية"يرتبط بين التعليم والتنمية المحلية علاقة فاعلة ومهمة . "

إلى خلاصة رئيسية مفادها : أن للتعليم و التنمية المحلية علاقة وثيقة صلة بحيث أن التعليم يعتبر الحجر الأساسي و محور التنمية من خلال أن نجاح عملية التنموية يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح نظام التعليمي في هذا المجتمع و أن التعليم مفتاح التقدم و أداة نهضة و مصدر قوة المجتمعات . بهذا يمثل التعليم و التنمية المحلية وجهين لعملة واحدة محورها الإنسان و غايتها بناء الإنسان و تنمية قدراته و طاقاته بهدف تحقيق التنمية المحلية و ارتقاء بالمجتمع إلى مستوى متقدم .

و توصلنا إلى الاستنتاجات فرعية :

فتوصلنا في المبحث الأول إلى:

-أن التعليم هو مجموعة من المعلومات التي يتحصل عليها الفرد من خلال ممارسة و مكتسبة من المحيط الداخلي و الخارجي (أي المحيط الأسري و المجتمع أو المدرسة)،ويمثل الركيزة أساسية التي تسير العالم و يعد بمثابة حجر الذي يربط بين جميع الضفف أي بين جميع وحدات المجتمعات و الدول العالم بدليل أن العالم أضحى قرية صغيرةبسبب تقدمالعلم و معرفة بالثواني و ليس بالساعات .

ويعتبر التعليم نقطة تحول جذرية من التخلف إلى تقدم و الحضارة و القضاء على بؤر هذا التخلف و الفقر بحيثيعد التعليم و العلم قوة سلطة الدولة أو المجتمع قائم إلى حد ساعة ، ولقد حثت جميع الأديان السماوية بشر العلم و تعليم لقوله تعالى "قل هل يستوى الذين يعلمون و الذين لا يعلمون " سورة زمر لأية 9

توصلنا في المبحث الثاني إلى أن التنمية المحلية أنها في أساس عبارة عن مطالب و احتياجات الأفراد المجتمع و تحولت إلى السياسات و المشروعات قصد إحداث تغيير و تحسين في المستوى المعيشي ، بحيث تشمل مختلف مجالات و على رغم من أنها تبدو عملية الاقتصادية، بحيث تقوم هذه العملية على أساس تضافر الجهود الحكومة و الشعب في سبيل تلبية هذه الاحتياجات .

توصلنا في المبحث الثالث إلى أن للتعليم فضل كبير في تحقيق التنمية المحلية في مختلف الأنشطة ، و الذي يكون من خلال واعي الدولة و الأفراد المجتمع بتفعيل كلا من دورهما في تحقيق هذه التنمية ، و كذلك من خلال توفير الأمن و الاستقرار الداخلي و خارجي ، بحيث هذه التنمية لاتتحققإلامن خلال تضافر و تعاون مجهودات كل من الدولة و أفراد المجتمع أي في هذه حالة يمكن إن نقول إن التنمية محقق و لكن بشرط إن تمس جميع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ،لأنهإذ نفض واحد من هذه عناصر لانقول بان التنمية محقق.

الفصل الثاني

واقع التعليم ضمن برامج التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية البيض

تمهيد :

يؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع و تنميته و ذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات و التخصصات المختلفة ، والجزائر تعد من البلدان التي سعت إلى تفعيل هذا العنصر الحيوي و مهم في حياة الأفراد وتحسين مستواهم الاجتماعي ، وذلك خلال بحقبة الاستعمارية و بعدها باعتماد على العديد من التعديلات و الإصلاحات و التي كان لها تأثير على تطور التنمية المحلية .

و يعد التعليم في لجزائر حجر الزاوية لبناء ونمو مجتمع تقدمه فهو يؤثر و يتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بهو يساهم في تحقيق تنمية المحلية بحيث أن كلا من التعليم و التنمية المحلية بينهما علاقة مرتبطة متكاملة مع بعضها البعض تهدف إلى رفع مستوى معيشة الفرد و إكسابه القيم و الأفكار تساهم تقدم المجتمع.

و في هذا الفصل سوف نحاول أبراز واقع التعليم ضمن برامج التنمية المحلية في الجزائر بشكل عام و في ولاية البيض بشكل تطبيقي في ثلاث مباحث و كل مبحث يحوي على ثلاث مطالب

المبحث الأول:تطور التاريخي للتعليم و التنمية المحلية في الجزائر .

المبحث الثاني:واقع التعليم و التنمية المحلية في ولاية البيض .

المبحث الثالث:إصلاح برامج التعليم و التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول:تطور التاريخي للتعليم و التنمية المحلية في الجزائر

يمثل التعليم اللبنة الأساسية لكل المجتمعات ، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان و ليس امتياز مقصور على حفنة من الناس بل على كافة الأفراد المجتمعات ، لأنه عن طريق التعليم تتم تنمية و تطوير القدرات العقلية و الفنية والشعورية و الجسدية للفرد مما يجعله قادرا على تحقيق التنمية لمجتمعه .

و التعليم في الجزائر مر بمجموعة من مراحل مكن من تطوير المدرسة التعليمية الجزائرية ، و اكتسابها العديد من الميزات و الخصائص مما ساهمت في تطويرها ،منذ التحرر من قبضة المستعمر إلى غاية اليوم إلا أن الأفكار و مبادئ التي خلفها المستعمر أفرزت العديد من المشكلات أعاقت سير تطور حركة التعليم ، لكن رغم هذه المعوقات تمكنت الجزائر من تجاوزها ، و تخطيها من خلال الاعتماد على مجموعة من البرامج و مناهج مختلفة دفعت بحركة التعليم إلى تقدم و تطور التكنولوجي و العلمي ، و تنشات المواطنين تنشئة اجتماعية و سياسية و ثقافية و تحقيق تكامل و تفاعل بين الأفراد المجتمع و تعزيز القيم المشتركة ، بهدف تحقيق الازدهار الاقتصادي و الاستقرار السياسي

و من خلال هذا التعليم تمكنت الجزائر من تحقيق التنمية على كافة المجالات و الأصعدة و ذلك بالاعتماد على مجموعة من المخططات و البرامج التنموية لتحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة و فعالية ، و بهذا يمثل التعليم حجر

الأساسي في عملية التنمية في أي مجتمع من المجتمعات .

و هذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الأول .

الطلب الأول : تطور التعليم في الجزائر .

المطلب الثاني :التنمية المحلية في الجزائر .

المطلب الثالث : علاقة التعليم بالتنمية المحلية في الجزائر .

المطلب الأول :تطور التعليم في الجزائر

مرت حركة التعليم في الجزائر بعدة مراحل أساسية ، تكونت خلالها المؤسسة التعليمية و اكتسبت منها العديد الخبرات و المعارف ساهمت في تطوير التعليم في الجزائر منذ حقبة الاستعمارية إلى غاية اليوم .

المدرسة الجزائر و تطورها :

لم تكن هناك مدارس بالشكل المعروف أو الموجود حاليا ، فالمدرسة كانت تتمثل آنا ذاك الكتاتيب كمدارس ابتدائية و الزوايا كمدارس ثانوية أو عليا ، و لعل عالم الجغرافيا كان له اثر في وجود المدارس منذ دخول الإسلام إلى المغرب العربي و يذكر ابن خلدون أن المدارس لم تكن موجود بالجزائر مثل ما كانت موجود في تونس و المغرب مزدهر و مشتهر ، بل كانت أماكن متواضعة .

والتعليم في الجزائر اتسم بفتح المدارس بحيث لم تكن عليها سلطة بل كانت تحت سلطة الأوقاف الشعبية شانها شان المساجد و الزوايا التي كانت منتشرة بشكل واسع ، و التي هي غير مكلفة ماديا من حيث التجهيز و البناء و المعلمين حيث كانت تكتفي بغرفة و معلم و التلاميذ يتعلمون حفظ القران الكريم و الحديث و الصوم و الصلاة ،بحيث أن هذه الكتاتيب لا تزال متواجدة و منتشر في الجزائر إلى حد اليوم .

أما المدارس التي بشكل الزوايا و بغض النظر إلى ظروف نشأتها فقد كانت بمثابة المدارس الثانوية ينتقل إليها الطلبة بعد أجازتهم حفظ القران الكريم و رغبتهم التفقه ، في الدين و هي إلى اليوم منتشرة في الجزائر

و هناك شكل أخر للمدارس تمثل في الربطات و هي تشبه الزوايا و تتواجد في الحدود بحيث تسد ثغور تسلل الأعداء فيقوم المرابطون بالدور الجهادي ، أصافة إلى الدور التعليمي و ألتعلمي .[1]

أما المدارس بشكلها المعروف اليوم فلم تنتشر إلا في القرن الثامن عشر بانتشار تلك التي أنشاها محمد الشريف البداوي بالغرب الجزائري أواخر القرن العاشر كمدرسة مازونة و بعض مدارس تلمسان التي اشتهرت فبل دخول العثمانيين الجزائر و عند غزو الفرنسيين الجزائر و جدوا الكثير من المدارس الابتدائية و الثانوية العالية حاولوا تدمير هذه المدارس و تجهيل شعب الجزائري حتى يتسنى لهم طمس و القضاء على هويته و احتوائه ضمن الإمبراطورية الفرنسية .

[1] عبد العزيزمحي الدين **"تطور حركية التعليم في الجزائر عام 1830إلى 1990 "** مجلة عالم التربية ، جمهورية مصر العربية ، المؤسسة العربية ، لاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ، العدد الخامس والثلاثين ، السنة الثانية عشر ، يوليو 2012، ص 5

أولا :حركة التعليم أبان الاحتلال الفرنسي

في تلك الفترة سعى الاستعمار الفرنسي إلى طمس الهوية الوطنية و حاول جعل الجزائر فرنسية ، و قضا على معالم الدين الإسلامي و كانت لهم أهداف لأخرى سياسة الاستعمارية منها :

-تفقير و تجهيل السكان الجزائريين لصالح رفع المستوى المعيشي و التعليمي للأوروبيين.

-تنصير كل من يمكن تنصيره عن طريق نشر المسيحية و الحط من شان الإسلام و المسلمين .

-احتلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية .

و بعد الغزو الجزائر أصدرت السلطات الفرنسية قرار يوم يقضي بمصادرة كل الأملاك الدينية و تشمل أوقاف مكة و المدينة و المساجد و الزوايا مما أدي إلى انتشار الأمية و الجهل و قد برزت عدة اتجاهات أو أشكال

كحركة التعليم في المرحل :

ا-التعليم التقليدي : و هي مرحلة كان التعليم فيها يتمثل في الكتاتيب و المساجد و الزوايا و التي استمر نشاطها التعليمي و التثقيفي طيلة مرحلة الاستعمارية ، ورغم محاولات المستعمر الجاد إلى القضاء عليها لكن مساعيه لم تنجح و فشلت بسبب قلة نفقات و سرعة نقل هذه المؤسسات من مكان إلى أخر رغم من محدودية الثقافية التي يقدمها [1].

و من هذا يتضح أن التعليم التقليدي كان يتمثل في المساجد و الزوايا و الكتاتيب و التي كانت تسعى إلى نشر الإسلام و تلقين الأبناء الجزائريين أصول الذين وفقه ، و على من محاولات فرنسا الفضاء على هذا المدارس

التقليدية إلا أنها فشلت وخابت مساعيها بفضل أن هذه المدارس كانت سريعة حركة و تنقل من مكان إلى أخرى على رغم من محدودية العارف و العلوم التي تقدمها ، بهدف تربية و تعليم النشا على معالم مبدأ و القيم الدين الإسلامي .

ب-التعليم الأهالي الحديث : يرجع الفضل في ظهور هذا النوع من التعليم إلى الإصلاحيين و الوطنيين أمثال عبد الحليم بن السماية و الأمير خالد و رابح زواوي و على الحمادي و غيرهم ، و تأسست على يدهم جمعية العلماء

[1]عبد العزيزمحي الدين ، مرجع سبق ذكره،ص5

المسلمين الجزائريين و المنظمات الوطنية التي كانت تؤمن بخصوصية الشخصية الجزائرية إلا أن اثر الجمعية كان طاغيا على التعليم العربي الحر ،و ذلك لانتشارها الواسع عبر كافة التراب الوطني تقريبا .

حيث تأسستجمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة1931 و هي حركة عربية الإسلامية كانت تدعوا إلى إصلاح منذ أواخر القرن التاسع عشر ، و كان هدف الجمعية تصحيح عقيدة المسلمين التي شوهها الاستعمار بسياسة التجهيل التي اعتمدها ، و تحت شعار الإسلام ديننا و العربية لغتنا و الجزائر وطننا و كانت امتداد للنهضة الإسلامية التي قادها جمال الدين الأفغاني و محمد عبده في المشرق و الحركة الإصلاحية السلفية بالحجاز و الجمعية اعتمدت منهجية انطلقت من المساجد و توسعت إلى الكتاتيب ثم إلى المدارس التي كان منهاجها اقرب إلى المدارس الحديثة حيث بلغ عددها سنة 1954 أكثر من150 مدرسة تضم ألف 50 تلميذ و تلميذة و لعبت هذه المدارس دور هاما في نشر العلم بين الجزائريين و وقفت في وجه محاولات الإدماج على مقومات الشخصية الجزائرية .

ج-التعليم الاستعماري :و هو التعليم الرسمي الذي كان من صلاحية الإدارة الاستعمارية الفرنسية ، و كان مقتصرا فقط على أبناء المستوطنين و الأوروبيين و ممنوعا عن الجزائريين و اقتصر على بعض الجزائريين لخدمة الأهدافالاستعمارية و هذا بالموازاة مع التضييق على التعليم الحر .[1]

و سنة 1857 قامت فرنسا ببناء أول معهد الفرنسي – عربي في الجزائر ، تلتها معاهد أخرى في كل من مدنية وهران و قسنطينة ،وتمثل دورها في تكوين المعلمين يحملون أفكارها و ينفذون خططها السياسية و الثقافية إلا أنها واجهت العديد من مقاومة حتى بعد تخريجها للمعلمين ، و قاطعها معظم الجزائريين .[2]

و في28-10-1870 صدر مرسوم يقضي بإلغاء المعاهد الفرنسية – العربية ذات المستوى الثانوي و الحق طلابها بثانوية العاصمة و معهد قسنطينة مع فضل التلاميذ الجزائريين عن الأوروبيين ، و كان عدد التلاميذ الجزائريين بهذه المعاهد 50 من مجموع 253 تلميذا لينخفض إلى 21 من مجموع 434سنة 1880و 20سنة في 1890م و11 في1990 م ، حيث كان التعليم الابتدائي مجاني في المدارس الفرنسية العربية و الذي شملت برامجه مبادئ اللغة الفرنسية و القراءة و الكتابة بالفرنسية و كذلك بالعربية ، وسعي فرنسا إلى أضعاف اللغة العربية و حصرها على أداء بعض الشعائر الدينية ، ثم عملت على مزجها و مزاحمتها باللهجات المحلية لتحقيق الأهداف الاستعمارية [3]،و

[1] عبد العزيز محي الدين ،مرجع سبق ذكره ، ص 7

[2] سميرة بوشعالة " **تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بين الماضي و الحاضر** " مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد ، 14-2017، جامعة قسنطينة ص 68

[3] نفس مرجع ، ص68-ص69

فضل التعليم الجزائريين عن الأوروبيين و تصعيب الامتحانات الانتقالية من مرحلة إلى أخرى و فرض مصاريف باهظة بعد مرحلة الابتدائية تفوق و الإمكانيات معظم الجزائريين المحدودة.[1]

و يمكن استخلاصه أن الاحتلال الفرنسي اتبع عدة طرق لمنع تعلم الجزائريين لغتهم و دينهم ومن بينها منع المعلمين من التدريس و حرمانهم رخص التعليم ،و إغلاق المدارس بدون أسباب كما أغلقت المساجد في وجه العلماء و الأئمة و لم يسمح لهم إلا بتعليم القران الكريم تعليما تقليديا للتلاميذ تحفيظه دون فهم و ربط اغلب العبادات بالخرافات التي لا أساس لها من الصحة .

و بعد عشرين سنة من فتح أول مدرسة إسلامية سنة1936 و بعض المدارس، لم يتجاوز عدد الطلبة و التلاميذ الجزائريين 646 بحيث عمدت فرنسا إلى وضع مواثيق تمنع الجزائريين ن التعليم بمدارسها و منها .

-قانون 1904/12/24و الذي ينص على أن توظيف أي معلم مسلم لايمكنأن يكون إلا إذا كان مرخصا من العمالة الولاية.

-قانون 1908/03/29و الذي ينص على إلغاء التعليم الابتدائي أساسا بالنسبة للأطفال الجزائريين بحجة انه مضر بالمصالح الفرنسية الاقتصادية و العمرانية .

- مرسوم شوطان1938/03/08 و الذي اعتبر اللغة العربية لغة أجنبية عن الجزائر و منع تدريسها و تعلمها.[2]

-قرار 1945/07/12و الذي فرض على كل معلمي اللغة العربية معرفة اللغة الفرنسية و هذا القرار مقصود لأبعاد معلمي العربية و الذين هم في الغاية خريجو الأزهر و القيروان .[3]

و كانت اللغة العربية و شخصية الجزائرية قرابة على اضمحلال لولا جهود الحركة الإصلاحية التي سعت إلى إفشال مخططات المستعمر الفرنسي ، من خلال أنشاء جمعيات تهدف إلى أحياء العقيدة الإسلامية الصحيحة و السنة النبوية و بعث نهضة أدبية و الفكرية ، و اهتمت باللغة العربية و دافعت عنها و شرعت في فتح المدارس ابتدائية الحر بعد أقناع الجزائريين بضرورة التحاق بهذه المدارس ، و كانت تدرس بها جميع المواد بما فيها العلوم باللغة العربية ومن طرف معلمين الجزائريين ، كما ساهمت بشكل كبير في الحفاظ على الهوية الوطنية .

---

[1] احمد صغري **" السياسة التعليمية في الجزائر (1972/1923)** ، مقال مقدم إلى طلبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، كلية الآداب العلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة (ب-ت-ن) ص 91

[2] عبد العزيز محي الدين ،مرجع سبق ذكره ،ص7

[3] نفس مرجع ،ص7

وفي سنة 1947م صدر "قانون الجزائر " الذي نص بالاعتراف باللغة العربية واعتبرها أعضاء هذه الحركة تشجيع لهم ، و لكن هذه الجمعيات واجهة العراقيل التي وضعتها فرنسا حيث ضيقت الخناق على العلماء في تأسيس المدارس ونظرة إلى المعلمين الأحرار على أنهم عصاة و خارجون عن النظام و قانون.[1]

و من خلال هذا نستخلص أن التعليم في حقبة الاستعمارية كان مقتصر فقط على المستوطنين و ممنوعا عن الأبناء الجزائريين ، مع محاربة اللغة العربية و الدين الإسلامي ، الذي كانت تدعوا إليه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و اعتبرت سلطة الفرنسية إن اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر ، و قامت باستيلاء على كافة المدارس و المساجد و الأوقاف الإسلامية و تحويلها إلى الكنائس و كذلك حاول ألتشوهيه اللغة العربية من خلال تقسيمها إلى ثلاث لغات فصحى و عامية و حديثة ، و تميز بين الجزائريين و إتاحة الفرصة التعلم إلى بعض منهم في المدارس الفرنسية في سبيل تنفيذ الأهداف و الأغراض الاستعمارية .

ثانيا :حركة التعليم بعد الاستقلال : لقد كان التعليم من بين اهتمامات الثورة الجزائرية التي استمرت بعد الاستقلال السياسي لتشمل التعليم في إطار الثورة الثقافية ، وكذلك الثورة الاقتصادية و هذا ما يظهر من خلال الوثائق الرسمية و المواثيق الوطنية ، فميثاق طرابلس دعا في بعض بنوده إلى محو الأمية و غرس الروح الوطنية استنادا للقيم الوطنية التي تعلق بها الشعب الجزائري و نصت على :

-استعادة الثقافة الوطنية و التعريب التدريجي للتعليم اعتماد على أسس علمية .

-المحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية .

-توسيع النظام التعليمي ليشمل كل الشرائح الاجتماعية .

-جزا ة البرامج و تكييفها مع واقع البلاد.

-توسيع وسائل التربية الجماهيرية و محاربة الأمية في اقرب أجال .

و أول خطوة سارة عليها الجزائر هي تعريب العلم بعد الاستقلال وجعل العربية لغة التعليم بجانب اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية ، و تعريب السنة الأولى ابتدائي بصورة تدريجية بإدخال سبع ساعات في الأسبوع لتدريس اللغة العربية و كان ذلك ابتداء من السنة الدراسية التي عقبت الاستقلال مباشرة 1962لتصبح عشر ساعات

[1] سميرة بوشعالة، مرجع سبق ذكره، ص 70-ص71

في1965/1964 ثم تعريبها كاملة كما أنشئت ثلاث ثانويات ابتداء من معربة كاملا و أحدثت شهادة الليسانس في الأدب العربي بمقتضى المرسوم 64-16 المؤرخ في 1964/1/10.[1]

مرتطور التعليم في الجزائر بعد الاستقلال بمرحلتين هما : مرحلة الاستعجالية و مرحلة الإصلاحية و تميزت هذه الفترات الاستغناء على الفرنسية بالتدرج فالازدواجية ثم التعريب :

1-مرحلة الاستعجالية : و تميزت بإدخال مجموعة من إصلاحات استعجالية للأوضاع متدهور التي تركها المستعمر و هي :

ا-مرحلة الأولى من(1962 إلى 1970): ركز هذا نشاط البرامج على تعميم استعمال اللغة العربية و على تعريب المواد و إضافة إلى محاولة المراجعة التي مست المواقيت في جميع الأطوار و قد تم فيها تعريب المواد ذات البعد الثقافي و الإيديولوجي و استيراد مؤلفات المدرسة لتواجه الغياب و الفراغ الذي عرفته منظومة التعليمية[2]بحيث تم الإعلان عن الدخول المدرسي من طرف الرئيس الجمهور آنذاك احمد بن بلة و الذي حدد له تاريخ 15اكتوبر1962و فتح20 ألف فصل لاستقبال مليون طفل بشكل عادي ،و كلف الجيش الوطني الشعبي بتخلي عن الثكنات العسكرية و المؤسسات التي كانت تابعة للجيش و الإدارة الفرنسية حتى تكون جاهزة لاستقبال التلاميذ . مع تذكير أن فرنسا عند خروجها من الجزائر قامت بتسليم الثكنات إلى الجيش الجزائري و وضعت بها متفجرات للقضاء على الجيش الجزائري ،كما قامت بتدمير المباني حتى لا تعود صالحة للاستعمال.[3]

و في هذه المرحلة تم إدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة 07ساعات أسبوعيا و استعانة بمعلمين من الدول العربية وخاصة من مصر ، و توظيف3452 معلما اللغة العربية و16450 معلما اللغة الأجنبية إضافة إلى125 معلما جزائرياالتحقوا بقطاعات و انقطعوا عن التعليم ، و أعادة الاعتبار الوطنية و التربية الدينية و الأخلاقية و المدنية و التاريخ و الجغرافيا .

[1] عبد العزيز محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 7

[2]عبد العاليديلة و حنان يوسف " **البرامج المدرسية الجزائرية** " مقال مقدمة إلى طلبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،كلية الأدب و العلوم الاجتماعية ، جامعة بسكرة ، (ب-ت-ن) ص 1

[3]كهينة افروجن " **واقع المنظومة التربوية التكوينية في الإعلام التربوي الجزائري** " مجلة التاريخ العلوم ، العدد السابع –مارس2017 ص31

و في 1962/12/15تم تشكيل لجنة وطنية عقدت أول اجتماع لها و حددت فيه الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم و التي تمثلت في التعريب و الجزارة و الديمقراطية و التكوين العلمي و التكنولوجي .

أما بالنسبة سنة الدراسية 1963-1964 فشهدت تنظيم بتدريس اللغة العربية في التعليم الابتدائي ، بحيث خصصت 15ساعة في الأسبوع للتعليم بالعربية .

وفي السنة الدراسية 1964-1965 تم إلحاق مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالتعليم العام قصد توجيه التعليم الابتدائي تدريجيا ، و تحقيق تطبيق مبدأ المساواة و العدالة الاجتماعية بين الأنباء الجزائريين بمقتضى الأمر 1965/09/23.[1]

ومن خلال هذه المرحلة يمكن تلخيص مجموعة من الأهداف و التي سعت إلى تحقيقيها وهي :

-تعريب السنة الأولى و السادسة من التعليم الابتدائي مع تمديد ساعات تعليم اللغة العربية .

-ارتفاع عدد التلاميذ المرحلة الابتدائية .

-ارتفاع عدد معلمي المرحلة الابتدائية مع الاستعانة بمعلمين أجانب و زيادة عدد المعلمين الجزائريين .

-انخفاض نسبة الأمية و الجهل و الرسوب المدرسي .

و قد عرفت الجزائر بعد الاستقلال مجموعة من المنشات و البنايات المدرسية ، حيث بلغ عددها في فترة الستينيات إلى ما عن أزيد من 33000مدرسة وكانت تشكل3900 مدرسة ابتدائية أما على مستوى التعليم المتوسط أو الاكمالي وكان عدد الاكماليات يقل عن 380مؤسسة ، أما عن التعليم الثانوي فنجد 34 ثانوية للتعليم العام و 5ثانويات تقنية .و لقد شهدت هذه المنشات ارتفاعا ملحوظا كل سنة ب3300 إلى3400 وحدة جديدة أي استلام 65مدرسة كل أسبوع و هذا منذ سنة1962 (المعهد الوطني ، 2004) .[2]

و ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الفترة الممتدة بين 1962-1970 عن السياسة التعليمية التي اعتمدت عليها الجزائر للقضاء على التعليم الذي ورثه الشعب الجزائري عن المستعمر الفرنسي ، و تخفيض من نسبة

[1] عبد العزيزمحي الدين ، مرجع سبق ذكره،ص 10

[2] كهينة افروجن، مرجع سبق ذكره ، ص37

الأمية و الجهل و ترمي إلى تحقيق وحدة التعليم الجزائري وربطه بماضي المجتمع الجزائري و حضارته العربية و الإسلامية و أثبات شخصيته الأصيلة المتمثلة في استعادة أرضه و لغته وتاريخيه وثقافته .

ب-المرحلة الثانية 1970-1980:تميزت بوضع مخطط إصلاح تربوي شامل ،و تأسس في بشكله الكامل سنة 1976و الذي يدعى بالمشروع التعليم الأساسي لكنه كان في إطاره نظري إلى غاية و كان بداية لتطبيقه عبر المخططات الرباعية الثلاثة إلا أن اللجنة المركزية للحزب التحرير الوطني عجلت بتنفيذه في السنة الدراسية 1980-1981بحيث اتخذت فيه العديد من الإجراءات و هي :

-ادخل تعديلات على المناهج التعليمية و على الخريطة المدرسية التربوية و الإدارية و مقاييس توجيه التلاميذ و تقييم على أسس علمية .

-مواصلة التعريب مقارنة مع الإمكانيات الهائلة من معلمي العربية .

-إلغاء تكميليات التعليم التقني و الزراعي في 22-03-1972و تأسيس التعليم المتوسط المستقبل و المتعدد التقنيات .

-إدماج ما تبقى من المؤسسات الحر ضمن التعليم العمومي بحيث دخل حيز تنفيذ من اوخر سنة 1976/1975.

-مواصلة تطبيق مبدأ الديمقراطية المجانية و العدالة الاجتماعية و المساواة في تكافؤ الفرص العلمية .

-وضع مشروع التعليم الأساسي في إطار الإصلاح التربوي و الذي تبلور طيلة هذه المرحلة إلى غاية وضع النصوص التشريعية الأساسية في 1976/04/16.

-إدخال الإصلاحات على المؤسسات نموذجية طيلة فترة المخطط الرباعي الثاني (1977/1974)على أن يعمم لاحقا .[1]

ومن خلال هذه مرحلة نستنتج مجموعة من الأهداف هي :

-ارتفاع عدد التلاميذ الذكور و الإناث مع مجانية التعليم و ديمقراطية .

-التقليص من الازدواجية اللغوية في المدارس الابتدائية .

[1]عبد العزيز محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 11ص12

-التقليل من الاكتظاظ المدرسي خاصة في الأقسام و ذلك من خلال الجهود المبذولة في توسيع الهياكل المدرسية.

-تغير في مناهج التربية و التعليم و الإدارة مع مواصلة التعريب و الإدماج كل المؤسسات الحرة في القطاع التعليم .

-إبقاء على البرامج الفرنسية التي تؤثر على الخيارات السياسية .

-طبع الكتب محليا بعد الحصول على حقوق التأليف.

2-المرحلة الإصلاحية : و تشمل مرحليتين أساسيين هما :

ا-مرحلة الأولى (1990/1980): و تعتبر هذه مرحلة بداية التطبيق الفعلي للإصلاح التربوي المنبثق عن الأمر 1976/04/16 الموجب اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني خلال دورتها المنعقدة بتاريخ 26-30 ديسمبر1979 بحيث كانت تسعى تحقيق الأهداف التالية :

-ربطالتعليم بالحياة العملية أي العمل البدوي و الفني و التقني و انفتاحه على عالم العلوم و تقنيات .

-مجانية التعليم في جميع المؤسسات المدرسية مهما كان نوعها .

-إجبارية التعليم الأساسي للأطفال من سن 6إلى16 طبقا لأحكام الأسرة 1976/04/16.

-ربط التعليم الأساسي بالتعليم الثانوي و التقني من جهة و بالتكوين المهني من جهة أخرى .[1]

-التخطيط لتعليم التحضيري كبنية قاعدية للتعلم و لكنها غير إلزامية .

-تعريب السنة الأولى من التعليم الثانوي التقني خلال السنة الدراسية (1986- 1987)[2]

و من خلال هذه المرحلة نستنتج مجموعة من النقاط التالية :

-توحيد المدرسة العلمية على كافة الأبناء الجزائريين مع مجانية و إجبارية التعليم أساسي للأطفال .

- ربط التعليم بالحياة العملية من خلال إدماج الأعمال البدوية و الفنية و التقنية .

[1] عبد العزيزمحي الدين ، مرجع سبق ذكره، ص 12

[2] كهينة افروجن، مرجع سبق ذكره، ص32

- أعداد كتب و البرامج المدرسة من سنة أولى أساسي إلى سنة التاسعة أساسي .

-تصنيف البرامج المدرسية الأساسية إلى مبادئ نشيطة للتربية التي يركز عليها متعلم .

ب- مرحلة الثانية (2000-2017) :في هذه المرحلة برزت عدة تعديلات على البرامج التعليم خلال السنة الدراسية (1993-1994) بحيث كانت بهدف هذه برامج إلى تحقيق تنسيق مع واقع العملي و التحولات السياسية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد و من بين نتائجها أعادة كتابة برامج التعليم الأساسي.

إن مشروع إصلاحات التي جاءت بها اللجنة الوطنية بدا تطبيق الفعلي له مع بداية الموسم الدراسي 2003-2004خلال تغير هيكل المنظومة التربوية من التعليم الأساسي إلى التعليم الابتدائي و التعليم المتوسط كما تم أعداد برامج جديدة تم تطبيقها بصورة تدريجية في الموسم 2007-2008 التي تتمثل في تنصيب السنة الخامسة ابتدائي و السنة الرابعة متوسط و تنظيم طور ثانوي بالموازاة مع تغير طرائق التدريس ثم الانتقال من بيداغوجيا الأهداف إلى بيداغوجيا التدريس بالكفاءات[1]،و فتح تسجيل الأطفال الذين يبلغون من العمر خمس (5)سنوات في قسم السنة التحضيرية في حدود طبقا لأحكام المادة 38من القانون رقم 04-08 [2]وتغير هيكله تعلمي للموسم الدراسي 2005-2006 العام التكنولوجي في جذعين مشتركين ، الجذع المشترك آداب و الجذع المشترك علوم و تكنولوجيا في السنة الأولى.[3]

و البرامج المدرسية قبل إصلاحات 2001كان تعتمد على أهداف و نشاط داخل حجرات الدراسية و تفاوت مستويات البرامج من تصميم وحدة تعليمية صغيرة تتناول لأهداف محدد يتمكن المعلم خلال إتقان تعليمها في حدود الوقت محدد للحصة إلى تصميم برنامج يشمل على مجموعة من الوحدات التعليمية و التي تتناول في تتابع الأهداف التعلم لموضوعات مقرر،و الانتقال بالمتعلم من إتقان وحدة محل الدراسة إلى إتقان جميع وحدات[4]

كما أن المؤسسة التربوية في هذه الفترة حققت العديد من الانجازات في هياكل وهي كالأتي :- بنية قاعدية لهياكل التربوية ضخمة من المدارس و متوسطات و ثانويات .

-ارتفاع نسبة المعلمين و المتمدرسين ، و مخزون رأس المال داخل المؤسسة التربوية .

---

[1]عبد العالي ديلة و حنان يوسف ، مرجع سبق ذكره ص 3

[2] القانون رقم 04-08 ،المؤرخ في 15محرم1429 الموافق 23يناير سنة 2008 ص6

[3] سميرة بوشعالة، مرجع سبق ذكره ص 83

[4] عبد العالي ديلة و حنان يوسف مرجع سبق ذكره ، ص 3

-تدريس اللغة الفرنسية في السنة الثانية ابتدائي بدلا من الثالثة ابتدائي ، و استعمالها لتدرس في المواد العلمية والتكنولوجية ابتداء من السنة أولى ثانوي .

-تحقيق مستوى عالي من ديمقراطية التعليم و مجانيته ، من خلال القضاء على الفوارق بين أبناء الجزائريين في التحصيل الدراسي و تقريب المدرسة من الموطن .

-تغير التربية الإسلامية لتصبح مادة تربية المدنية و الأخلاقية و الدينية ، و كذلك تقرير إلغاء شعبة التربية الإسلامية في البكالوريا .[1]

-تسجيل الأطفال الدين يعانون من الأمراض مزمنة أو إعاقة في مؤسسة التربية و التعليم التي تناسبه .[2]

- انشأ مدرسة أمريكية دولية في الجزائر العاصمة الموقع في واشنطن بتاريخ 29ديسمبر سنة رغبة منها في تعزيز أواصر الصداقة القائمة بين البلدين [3]

أما التعليم العالي فقد عرف تعديلات من بينها تغير النظام الكلاسيكي و تعوضه النظام بحيث يتكون من ثلاثة أطوار للتكوين يتوج كل منها بشهادة جامعية .

-الطول الأول بكالوريا + ثلاث سنوات ، يتوج بليسانس (أكاديمية ، مهنية) .

-الطول الثاني بكالوريا + خمسة سنوات ، يتوج ماجستير (أكاديمية ، مهنية) .

- الطور الثالث بكالوريا + ثمان سنوات ، يتوج بدكتوراه.

ولا تزال المنظومة التربوية الجزائرية إلى الحد الآن تجرى تعديلات على نظمها التربوية قصد التحسين من مردود التربوي و الرفع من مستواه في بالمقابل فان هذا النهج التعليمي الجديد يحتاج إلى المزيد من الوقت للتحضير و التنظيمفي حين المصادر البيداغوجية و التقييم هم نواحي أخرىمسجلة كإشكاليات يجب حلها حتى يكون تطبيق المنهج صحيح و متكامل.[4]

[1] سميرة بوشعالة،مرجع سبق ذكره ، ص 82

[2] المادة 7من النشرة الرسمية للتربية و التعليم ، مديرية تطور الموارد البيداغوجية و التعليمية ، العدد 584مارس 2016ص6

[3] مرسوم الرئاسي رقم 16-109المؤرخ في 13جماي الثانية عام 1437الموافق ل22 مارس 2016ص12

ومن هذه المرحلة نستنتج أن التعليم أثناء هذه الفترة شهد عدت تغيرات جذرية في مختلف الأطوار التعليمية التي كان اثر على سير المنظومة التربوية مقارنة عما كانت عليه في فترة الاستعمارية ،بحيث أن الجزائر حققت تحسناتعديد على مستوى المدرسة بسبب ضخمة البنى القاعدية للهياكل التربوية و ارتفاع نسبة المخزون المالي و وفرة المدرسينو المتعلمين الذي بدور ساهم في تطور طرق و أساليب التعليم المنتهجة .

و ما يمكن استخلاصه من كل ما سبق : أن المؤسسة التربوية في الجزائر واجهت ولا زالت تواجه العديد من التحديات و الحواجز ، و لكن اكبر حاجز واجهته هو الاستعمار الذي غادر البلاد بعد عناء دام فترة طويلة و لكنه خلف وراءه العديد المشكلات لازلت تعيق تطور التعليم ، ولكن على رغم من هذه المشاكل إلا أن الجزائرمنذ حصولها على الاستقلال بذلت جهود كبيرة للقضاء على مخلفات الاستعمار ، باعتماد على العديد من المناهج و البرامج التربوية و التي تتوافقو تتماشى مع التغيرات و التحولات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي و العالمي ، و محاولة خلق تكامل شامل بينهما و تمسك بالشخصية الجزائرية الأصلية المتمثلة في اللغة و الأرض و الثقافة و التاريخ .

المطلب الثاني : التنمية المحلية في الجزائر

اكتسبت التنمية المحلية أهمية بالغة في أنظار سلطة الجزائرية ، مما جعلها تحتل موقعا بارزا عبر مختلف مراحل و محطات الاستراتيجية للتنمية :

1-بوادر التنمية المحلية بالجزائر :

بدا يظهر الاهتمام بالتنمية المحلية من خلال الدور الذي تؤديه برامجها و مشرعاتها في تلبية حاجيات المحلية و كان ذلك بتطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) ، أصافة إلى ذلك تم أقرار 8برامج خاصة من اجل استدراك النقائص التي تضمنها ، و وجهت هذه البرامج 8 إلى ولايات شمالية ثم تطورت إلى 18برنامجا بعد تقسيم الإداري لسنة 1974 و الذي رفع عدد الولايات من 15إلى 31 ولاية ، لان 10 ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة .

و بعد هذا التغيرات و تحولات نمو شعور بالرغبة بضرورة التنمية المحلية و تزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول(1970-1974) و تنازل الوزارات عن تسير البرامج خاصة بالولايات(المحافظات)و في ظل مخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تعمق نحو العمل المحلي ، و خلال هذه الفترة تم استحداث نوع جديد من البرامج الاستثمارية المحلية و ذات طابع لامركزي يسمى بالمخططات البلدية للتنمية deueloppememt)(plan pcd:communalإلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة sectoriel de) (developpememtpsd:plan) التي أسهمتإلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان و تحقيق نو ع من التوازن الجهوي و الإقليمي و استقرار السكان و الأنشطة .[1]

و من خلال هذا نستنتج أن التنمية المحلية في الجزائر تميزت بمجموعة برامج و المشاريع عبر حقب زمنية مختلف مما ساهم في تزايد الاهتمام بها ، و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تلبية الاحتياجات المحلية للسكان و تحقيق نوع من التوازن الجهوي بين الولايات و استحداث البرامج الاستثمارية محلية للنهوض بالتنمية على المستوى المحلي .

-أسس التنمية المحلية بالجزائر :

تقوم سياسة التنمية المحلية في الجزائر على مجموعة من الأسس من اجل تحقيق البرامج التنموية و تتمثل هذه البرامج في مايلي :

1-تدخل الدولة : يتجسد دور الدولة في القيادة عملية التنمية المحلية على مختلف المجالات وطنيا ومحليا ،و تمثيل المجتمع و تعبير عن إرادة الموطنين في سبيل تحقيق التقدم الاجتماعي و الاقتصادي و ذلك لأسباب التالية :

-الدولة هي لأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات المادية و البشرية و التنظيمية و المالية

-القوة السياسية القادرة على مواجهة لاحتكار المحلي و الأجنبي .

-الدولة لديها المقدرة و الإحاطة الكاملة بمختلف العوامل و المتغيرات الإقليمية و العالمية التي تؤثر على الأهداف و البرامج .

-حماية الاقتصادية الوطني من المنافسة الأجنبية و تحفيز و تشجيع النشاط الاقتصادي .

[1]فؤاد بن غضبان ،**التنمية المحلية ممارسات و فاعلون** ، عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2015 ،ص 247- ص248

-تعثر و بطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل.

ب-المشاركة : أن الظروف التي عاش فيها الشعب الجزائري غرست في نفسه في تحقيق العدالة و المساواة التي تعد من ثمار التنمية ، و التي تتحقق إلا من خلال المشاركة فعال في أعداد و تنفيذ و مراقبة البرامج و المشاريع و تجسيدها و ذلك من خلال الاعتماد على التسيير الذاتي في القطاع الزراعي و نظام ثورة الزراعية مع صدور دستور 1989م إقرار بالتعددية الحزبية و السما ح بإنشاء الجمعيات المدنية ، وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع و مراقبة تنفيذ المشاريع .

ج-التخطيط :هو عملية تغيير اجتماعي و توجيه و استثمار طاقات المجتمع و موارده باعتماد على القرارات الرشيدة ، و التي يشترك في اتخاذها الخبراء و أفراد الشعب و قادة السياسيين لتحقيق وضع الاجتماعي.[1]

أفضل للمجتمع على كافة مستوياته و هذا ما وقع اختيار الجزائر على هذا نوع من خطط لبناء و تنفيذ البرامج التنموية وطنيا و محليا من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة و التخطيط الإقليمي في شكل برامج غير ممركزة و المخططات البلدية للتنمية .[2]

ومن خلال هذا يعني أن التخطيط منهجا عمليا و أداة فعالة و يمكن تطبيقه على المستوى المحلي ، و الذي يعتمد على التشارك في اتخاذ القرارات بين الأفراد شعب و الدولة في سبيل تحقيق الأهداف المجتمع على كافة المجالات و الأصعدة .

د-اللامركزية : تعد من الركائز و الأسس التي تسند عليها عملية التنمية المحلية في الجزائر ، حيث تعتبر الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة جهويا و محليا باعتماد على الطاقات و الموارد البشرية ، كما أكد مؤتمر الخامس للحزب 1983بان اللامركزية أطار تنظيمي يمكن الموطنين على المستوى القاعدة الشعبية بالتسيير و التنظيم و تقييم مسيرة العمل و الإنتاج و التعبير عن المشكلات القائمة وحلولها الاستراتيجية .

و اللامركزية هي أحدى الخيارات التي اعتمدت عليها الجزائر منذ عشرات السنين و هذا ما جاءت به الحكومة في برنامجها المصادق عليه في 22 /مايو/2004.

وعليه فان اختيار الحكومة اللامركزية كأسلوب في التنظيم و العمل يعود لأسبابالتالية :

[1] فؤاد بن غضبان ،مر جع سبق ذكره، ص 250-ص251

[2] فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره،ص 250

-للامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي و المتمثل في الدافعية و الانتمائية .

-تحقق التوافق بين الحاجات المحلية و القرارات السياسية المركزية .

-تخفيف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسؤولية لدى المسؤولين المحليين و أفراد الشعب .

-تساهم في تفعيل و تجسيد و تحريك الإمكانات المحلية .

هـ -التوازن الجهوي: تشكل سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في الإستراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر ، من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازنا و متزامنا ، من خلال توزيع العادل للمرافق

الاجتماعية و ثقافية و الأنشطة الإنتاجية و السكان عبر كامل إقليم وجهات الدولة من اجل تحقيق الأهداف التالية:

-تحقيق التمركز الصناعي و تنظيم المجلين الريفي و الحضري و الحفاظ على العقار الزراعي .

- -كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية و المهدد بمخاطر طبيعية كبرى .
- تحقيق استقرار السكاني و خاصة في المناطق الداخلية و الجنوبية .

و -الترقية الاجتماعية و الثقافية للسكان (الموطنين) : منحت الجزائر أولوية قصوى لترقية الإنسان الجزائري و تحسين إطار معيشته و تأهيله من خلال حجم الاستثمارات الضخمة التي وجهتها لتكفل باحتياجاته الأساسية عبر برامج البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية ، وهي بهذا تسعى إلى بناء الإنسان الجزائري و تحسين مستواه المادي لان التنمية تنجح من خلال تحقيق الرغبات و الاحتياجات و تحسين في مستواه الاجتماعي و الاقتصادي و الانفتاح و الاستفادة بكل تجود به المعرفة الإنسانية و ما يحتوي عليه هذا العصر الابتكارات و تطورات .[1]

و من خلال نستنتج أن الترقية الاجتماعية و الثقافية للسكان تساهم في تحقيق التنمية المحلية لان القدرات و مهارات التي يكتسبها الفرد تعد مهمة و ضرورية في تطور و تقدم الدول و تفوقها من خلال امتلاكها إلى

الكوادر فعالة و كفئ ، تساهم في تجسيد البرامج التنموية و بدعم من الدولة و جهود التي بذلتها في تحسين المستوى الاجتماعي و الثقافي .

[1] فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره،ص 253-ص252

ي-الاعتماد على الإمكانات الوطنية و الدولية : أن النجاح التنمية المحلية يعتمد بدرجة كبيرة على الإمكانات و الجهود و مساعدات للآجل تحقيق الاستمرارية و استقلالية القرار السياسي و الاقتصادي ، و الاعتماد الكلي

على الإعانات و الإمكانات و القروض الخارجية تشكل أمر خطيرا و يقود بالدولة إلى التبعية ، وتدهور الاقتصاد و دخول في أزمات و هذا ما عرفته العديد من الدول ومن بينها الجزائر في مطلع الثمانيات و الوضعية الصعبة

التي عاشتها ، و تحملها جميع مخلفتها وهذا ما رسخ في ذهنها فكرة الاستفادة من الموارد الإمكانات الوطنية بدرجة الأولى و تسديد جميع ديون و عدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي و عمل على جلب الاستثمارات و أبرام اتفاقيات الشراكة لتحقيق تكامل بين الجهود و إمكانات الوطنية و الأجنبية .

3-أهداف التنمية المحلية بالجزائر :

تبنى التنمية المحلية على التخطيط الناجح و هادف و الواعي إلى تلبية الحاجيات الأساسية للسكان و تحسين طرق المعيشية ، و تحقيق الأهداف ذات الأبعاد مختلفة و تتمثل هذه الأهداف في مايلي :

-حشد و تثمين الموارد البشرية و الطبيعية و الأملاك وترشيد استعمالها .

-التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم و الولايات داخل الإقليم الواحد .

-ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة .

-إدخال و استخدام الرسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية و الخدمية .

-تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي و الخاص الوطني و الأجنبي .

-وضع سياسة اقتصادية جوارية و تفعيلها لتتوافق معها مختلف الأنشطة القطاعية الاقتصادية و الاجتماعية .[1]

4-أبعاد التنمية المحلية في الجزائر :للتنمية المحلية مجموعة من الأبعاد تسعى إلى تحقيقها في مختلف الميادين و هي كآتي :

1-البعد الاقتصادي : تهتم التنمية المحلية بالجانب الاقتصادي من اجل تحقيق تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا و ذلك عن طريق تطوير القطاعات الاقتصادية خاصة بالمنطقة و ما تتميز به من الثروات سواءكانت في

[1]فؤاد بن غضبان ،مرجع سبق ذكره، ص 253- ص254

النشاط الزراعي أم الصناعي أم الحرفي ، و هذا العنصر يعد ثمرة للنهوض بالنشاط الاقتصادي على مستوى تلك المنطقة .[1]

وتوفير النقائص من خلال المنتوجات المحققة من ذلك النشاط ، بالإضافة إلى دمج أفراد المجتمع في العمل في هذا النشاط و محاولة امتصاص البطالة ، توفير المنتوجات الاقتصادية سواء للاستهلاك أو للتوزيع إلىالأقاليمالأخرى ،كذلك تعتمد التنمية المحلية ترتكز على بناء الهياكل القاعدية المحلية سواء من حيث الطرقات و المستشفيات و المدارس .....الخ.[2]

ومن خلال هذا نستخلص أن التنمية المحلية تراعي البعد الاقتصادي من اجل تلبية الاحتياجات و تنمية المجتمع المحلي من خلال الاستغلال الإمكانات و الموارد متوفرة على المستوى المنطقة للنهوض بالنشاط الاقتصادي من جهة و منح الفرص عمل لأفراد تلك المنطقة و تعريف و تشهير بمميزاتها و خصائصها و تزويدها بموارد المالية لسد النقائض تلبية الوسائل و الأجهزة التكنولوجية الجديدة .

2-البعد الاجتماعي : أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يرى الإنسان انه جوهر التنمية وتركز على الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة القفر و توفير الخدمات الاجتماعية ، و كذلك ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب باتخاذ القرار بكل شفافية ، حيث يعتبر البعد الاجتماعي هو حجر الأساس لتحقيق التنمية المحلية من اجل ضمان حياة متطور قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة و خلق مجتمع يتصف بالنبل و محبا لوطنه .[3]

من خلال هذا نتوصل إلى إن التنمية المحلية غايتها و هدفها الإنسان من خلال توفير و تلبية له كافة مطالبه و لاحتياجاته ، و ضمان العدالة و المساواة لان البعد الاجتماعي يعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المحلية و ضمان حياة الاجتماعية متطور ، و خلق مجتمع يتصف باسمي الصفات الولاء و حب الوطن و محافظة و متمسك بأخلاقه و مبادئه .

3-البعد البيئي : إن التدهور البيئي الذي تعاني منه عديد من بلدان العالم أصبح اليوم عقب أمام تحقيق التنمية المحلية من جراء أثار الناجمة عن الاحتباس حراري و تأكل للطبقة الأوزون ، ونقص المساحات الخضراء و نقص

[1] زكية أكلى ، فريدة كافي " التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات و تجاوز العوائق " مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، الجزائر ،ص 100

[2] زكية أكلى ،فريدة كافي ، مرجع سبق ذكره،ص 100

[3]نفس المرجع ،ص 100

الأمطار و الجفاف و ارتفاع منسوب التصحرإلى غير ذلك من المشاكل ، و أخذت هذه البلدان على عاتقها دعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي للدول العالم بحيث يركز هذا البعد على مايلي :

-مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود لايمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف

-المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا مثل المياه و الغابات.[1]

-أنشاء محميات للحفاظ على حيوانات من الانقراض .

-منع قطع الأشجار و الإسراف المياه و تحفيز و تشجيع على تشجير و محافظة على البيئة من كل أشكال التلوث و محافظة على التنوع البيولوجي .

-دعم و تشجيع الاستثمار في محافظة على البيئة و منع تجارب الكيماوية المضرة بالبيئة .

و من خلال هذا نستنتج أن البعد البيئي للتنمية المحلية يرتكز على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و استنزاف ، و حماية هذه الحدود البيئية من المخاطر التي تؤثر عليها سلبا و التي تتمثل في الاحتباس الحراري و تأكل طبقة الأوزون و الأمطار الحمضية ، و الجزائر من بين البلدان التي تعاني من هذه المشاكل و التي تسعى جاهدة إلى أيجاد الحلول مناسبة وفعالة من خلال وضع

حدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج البيئية و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة .

5- مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر:

تبعا للنظام الاقتصادي المتبع ، فقد مرت سياسة التنمية المحلية بالجزائر بمرحلتين هامتين هما :

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في التنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط ، و اختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تسمح لها ب :

-حصر الإمكانات المادية و البشرية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة .

-استخدام الموارد المحصورة و المجندة أفضل استخدام ممكن .[1]

[1] زكية أكلى ،فريدة كافي، مرجع سبق ذكره،ص 100

-تحديد المجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات مبرمجة في وفتها

قد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج و الحجم الاستثماري المتزايد كمايلي :

1مرحلة التخطيط الموجه (1989/1967) :

1-المخطط الثلاثي (1967-1969) :

تعد هذه المرحلة أساسية في تاريخ الجزائر الحديثة ، حيث تم فيها إرساء القواعد الأساسية للتصنيع و تأميم الثروات المنجمية في ماي من عام 1966 ، و إنشاء شركات الوطنية لتحقيق سيطرة كاملة على نشاط الاقتصادي و على لسان محمد الحمص فان الدولة أخذت تقوم بدور متزايد في الحياة و الاقتصادية و الاجتماعية ، توجيه إدارة حركة التنمية و قد بلغ معدل استثمار 9.142مليون جزائري .

بحيث كان الهدف من التصنيع هو التخلص من التبعية إلى الدول خارج خاصة دولة فرنسية و ما يلاحظ من هذه المرحلة جملة من النقائص و هي :

-تخلف قطاع الزراعة مقابل تزايد عدد السكان أمام الانتساب للقطاع الصناعي .-معاناة اليد الصناعية من الضعف الشديد في استغلال الطاقات الإنتاجية .

-مشاكل التسيير و التحكم في أدوات الإنتاج و انخفاض إنتاجية العمل .[2]

2-المخطط الرباعي الأول (1970 -1973) :

تميزت هذه الفترة بتوجيه جديد لنصب بالاهتمام نحو تطوير الريف و وضع قاعدة أساسية للتصنيع من اجل إقامة اقتصاد حديث و توفير متطلبات الصناعة و الزراعة ، لرفع معدلات التنمية و التركيز على الموارد الطبيعية .

---

[1]فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره،ص 256

[2]محمد بالخير " التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست " رسالة مقدم لنيل شهادة الماجستر في علم الاجتماع التنظيم و العمل جامعة الجزائر ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2005/2004، ص 62

كما تم كذلك الاهتمام بتطوير التعليم و التدريب لتحقيق مستوى ثقافي و فني أعلى لجميع المواطنين و توفير عمل أحسن خارج الزراعة ،و لقد تم خلال هذه الفترة الاستثمارات الزراعية ، و تأميم الثروة الزراعية بموجب المرسوم الصادر في و إعلان الثورة الزراعية من نفس السنة .

و أهم ما يلاحظ خلال هذه المرحلة :

-صعوبات التسويق و ضيق السوق الداخلية أمام المنتوجات الوطنية .

-صعوبة المنافسة الأسواق الخارجية لاسيما في الصناعات الثقيلة .

-ظهور فئة البرجوازية بيروقراطية ذات المصالح خاصة ارتبطت بالرأسمالية العالمية بإقامة مشروعات الاقتصادية و التعاقد مع الشركات أجنبية .

3-مخطط الخماسي الأول (1980/1987) :

كما طبع في فترة السبعينات بناء مؤسسة التصدير و استراد كل ما يستلزم لتسيير مؤسسة الوطنية من عتاد و الأجهزة ، أما خلال الفترة فقد جاءت بشعار تخدم الحياة الاجتماعية للفرد لتحقيق الحاجات الاجتماعية و لقد عمدت الدولة إلى ما يعرف بمبدأ اللامركزية ، و تدخلت ايصا في إعادة هيكلة بعض المؤسسات الوطنية في أكتوبر 1980 ، و لقد أولى مخطط الخماسي الأول اهتماما بالسكن و النقل و معالجة البطالة و هي من المشاكل أصبحت تطبع المناطق الحضرية و تتطلب حلولا استعجالية اليوم فبل الغد ، و أي تراكم سيزيد في اختناق الأوضاع لاسيما بعد إخفاق المؤسسة الصناعية بعض الشيء .[1]

على الرغم من الشعار التي حملته هذه الفترة إلا أنها عانت من بعض المشاكل و التي من بينها التضخم الذي أدى إلى عجز الميزان التجاري ، و تدهور الإنتاج الزراعي مما أدى اللاسترداد المتزايد للحبوب و منذ الاستقلال لم تعطي الجزائر لأهمية للقطاع الخاص إلا بعد الفترة الزمنية عرفت إعادة هيكلة العضوية و المالية للمؤسسة العمومية بتفكيك المؤسسة الوطنية إلى مؤسسات صغيرة ، قصد التحكم في الجهاز الإنتاج و التخصص في النشاط الاقتصادي و تبسيط عملية التسيير لتنسجم مع الوحدات الإنتاجية .

4-مخطط الخماسي الثاني (1989/1987) :

[1]محمد بالخير ، مرجع سبق ذكر،ص64 ص65

لقد عمدت الدولة الجزائرية في هذه المرحلة الاحتفاظ بوتيرة نمو المدعمة بجهاز إنتاج يضمن مستوى الاستثمار هام و يقدر 550 مليار (دينار جزائري) ، وواصلت الدولة سياساتها تجاه تسديد الديون الخارجيةو تشجيع الصادرات و الاعتناء بالجانب المادي و استعمال أدوات التنظيم الجيد ، و لقد شهدت سنة 1986انهيار تام للاقتصاد الوطني حيث لم تزد نسبة النمو سوى 0.6، أما ما ميز هذه السنة صدور الميثاق الوطني الذي جاء ليؤكد على مواصلة عملية التنمية ، و أنها تشمل مختلف مجالات الحياة و كذلك شهدت ايصا هذه السنة انعقاد ندوة الوطنية خصصت لدراسة مستوى الإصلاحات الاقتصادية ، و حل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بعض المؤسسات ، و تتمثل في ضعف فعالية المؤسسات التجارة الداخلية و التوزيع ضعف التحكم في عملية البرمجة و التخطيط ، بروز ظاهرة التبذير في مختلف المجالات .

كما شهدت سنة 1986انهيار أسعار المحروقات أين كانت الموارد النفطية تغطي كل عجز في الاقتصاد الجزائري بينما شهدت سنة 1987 مصادقة المجلس الشعبي الوطني على مشروعين أساسين تمثل في المشروع الأول في منح استقلالية الإدارة لشركات قطاع العام ، أما الثاني تمثل في إعادة تنظيم المزارع القطاع العام و الاستقلالية إدارة

هذه المزارع و منح المسؤولية الكاملة في إدارتها لعمالة الذين أعطى لهم حق الدائم في استغلال ، مقابل دفع العمال أقساط سنوية .[1]

[1]محمدبالخير ، مرجع سبق ذكره،ص 66

الجدول رقم (1) مخططات التنمية المحلية

القطاع المخطط		القطاع المنتج	قطاع الخدمات	قطاع النبية الأساسية	المجموع
الثلاثي	مليار دج	70.02	0046	01.58	09.26
	النسبة	77.40	05.07	17.43	100
الرباعي الأول	مليار دج	17.34	07.87	08.54	27.75
	النسبة	82.84	06.73	30.77	100
الرباعي الثاني	مليار دج	74.22	10.50	32.27	100.22
	النسبة	58.71	09.52	29.26	100
الخماسي الأول	مليار دج	212.27	37.82	188.47	459.27
	النسبة	46.21	08.23	41.04	100
الخماسي الثاني	مليار دج	253.22	270.05	237.05	550
	النسبة	46.03	07.39	43.40	100

مصدر: فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكر، ص 257

يتضح من خلال المعطيات الوارد في الجدول أن أولويات المخططات كانت وفق الترتيب أولا القطاع المنتج مباشرة و تشمل الزراعة و الرأي و الصيد البحري و الغابات و المحروقات و الصناعات التحويلية و الأساسية و الطاقة و المناجم و الذي احتل الصدارة في جميع المخططات ، أما قطاع البنية التحتية جاء بعده مباشرة بحيث تندرج تحته شبكة النقل(الطرق ، السكة حديدية و الموانئ و المطارات) و المناطق الصناعية والسكن و التهيئة العمرانية و الترابية و التكوين و الصحة .....الخ ، أما بالنسبة للقطاع الخدمات أعطت المخططات عناية به و أن كانت اقل من القطاعين السابقين لما يمثله حلقة وصل بين الإنتاج و التداول إسناد للقطاع المنتج و مده بالخدمات المختلفة و نقل و الاتصالات و تخزين و توزيع و تقديم المعلومات عن حالة السوق و حجم العرض و الطلب .

و تضمنت هذه القطاعات الثلاثة برامج ذات البعد الوطني و تتولى تسييره المصالح المركزة و برامج قطاعية غير مركزية اسند أمر تسرها اللادارة المحلية لأنها ذات بعد إقليمي(psd) و مخططات البلدية للتنمية (pcd).

المخطط البلدي للتنمية (psd) :و هو مخطط خاص بإحصاء و تسجيل مختلف جوانب الاستثمارات و المشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات دون الخروج عن إطار المخطط الوطني للتنمية و قرارات المالية لتلك السنة .

المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (pdau) : يعود أصلهإلى قانون29/90الصادر في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة و التعمير و الذي هو مفروض على البلدية ، وهو يعتبر أداة للتخطيط المجاني و التسيير الحضري و يحدد التوجهات الأساسية العمرانية للبلدية أو البلديات المعينة بأخذ بتصاميم التهيئة و مخططات التنمية .

مخطط شغل الأراضي (p.o.s) : يعتبر مخطط تفصيلي يحدد طرق شغل الأراضي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ، ملزم على البلدية القيام به تطبيقا لأحكام المادة من القانون29/90التي نصت على أن تغطى كل بلدية أو جزء منها بمخطط شغل الأراضي ، يحضر مشروعة بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي و تحت مسؤوليته [1]

المخططات الخاصة بولاية :و التي تضم المخطط القطاعي غير الممركز، و يتضمن تخطيط لمختلف المشاريع و البرامج التنموية في مختلف قطاعات الخدمة ، تشرف عليه المديريات الولائية التابعة للوزارات بالعاصمة و هو على نوعين مخطط سنوي و مخطط متوسط المدى.

مرحلة الاقتصاد الموجه الحر (اقتصاد السوق) (ما بعد 1990م) :

بدأت عملية التحول من الاقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر غيرها من الدول الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الإدارية و تمثلت في :

-إعادة الهيكلية العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية 1982.

-إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984.

- إعادة تنظيم القطاع ألفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.

-إعادة هيكلة القطاع الصناعي 1994.

-صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989.

[1] جمالزيدان ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، الجزائر : دار الأمة ، الطبعة 2014، ص 68-ص 69-ص 70

و مع صدور دستور 1989 و دخلت الجزائر مرحلة جديد و بداية التحول تاريخي في المسار الدولة و المجتمع على جميع الأصعدة ، غير أن هذا التحول مر بأزمة عميقة و شاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف المدن و اكتظاظها و تدهور محيطها البيئي بسب النزوح الريفي .

و من اجل مواجهة هذه الصعوبات و بعد عودة الاستقرار السياسي و الأمني نسيبا في سنة 1997م شرعت في تطبيق و تنفيذ مجموعة من البرامج التنمية الهامة ابتداء من سنة 1998.

-البرامج العادية : بلغ حجم البرامج المحلية منها مليار 883.24دج .

-برنامج الانكماش : يغطي الفترة (2009/2005) بغلاف مالي قدره 525مليار دج منها 114 مليار دج للتنمية المحلية .[1]

برنامج دعم النمو : يمتد من(2009/2005) يبلغ حجمه الاستثماري الحالي 9000مليار دج خصص 51908مليار دج للبرامج التنمية .

و هذه البرامج الجديد ركزت في مجموعها على تحسين إطار المعيشة السكان و بعث التشغيل و توفير شروط الاستقرار الأنشطة و إعادة التوازن الجهوي .

و من خلال هذا نخلص إلى أنالتنمية المحلية في الجزائر مرت بمجوعة من المراحل تاريخية تكونت من خلالها مجموعة من البرامج التنموية التي كان لها تأثير على الجزائر للنهوض البني التحتية الاقتصادية و الاجتماعية و بعد تخلص من قبصة المستعمر الغاشم ، و انجاز المشاريع تتكفل بتلبية الحاجات المحلية خاصة بكل إقليمو وحدته المحلية و تحقيق نوع من التوازن الجهوي و الإقليمي و استقرار السكان و الأنشطة .

المطلب الثالث : علاقة التعليم بالتنمية المحلية في الجزائر من 2007 إلى 2017

أن التعليم هو قلب التنمية و صلبها و نجاح التنمية المحلية في أي مجتمع يعتمد كثيرا على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع ، و التعليم مفتاح التقدم و أداة النهضة و مصدر القوة المجتمعات ، فلذا تعد كل من التنمية المحلية و التعليم وجهان لعملة واحدة وبينها علاقة وثيقة لا يمكن فضل واحدة عن أخرى .

أولا : علاقة التعليم بالتنمية المحلية :

[1]فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره،ص 260-ص 261

أن عملية التعليم لها ارتباط وثيق الصلة بالتنمية المحلية لان التعليم ساهم في تطوير الفكر التنموي الذي يرتكز على الموارد البشرية من خلال اهتمام به و تنمية قدراته الجسدية و الذهنية ، و يدفع به إلى صلب العملية التنموية و جعله المكون الأهم في معادلة التنمية المحلية أي لا تنمية بلا وجود عنصر البشري ، و يعد التعليم من أهم روافد التنمية و المجتمع الذي يحسن تعليم أبنائه و تدريبهم على أدارة و تسير عناصر التنمية المحلية يساهم في بناء مجتمع قوى سليم يسوده الأمن الاجتماعي و الاستقرار السياسي و الاقتصادي .

للتعليم و التنمية المحلية في الجزائر علاقة وثيقة بحيث لايمكن الفضل بينهما فكلاهما يتغذى عن أخر ، و يظهر دور التعليم في انه قاعدة أساسية في بناء و التقدم القوى البشرية بمجتمع و في كافة المجالات و خاصة بعد الآثار التي خلفها المستعمر الفرنسي ، و الجزائر تعد من البلدان التي سعت إلى تجسيد التعليم بهدف اعدد الموطنين صالحين و الانتقال بالمجتمع التقليدي إلى المجتمع المعاصر و المتطور .

و التعليم يلعب دور مميزا في تحقيق التنمية المحلية فهو يؤهل الرأس المال البشري لمتطلباته الاقتصادية و الصحية و الاجتماعية و السياسية ، للوصل في النهاية مطاف لتحقيق الأهداف الحضارية و الإنسانية للمجتمع هي كأتي **ثانيا :مجالات التأثير أ-المجال السياسي :** لقد اعتمدت الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية المحلية على سياسة تربوية شاملة و ذلك من خلال تربي النشا على المبادئ الوطنية ، و تخصيص برامج و موارد محورية تتمثل في تدريس الأناشيد الوطنية و اللغة العربية و تاريخ و جغرافيا البلاد و التربية الأخلاقية و المدنية [1]

[1]الميلود ولد صديق و آخرون ، **أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري** ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص 120

ولكن ما خلافه النظام التعليمي خلال هذهفترة في المجتمع الجزائري المحلي من تحولات ايجابية على المستوى السياسي يساهم في النهوض بالتنمية المحلية من هذا الجانب ،كما كان له اثر سلبي في نفس الوقت أدى إلى ظهور و شيوع مظاهر سلبية منها :

-فقدان الثقة في النخبة السياسية المحلية القائمة ، و العزوف عن المشاركة السياسية و اللامبالاة حتى بأهم القضايا و الحقوق المتعلقة به.

-عدم استيعاب النظام التعليمي و المناهج التربوية السائدة لعملية تلقين مبادئ هوية وطنية واضحة لدى المجتمع الجزائري ، وذلك لسبب الاختلال و التناقص الواقع في سلم القيم و المعايير التي و تحكم وجود المجتمع المحلي و تنظيمه و تضبط حركته .

-الفكر ألتعلمي السائد خلق و ترسخ ثقافة السياسية رعوية في المجتمع الجزائري بحيث أصبح هذا المجتمع لا يهتم بالسياسية و أنها لا تعنيه ، و انه لا فائدة من ممارسة السياسية و لوسالت فردمن هذا المجتمع عن الموضوع ما يتعلق بالسياسية تجده لا يفقه شيء، و تراه يفضل عدم المشاركة في أبداء رأيه و يقول دائما اترك الأمور تسير على حالها و سياسية لأصحابها .

-تدني مستوى النقاش السياسي لدى المجالس المنتخبة المحلية و غياب آليات الرقابة عليها و سبب ذلك أن أغلبية المرشحين في الكثير المناسبات الانتخابية المحلية من غير الجامعيين و لا يحملوا شهادات أكاديمية و ليس لديهم أية خبرة في هذا المجال .[1]

ب-**المجال الاقتصادي :** يشكل التعليم عامل من عوامل تحقيق التنمية المحلية في جانبها الاقتصادي من خلال انه يساهم في تغير المستوى التعليمي للأفراد المجتمع إلى الكوادر كفئ و فعالة مؤهلة علمية و مهنية ، و قد وضعت الجزائر مجموعة من خطط و البرامج التربوية و التكوينية تسعى لتحقيق التنمية المحلية و تتمثل هذه البرامج في مايلي :

-تحضير المخططات العملية المنتجة لسد الاحتياجات المحلية المختلفة و رفع مستوى الكفاءة و الأداء .

-الاعتماد على التعليم لترشيد النفقات .

-مواجهة مشكلات البطالة برفع مستوى التعليمي للأفراد .

[1] الميلود ولد صديق و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 121

-كفالة الاستدامة البيئية المحلية .

وعلى الرغم من المجهودات التي وضعتها الدولة الجزائرية للآجل تحقيق التنمية المحلية من خلال البرامج إلا أنها واجهت صعوبات و المعوقات أعاقة سير هذه البرامج خلال هذه الفترة2007-2017 و من بينها الأزمة الاقتصادية التي واجهت العالم و هناك عوامل لأخرى منها :

-خرجي الجامعات لم يسهموا في الصناعة على النحو الذي يتلاءم مع الظروف و الإمكانات المحلية .

-تراكم خريجي الجامعات لعدد من السنوات الأمر أدي إلىصعوبة استيعابهم في سوق العمل .

-الأبحاث العلمية في مجال التنمية الصناعية تتسم بالتقليد و المحاباة و تفتقر إلى الإبداع و الابتكار و هو ما أدي إلى عزل أنشطة الجامعية عن الأنشطة القطاعات الصناعية المحلية .[1]

ج-**المجال الاجتماعي :** يخدم التعليم الجماعات المحلية في تحسين المستوى الاجتماعي و المادي من خلال انه يساهم في اكتشاف المواهب و الكفاءات بشرية المؤهلة ، و كما يعمل على تحفيزها للأجل تحقيق التنمية في المجتمع و تلبية مختلف الاحتياجات الأفراد .

و للتعليم فضل الكبير في لأحداث التغير الاجتماعي خاصة في الفترة ممتدة من 2007 الى2017 من خلال البرامج التي جاء بها و التي تنص على تربية الأجيال على القيم و مبادئ الاجتماعية و التي تسعى إلى تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي و تفعيل للغة الحوار و حماية الحقوق و توفير الأمن و ضمان الصحة الجيد الحرية

-ربط المناهج التربوية التعليمية بالواقع الاجتماعي السائد .

-توفير المختصين الاجتماعين بمعالجة المشاكل الاجتماعية و ربطها بالتنمية المحلية .

-تنسيق بين البرامج الرعاية الاجتماعية و البرامج التدريس بالمعاهد و الكليات الأكاديمية و ربطها بأهداف التنمية الاجتماعية المحلية .

و على الرغم من هذه التحولات الايجابية على المستوى الاجتماعي إلا أنها كانت هناك حواجز أعاقت سير تحقيق أهدف و تتمثل في مايلي :

[1] الميلودولد صديق و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 122

-عدم تحقيق توافق بين المدارس العليا و الجامعات و التي تخرج الكوادر البشرية بالمؤسسات شغل و هذا الأخير تسبب في الانتشار الواسع للبطالة في وصفوف الشباب بحيث إن هذا المدارس العليا و الجامعات كانهدفه هو شحن المؤسسات بالطلاب فقط ، و لم تفكر في حجم متخرجين العاطلين عن العمل و حاملين للشهادات

-هبوط و تراجع الطبقات الاجتماعية إلى الطبقات العاملة و ارتفاع الشريحةالفقيرة .

-تزايد مشكلات الإسكان و نقص المياه و الاكتظاظ الحضري و الجريمة و الأمية و المرض والفقر .

-تضخم مناهج التربوية و هذا ماتسبب في ارتفاع نسبة تكرار المدرسي .

-شيوع مظاهر عدم المساواة و تكافئ الفرص و تفشي التحيز بكل أشكاله

-تزايد الفجوة بين الأغنياء و الفقراء

-سيادة روح عدم العدالة في توزيع الدخل و الثروة و سلوك الطبقة جديد الاستفزازي -اتساع دائرة الفساد في المجتمع و تزايد الانتشار البطالة بين الشباب و النساء [1]

[1] الميلود ولد صديق و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 123

المبحث الثاني : واقع التعليم و التنمية المحلية في ولايةالبيض .

للحديث عن واقع التعليم ضمن برامج التنمية المحلية تطبيقا في ولاية البيض، يفترض في بداية التعريف بالمنطقة من كافة نواحي ، جغرافيا عبر تحديد مواقع و المساحة و التضاريس وتقسم الإداري داخل الولاية و الإشارة إلى البرامج التنموية التي تهتم بالتعليم و لذا كان تقسم الدراسة في هذا المبحث وفق هذا التصنيف ، على اعتبار انه يساهم في تقديم صورة واضحة عن النموذج المختار من كافة الزوايا و الجوانبو تقديم حقائق و التي يعد بمثابة متغيرات تحدد واقع التعليم ضمن البرامج التنموية في هده المنطقة

و هذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثاني

الطلب الأول : التعريف بولاية البيض .

المطلب الثاني :تعريف بمديرية التنظيم و الشؤون العامة بولاية البيض .

المطلب الثالث : أهم برامج التعليم .

المطلب الأول : تعريف بالولاية البيض

-التعريف الجغرافي (الموقع المساحة التضاريس):

البيض (الوادي الأبيض) هي تسمية قديمة تعود أصولها إلى المنطقة كانت تكتسيها طينة بيضاء استعملت لغسيل الصوف و البرنوس ، وفي حكاية أخرى تعود تسمية لكون المنطقة تشهد تساقط الثلوج بكثافة .

وفي سنة 1847دخل المستعمر الفرنسي إلى الولاية بقيادة العقيد جيري الذي أخذت تسمية المدنية على شرف اسمه جيري فيل gery ville.

تنتمي البيض إلى الهضاب العليا الغربية الجزائرية بنيتها التضاريسية تدين بشكلها الطولي إلى بنيتها التي ارتفعت في "نهاية العصر الجيولوجي الثالث مكونة السهوب "و التي تميزت بتقطيع سطحها ن تتخللها المنخفضات و التحديات و تدل على الخصائص و تعقيدات الجيولوجية و الجيومورفولجية في البيض على قدم المنطقة و تعميرها ، حيث عمرها " نبو هلال " و " بنو هاشم " هذه القبائل التي استمر توافدها خلال القرن التاسع ميلادي حين حطمت الفتوحات الإسلامية أسوار قرية " استيتن " –العاصمة الإقليمية –و كانت محطمة عبور للأمير عبد القادر ، وفي الجهة الغربية المقابلة لقصور " بوسمغون " الإسلامية العربية و الامازيغية خرج سيد احمد التيجاني –مؤسس طريقة التيجانية– علاوة عن قصور " الغاسول " التي تعانق النقوش الحجرية للقور " بريزينةو كبش بوعلام الذي يرمز إلى الإله فرعوني ، وعلى العهد العثماني اكتسبت المنطقة أهمية لكونها منطقة عبور تجاري هام ومنطقة تدريبات الجيوش و تمرن على الصعوبات المناخية و نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام تستحوذ على مناظر خلابة و موروث تاريخي متنوع تمثل في القصور القديمة و التي تدل على وجود حضارة عتيقة نذكر بين هذه القصور : قصر بنت الخص ببلدية بريزينة قصر بوسمغون ، قصر الشلالة قصر اربوات ، قصر الغاسول وبالتالي هي متحف مفتوح على الطبي .[1]

الموقع و خصائصه الجغرافية : تقع ولاية البيض في الجنوب الغربي الجزائري ، هي منطقة سهبية فتية ، وليدة التقسيم الإداري الأخير (قانون رقم09-84 المؤرخ في4 فيفري 1984) بعد ما كانت تابعة لولاية سعيدة تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 71.697كلم^2، تقع بين خطي عرض (40-33) شمالا وبين خطي الطول (00-

[1] مديرية المجاهدين لولاية البيض " مجلة صدى الشامخات " العدد الأول بمناسبة عيد الاستقلال و الشباب جويلية 2012ص 4

01) شرقا إذ تحدها شمالا سعيدة و تيارت و شرقا الاغواط وغرداية أما غربا ولايتي سيد بلعباس و النعامة وجنوبا كل من ولايتي بشار و ادرار.[1]

خريطة جغرافية موقع ولاية البيض

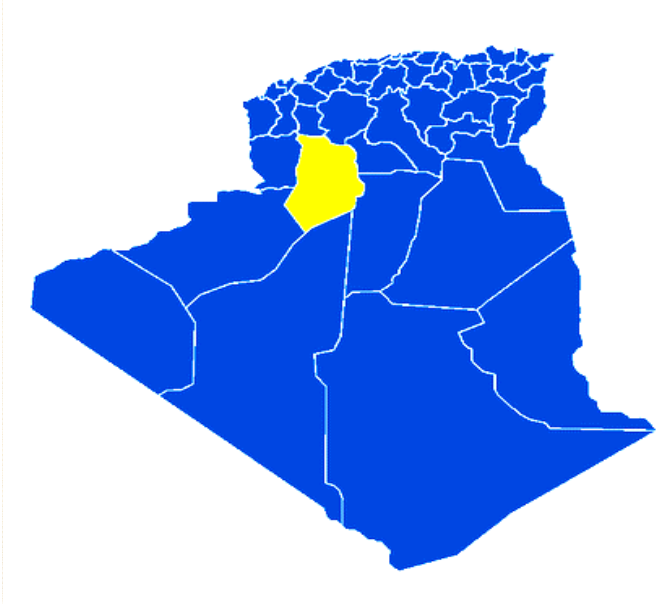

تقع ولاية البيض بين منخفض الشط الشرقي و العرق الغربي جنوبا

* شمالا :الحوض الهيدروغرافي : يتشكل حولها حوضين هيدروغرافيين هامين وهما على التوالي : (الخيثر ، بوقطب ،توسمولين ، الرقاصة ، الشقيق ، الكاف لحمر و المحرة).

* جنوبا : الحوض الهيدروغرافي (منطقة الصحراء) ويضم خمسة عشر بلدية هن : (البيض ، بوعلام ، سيدي سليمان ، سيدي أعمر ، سيدي طيفور ، استيتن ، اربوات ، كراكدة ، بريزينة ، الغاسول ، الأبيض سيد الشيخ ،البنود ، الشلالة ، بوسمغون وعين العراك) يفصل بين هاذين الحوضين سلسلة جبال الأطلس الصحراوي .[2]

تنقسم إلى ثلاثة محاور أساسية :

*الهضاب العليا في الشمال : 8.778كلم^2.

*الأطلس الصحراوي:11.846كلم^2.

[1] مديرية المجاهدين لولاية البض " مجلة صدى الشامخات "مرجع سابق ،ص 4

[2] ولاية البيض ، مدرية الموارد المائية ، تقرير جانفي2018 ص3

*الصحراء :51.073 كلم ^{2}.

التقسيم الإداري لولاية البيض :

يبلغ عدد سكان الولاية 327554 نسمة منها 275145 التجمعات الحضرية و 52409 بالتجمعات الريفية و البدو و بمعدل كثافة سكانية قدره4.57 نسمة /كلم ^{2}

وتتكون ولاية من 22 بلدية على 8دوائر و هي كمايلي :

دائرة البيض : بلدية البيض .

دائرة بريزينة: بلدية بريزينة ، بلدية كراكدة ، بلدية الغاسول .

دائرة بوعلام : بلدية بوعلام ، بلدية سيدي طيفور ، بلدية سيدي عمر ، بلدية سيدي سليمان ، بلدية استيتن.

دائرة الأبيض سيد الشيخ : بلدية الأبيض سيد الشيخ البنود ، بلدية اربوات ، بلدية عين العراك

دائرة بوسمغون : بلدية بوسمغون .

دائرة الشلالة : بلدية الشلالة ،بلدية المحرة .

دائرة الرقاصة :بلدية الرقاصة ،بلدية الكاف لحمر ، بلدية شقيق .

دائرة بوقطب : بلدية بوقطب .بلدية الخيثر ،بلدية توسمولين.[1]

المناخ: مناخها قاري تتميز بالجفاف إذا يتراوح متوسط الأمطار السنوي مابين 250-350 مم و يبلغ المدى السنوي لتغيرات درجة الحرارة (20) بينما تتراوح معدلاتها بين 13-18 حيث تصل المعدلات دنيا إلى اقل من (0) مما يجعل شتاءها قاس و بارد يتميز بكثرة الثلوج و الصقيع ومعتدل صيفا .

أما الغطاء النباتي : فيتميز بحشائش الاستبسمثل : الحلفاء نبات الشيح و الطاقة في حين يعتمد النشاط الاقتصادي على الرعي و تربية المواشي كما لا ننسى أن الولاية تزخر بسلسلة جبلية أهمها : جبل كسالة ، جبل ماكنة جبل نامدة ، جبل الوسطاني ، جبل بودرقة ، جبل بوقطة .

[1] مديرية المجاهدين لو لاية البيض " مجلة صدى الشامخات " مرجع سابق ،ص 4

المحطات الطبيعية و القصور العتيقة من التراث الولاية :

المجتمع الجزائري له قيم الحضارية ضاربة جذوها في أعماق التاريخ نتج عنها موروث ثقافي مادي يعتبر نابع من الهوية الأصلية للمجتمع الجزائري و لان ولاية البيض تعد جزء من هذا المجتمع في تزخر بتراث ثقافي كبير ومتنوع و يتمثل في مايلي :

أولا: القصور العتيقة :

تزخر ولاية البيض بعدد معتبر من أماكن السياحية خلابة تشكلت من خلالها لوحة فنية ممزوجة الأشكال و الألوان من مساجد والمدارس القرآنية و زوايا و القصور القديمة ، و تتوزع عبر بلدياتها توحي إلى وجود تراث شعبي متميز و متميز: ومن بين هذه الزوايا و القصور (صريح الولي الصالح سيدي الشيخ ،خلوة الوالي الصالح سيدي احمد التيجاني ، الزواية المركزية الشيخية ، صريح الولي الصالح سيدي على بن سعيد) أما القصور فيوجد بها قصر بسمغون و قصر الشلالة و قصر اربوات و قصر الغاسول ،كما تقام بها العديد من الوعدات في مختلف بلدياتها.[1]

ثانيا : المحطات الطبيعية :

تراث الولاية لا يقتصر على المورث الثقافي فحسب بل يتعداه إلى مناظر الطبيعية الخلابة من واحات النخيل ببسمغون و الجبال و الرمال و سدود متواجدة في كل من بريزينة و اربوات ،بالإضافة إلى وجود النقوش الحجرية موزعة على بلديات الولاية منها الديناصور. كما تزخر بمحطات طبيعية تحتاج عناء السفر لمشاهدتها و تمتعبمناظرها مثل تزحلق على الرمال و الصيد طائر الحبار و الغزال بالإضافة إلى ركوب ظهور الجمال : كبش بوعلام ، المردوفة بالغاسول الحجرة الكتوبة ، العقرب العملاق ، أثار بمناظرها مثل تزحلق على الرمال و الصيد طائر الحبار و الغزال بالإضافة إلى ركوب ظهور الجمال : كبش بوعلام ، المردوفة بالغاسول ، الحجرة الكتوبة ، العقرب العملاق ، أثار[2]

1-واقع التنمية المحلية بولاية البيض :

يمارس مجلس الشعبي الولائي لولاية البيض اختصاصات مخولة له بموجب قوانين و تنظيمات متداولة في المجالات التالية الصحة العمومية و حماية الطفولة و الأشخاص ذوي احتياجات خاصة ، السياحة ،التربية و التعليم العالي و تكوين

[1] مديرية المجاهدين لولاية البيض " مجلة صدى الشامخات " مرجع سابق ،ص4

[2] مديرية لولاية البيض " مجلة صدى الشامخات " مرجع سابق ،ص 4

الشباب و الرياضة و التشغيل ،السكن و التعمير و تهيئة إقليم ،الفلاحة و الري الغابات ، التجارة و النقل ، حماية البيئة و التنمية الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية ، حماية البيئة .[1]

القطاع الفلاحي : تتميز ولاية البيض بطابعها الفلاحي الرعوي إذا تقدم المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية هكتار5765747 ، غير أن المساحة الصالحة للزارعة تقدر بحوالي71072 هكتار فقط ما يمثل (1.24) و هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة الإجمالية ، في ما تبقى من المساحة الفلاحية تمتد على هكتار و هي أراضي للمراعي وتمثل (98.74) ما الباقي من المساحة الإجمالية لولاية البيض فهو موزع كالأتي :

- 240251هكتار هي مناطق تتميز بنبات الحلفاء و هو ما يعادل(3.35) من المساحة الإجمالية للبيض و12211 هكتار في مناطق غابية أي ما يعادل(1.70) من المساحة الإجمالية لولاية للبيض .

-الصبخة فهي 500هكتار أي ما يعادل(0.000697) من المساحة الإجمالية ، أما ما تبقي من المساحة الإجمالية فهي أراضي غير فلاحية

فما يخص أراضي الصالحة للزارعة فإنها توزع إلى :

زراعة الأعشاب بمساحة تقدر ب 19977هكتار ما يمثل (22) أما زراعة الكروم تقدر بمساحة50 هكتارو ما يمثل (0.069) أما بالنسبة إلى زراعة الفواكه تقدر بنسبة10631 هكتار ما يمثل (14.82) أما

الأراضي المهيأة للزراعة تقدر ب هكتار 45044 ما يمثل (62.82)

تقوم ولاية البيض بإنتاج محاصيل زراعية متنوعة منها : الحبوب ، الخضر و الفواكه ، العلف ،الزيتون و الكروم بالإضافة إلى ثمار النخيل

أما فيما يخص الإنتاج الحيواني و بحكم طابع الرعوي للمنطقة فان ولاية البيض تتوفر على منتوج حيواني معتبر يتمثل فيمايلي :

-الأغنام : 1998677 رأس ،الأبقار : 28538 رأس ،الماعز :200170 **رأس ، الجمال : 12823**جملالخيول : 1616 خيل ، الدواجن : أربعة مداجن (قرابة أربعة الألف دجاجة يوميا) [2]

[1] المادة77 من قانون الولاية 12-07

[2]مديرية التخطيط و البرمجة لولاية البيض

الجدول رقم (2) الإنتاج الحيواني

النوع	الوحدة	الإنتاج
اللحوم البيضاء	**القنطار**	332830
اللحوم الحمراء	**القنطار**	26365
الحليب	**اللتر**	85690
العسل	**القنطار**	166.29
الصوف	**القنطار**	42600

المصدر :: مديرية التخطيط البرمجة لولاية البيض

القطاع الصناعي : تتوفر ولاية البيض على المنشات صناعية ليست بالعدد الكافي ، و ليست من النوع الذي من شانه إيواء مشاريع استثمارية كبيرة ، و لكن هناك مشاريع تسمح بخلق فرص للعمل و تتوزع المنشات الصناعية كالأتي : **المؤسسات الصناعية العمومية :**و هي ثلاث المؤسسات فقط على المستوى الولاية :

1-مؤسسة صنع الأغذية الحيوانية (المواشي و الدواجن) : مقرها ببوقطب ، أما عن المناصب التي وفرتها هذه المنشاة الصناعية قدرت 74منصب

2-مقاولة بناء سكنات الحوض :و مقرها بلدية البيض ،أما فيما يخص إنتاجها فهو الأشغال العمومية ، وعدد اليد العاملة فيها هي837

3-وحدة بناء البيض : وهي المقاولة مقرها ولاية بشار ، و في ولاية البيض يتواجدفرع تابع لها و توفرت على702 منصب عمل أما مقرها في ولاية البيض بلدية البيض

مقولات القطاع الخاص: تحتوى ولاية البيض على2020 مقاولة ذات الطابع الخاص موزعة على الولاية بكامل ترابها ، بحيث وفرت هذه المقاولة14481 منصب عمل على مستوى الولاية

وحدة استغلال المحاجر: تتوفر ولاية البيض على8 وحدات موزعة على كامل تراب

التجارة في ولاية البيض :من خلال التسجيلات في السجل التجاري ، يتبين أن عدد التجار بولاية البيض 8852 تاجر و من بينهم 8619شخص طبيعي و 233 شخص معنوي .

توزيع التجارة حسب قطاع نشاط :

- 4087تاجر يمارسون ما يعرف بالتجارة التجزئة و هذا ما يعادل(46.17) من مجمل التجارة .

-2842تاجر في قطاع الخدمات أي ما يعادل (32.10)من مجمل التجارة .

- تاجر في التجارة بالجملة ما يعادل (3.90) من مجمل التجارة .

-22تاجر في التصدير و الاستيراد ويقدر هذا بنسبة(0.24) من مجموع عدد التجار.

أما في إنتاج الحرفي فكان نسبة قليلة و قدرت ب (0.02) و يمثل تاجرين .[1]

قطاع النقل : يعتبر قطاع النقل شرايان الحياة ومن الوسائل الضرورية جدا و المؤثر على تطور المبادلات التجارية والاقتصادية و كذلك نقل السلع و المسافرين و تنشيط حركة التنمية المحلية على جميع الميادين .

و تحتوى ولاية البيض على محطة نقل البري للمسافرينتضم 270 ناقل و335 مركبة بطاقة قدرها 8034 مقعد ، و تحتوى على مطار واحد و شبكات طرق متصل على كامل تراب الولاية لفك العزلة عنها بحيث يوجد بها 8طرق وطنية و طولها 843.55كلم^{2}و2 طرق ولائية و طولها 62 كلم^2 و طرق بلدية يبلغ طولها 1117.50كلم^{22}

قطاع الصحة : شهدت ولاية البيض على غرار ولايات الوطن تطورا محسوسا على مستوى الهياكل الاستشفائية كالمركز الصحية و قاعة العلاج عبر بلديات الولاية ، بحيث تتوفر المؤسسات الاستشفائية بمعدل سرير لكل 665نسمة و 18 عيادة متعددة الاختصاصات موزعة على بلدياتها و70 قاعة للعلاج و 14 قاعة ولادة

و التغطية الصحية في ولاية البيض يؤطرها : أطباء عاملون 330طبيب أي بمعدل طبيب لكل من948 نسمة

أطباء الخاصون 102طبيب أي بمعدل طبيب لكل من3066 نسمة

جرحوا الأسنان 77جراح بمعدل جراح لكل من4062 نسمة

صيدليات 56صيدلية

بالإضافة إلى العاملين في الشبه طبي و الذي بلغ عددهم 1178عون[3]

[1]مديرية التخطيط و البرمجة لولاية البيض ، مرجع سبق ذكره

[2]مديرية النقل لولاية البيض

[3]مديرية التخطيط البرمجة لولاية البيض

المطلب الثاني : تعريف بمديرية التنظيم و الشؤون العامة بولاية البيض

تعد مديرية التنظيم و الشؤون العامة هيكلا من الهياكل النظام الإداري الجزائري ممثلا في الولاية ، و التي تساهم في مساعدة الجماعات المحلية و عامة المواطنين و الرعايا الأجانب من اجل تحقيق المصلحة العامة .

نشأة مديرية التنظيم و الشؤون العامة :

استحدثت مديرية التنظيم و الشؤون العامة بموجب المرسوم التنفيذي 95-265 رقم مؤرخ في11 ربيع الثاني 1416عام الموافق 6 سبتمبر سنة 1995الذي يحدد صلاحيات مصالح التقنين ، و الشؤون العامة و الإدارة المحلية و قواعد تنظيمها و عملها .

تعريف مديرية التنظيم و الشؤون العامة :

هي هيكل من هياكل النظام الإداري الجزائري ممثلا في الولاية تختص بالجانب التنظيمي و الشؤون العامة و تنفيذ كل التدابير التي تضمن تطبيق التنظيم العام و احترامه كما تقوم بعمل من شانه أن يقدم دعما اسناديا يمكن ّ المصالح المشتركة في الولاية من السير سيرا منتضما .

و تضم (3) مصالح :

-مصلحة التنظيم و تنقل الأجانب .

-مصلحة الشؤون العامة و حركة الوطنيين .

-مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات .[1]

مهام مصالح مديرية التنظيم الشؤون العامة :

مصلحة التنظيم و تنقل الأجانب : تسهر على تطبيق التقنين العام و احترامه و تضم ثلاث مكاتب

ا-مكتب التنظيم : تتمثل أهم مهامه في مايلي :

[1] مديرية التنظيم و الشؤون العامة ،لولاية البيض

-منح رخص أسلحة الصيد و الذخيرة و متابعتها ،منح رخص استعمال الموارد المتفجرة و متابعتها ،منح رخص الأنشطة و المهن المنتظمة ، منح رخص المؤسسات المصنفة ، منح رخص المؤسسات التسلية و الترفيه .

ب-مكتب تنقل الأجانب : تتمثل أهم مهامه في مايلي :

متابعة حركة الأجانب عبر إقليم الولاية و منح رخص : إقامة ، تمديد الإقامة ، تأشيرات ، الزواج المختلط الهجرة غير الشرعية .

-إعداد قرارات طرد الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية .

ج-مكتب حركة السيارات : تتمثل أهم مهامه في مايلي :

إصدار بطاقات التسجيل للمركبات داخل الولاية أو خارج الولاية ، إصدار بطاقات المراقبة للمركبات المخولة خارج الولاية ، متابعة إحصائيات رخص السياقة عبر الولاية ، تنشيط لجنة سحب و إيقاف رخص السياقة إصدار قرارات سحب و إيقاف رخص السياقة بالولاية .

مصلحة الشؤون العامة و حركة المواطنين :

تنظيم بالاتصال مع الأجهزة و الهياكل المعنية ، بالعمليات الانتخابية و تتولى التسيير الإداري للمنتخبين البلديين و الولائيين و تضم ثلاث مكاتب .

ا-مكتب الجمعيات و تنقل المواطنين : و تتمثل أهم مهامه في مايلي :

-استقبال طلبات عقد اجتماعات عمومية (تظاهرات ، جمعيات ، أحزاب).

-دراسة الطلب بالتنسيق مع مصالح الأمن و الدرك لحضور الاجتماع.[1]

-استقبال طلب التأسيس أو تعديل و منح الاعتماد .

-منح تراخيص للجان الدينية لجمع التبرعات للجان الدينية في المساجد .

-متابعة عملية الحج منذ مرحلة التسجيل إلى غاية حجز التذاكر .

[1] مديرية التنظيم و الشؤون العامة ،لولاية البيض

ب-مكتب الانتخابات : تتمثل مهامه في مايلي :

-التحضر و تنظيم الانتخابات (رئاسية ، تشريعية، محلية) و الاستشارات (دستور ، وئام مدني) .

-المراجعة السنوية و الاستثنائية للقوائم الانتخابية .

-ضبط الهيئة الانتخابية لكل بلدية و بالتالي ضبط الهيئة الانتخابية للولاية .

-إعداد بطاقة خاصة بكل منتخب محلي .

مكتب الحالة المدنية و الخدمة الوطنية : تتمثل أهم مهامه في مايلي :

-متابعة عملية توزيع أوامر الفحص الطبي الانتقائي للخدمة الوطنية .

-متابعة ملفات الدافعة العينة بالتجنيد و إيداعها لدى مكتب التجنيد .

-متابعة عملية إيداع سجلات الحالة المدنية للسنة المنقضية لدى مجلس قضاء بسعيدة .

-متابعة عملية رقمنة الحالة المدنية .

-تزويد البلديات بوثائق الحالة المدنية .

مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات :

تضمن مراقبة شرعية التدبير التنظيمية التي تقرر على المستوى المحلى و كذا المنازعات و نزع الملكية و تضم ثلاث مكاتب .

ا-مكتب القرارات الإدارية و مداولات الولاية : تتمثل أهم مهامه في مايلي:تجميع و تسجيل مجموع العقود الإدارية و مداولات الولاية .[1]

-انجاز و توزيع منصفات العقود الإدارية للولاية .

-مراقبة و متابعة مداولات المجلس الشعبي الولائي .

[1]مديرية التنظيم و الشؤون العامة ، مرجع سبق ذكره

-انجاز مقررات و أوامر بالتسخير

-إعداد و انجاز التفويضات بالإمضاء التي يمنحها السيد الوالي لكل المدراء التنفيذيين و رؤساء الدوائر و الأمناء العاملين للدوائر .

-مكتب القرارات الإدارية ومداولات البلدية : تتمثل أهم مهامه مايلي :

-مراقبة و متابعة القرارات البلدية

-مراقبة شرعية مداولات البلدية و مدى مطابقتها للتنظيم و التشريع المعمول به .

-تسجيل المداولات و القرارات البلدية

ب-مكتب نزع الملكية و المنازعات : تتمثل أهم مهام المكتب في الشق الخاص بالمنازعات في مايلي :

-تسجيل و متابعة القضايا المتنازع فيها الخاصة بالبلديات و بالمديريات .

-تمثيل السيد الوالي أمام الجهات القضائية ممثلا للدولة أو الولاية متابعة القضايا الخاصة بهما

- تقديم استشارات قضائية و تنظيمية .

-تقديم استشارات في مجال نزع الملكية .[1]

المطلب الثالث :واقع التعليم ضمن برامجالتنمية المحلية في ولاية البيض

عرف قطاع التربية بولاية البيض خلال الموسم الدراسي 2018/2017تطور املحوظا في شتى الميادين من حيث التجهيز و التاطير التربوي و الإداري فضلا عن ترقية وسائل الدعم الاجتماعي و التضامن المدرسي ، بما في ذلك النقل المدرسي و الإطعام الذي يستفيد منه غالبية التلاميذ في كل المستويات خاصة في الطور الابتدائي و هذا ما رفع كثيرا من المؤشرات الإحصائية للتمدرس بولاية بدليل التطور المسجل في تعداد المتمدرسين هذه السنة .

تعداد التلاميذ الذين تم استقبالهم مع الدخول المدرسي الحالي .

جدول رقم (3) التعليم الابتدائي :

[1] مديرية التنظيم و الشؤون العامة ، مرجع سبق ذكره

	التحضيري	مكيف	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	مجموع	معدل فوج
أفواج	172	/	260	278	265	259	258	1320	32.69
التلاميذ	4710	/	7853	4886	7736	7408	7004	43157	

نلاحظ من خلال هذا الجدول إلى ارتفاع نسبة التلاميذ التحضيري مقارنة بالسنوات الماضية و هذا راجع وعي أولياء بأهمية المستوى التحضيري في تعليم الأطفال العديد الأشياء المهمة و المفيدة ،أما باقي السنوات عرفت ارتفاع مستمر في نسبة متمدرسين و هذا ما يوحي أن الدولة سارعت إلى تحقيق ديمقراطية و مجانية التعليم

جدول رقم (4) التعليم المتوسط :

	السنة 1	السنة	السنة	السنة	المجموع	معدل الفوج
أفواج	223	191	164	153	731	32.87
التلاميذ	7297	9360	5397	4951	24035	

من خلالهذا الجدول نلاحظ ارتفاع في نسبة المتمدرسين في السنتين الأولى و الثانية وهذا يظهر من خلال اكتظاظ دخل الأقسام و ارتفا ع عدد الأفواج ، مقارنة بالسنتين الثالث و الرابع و هذا يوحي بارتفاع نسبة الراسبين منفصلين عن مقاعد الدراسة و انتشار ظاهرة التسرب المدرسي .[1]

جدول رقم (5) التعليم الثانوي :

	السنة 1	السنة 2	السنة 3	المجموع	معدل الفوج
أفواج	137	153	156	446	25.46
تلاميذ	4423	3384	3550	11357	

من ملاحظ أن مجموع التلاميذ الذين تم التحاقهم بالمؤسسات التربوية للموسم الدراسي2018/2017 هو 78549بزيادة تقدر ب 2116تلميذ عن السنة الماضية

-منحة 3000دج :

تم الاحتفاظ بنفس الحصة المخصصة للسنة الماضية و تم صب المبالغ المالية في الحسابات المؤسسة التربية و شرع في توزيعها مع الدخول المدرسي الحالي [1]

[1]مديرية التربية و التعليم، تقرير حول قطاع التربية الوطنية ، 21جانفي 2018

جدول رقم (6) تقديرات الحصة الممنوحة للسنة الدراسية 2018/2017

الطور	تقديرات الحصة الممنوحة للسنة الدراسية 2018/2017
الابتدائي	22923
المتوسط	11838
الثانوي	6389
المجموع	41150

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن عملية توزيع المنحة المدرسية على التلاميذ كانت بنسبة مرتفعة باختلاف النسبة الممنوحة لكل طور من الأطوار التعليمية .

جدول رقم (7) النقل المدرسي:

مصدر الحصة	تقديرات السنة الدراسية 2018/2017	
	عدد الحافلات	عدد المستفيدين
حصة وزارة التضامن الوطني و قضاياالمرأة	85	4410
حصة الولاية	31	/
المجموع	116	4410

نلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه توزيع حصص الحافلات على كل من الولاية و وزارة التضامن الوطني بحيث حضيت وزارة بعدد الكبير من الحافلات بسبب ارتفاع نسبة محتاجين للنقل [2]

جدول رقم (8)المستفيدين من المنحة التمدرس حسب الأطوار و الدوائر

الرقم	الدوائر	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	المجموع
1	البيض	5938	4230	2255	12423
2	الابيض س ش	3501	2310	1075	6886
3	بوقطب	3152	2219	1001	6372

[1] مديرية التربية و التعليم، مرجع سبق ذكره

[2] مديرية التربية و التعليم ، مراجع سبق ذكره

4	بوعلام	2164	1341	714	4219
5	الرقاصة	1958	1251	556	3765
6	بريزينة	2950	1540	507	4997
7	الشلالة	908	543	200	1651
8	بوسمغون	433	284	120	837
المجموع العام		21004	13718	6428	41150

نلاحظ من خلال المعطيات الجدول أن عملية توزيع المنحة المدرسية مختلفة من الدائر إلى أخرى وهذا على حسب نسبة المعوزين و الفقراء متواجدين على كامل تراب الولاية ، بحيث نلاحظ أن اكبر نسبة حضيت بها دائرة البيض وهي عاصمة الولاية بنسبة مجموع12423 ثم تلتها دائرة الأبيض سيد الشيخ بنسبة مجموع 6886 ثم باقي دائر .

جدول رقم (9)المستفيدين حسب الفئات الاجتماعية :

الدوائر	اليتامى	ضحايا الإرهاب	المعوقين	باقي الفئات	المجموع	الحصة المتبقية
البيض	815	8	193	10648	11664	857
الأبيض س /ش	252	/	64	6156	6472	428
وقطب	202	2	13	6183	6400	0
بوعلام	157	2	1	3646	3806	554
الرقاصة	182	4	5	3736	3927	0
بريزينة	280	1	9	4195	4485	357
الشلالة	102	/	1	1597	1700	0
بوسمغون	43	/		457	500	0
المجموع	2033	17	286	38818	38554	2196

نلاحظمن خلال هذا جدول الفئات الاجتماعية المستفيدة من المنحة و الحقيبة المدرسية موزعين عبر بلديات ولاية البيض باختلاف نسبة المستفيدين من بلدية إلى أخرى على حسب تعداد السكاني فيه .

الحقيبة المدرسية:تم استلام 5000حقيبة مدرسية من طرف مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن ،و تم توزيعها على المؤسسات التربوية و تقسيمها على مستحقيها بداية الدخول المدرسي .[1]

النظارات الطبية : في إطار عمل التعاضدية المساعدةالمدرسيةتم اقتناء عدد من النظارات الطبية للتلاميذ ضعيف النظر للفئات الهشة للسنة الدراسية 2017/2016 وفق للجدول التالي :

جدول رقم (10)المستفدين من النظار ات الطبية

الطور	عدد النظارات
الابتدائي	69
المتوسط	76
الثانوي	15

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول انه تم انتقاء نظارات الطبية للتلاميذ ضعيف النظر و الفئات الفقرة و الهشة بحيث حضي الطور المتوسط بنسبة كبيرة مقارنة بالاطور الأخرى و هذا ما يساهم في مساعدة الطبقة الفقرة و المعوزة و غرس مبدأ التضامن و أخوة بين المواطنين .

كما تم إجراءبعض العمليات الجراحية تمثلت في عملية جراحية ناجحةلتلميذ من ابتدائية البنود على مستوى مستشفى وهران .

تمت مراسلة المؤسسات التربوية قصد موافاتنا بقوائم التلاميذ ضيف البصر مع الدخول المدرسي الحالي قصد إجراء فحص أولى من طرف الطبيب الصحة المدرسية تم اعدد رزنامة قصد عرضها على مختص بالتنسيق مع مدير الصحة و السكان و سلمت القوائم إلى السيد مدير الإدارة المحلية قصد تكفل باقتناء النظارات الطبية

المطاعم المدرسية :

ترصد الدولة سنويا مبالغ معتبرة من اجل إطعام التلاميذ في مختلف الأطوار المدرسية قصد ضمان تمدرس جيد لهم في المؤسسات التربوية .[2]

[1] مديرية التربية و التعليم ، مرجع سبق ذكره

[2] مديرية التربية و التعليم ، مرجع سبق ذكره

على غرار الداخليات و أصناف الداخليات في الثانويات و المتوسطات و الداخليات في بعض المدارس الابتدائية التي تتكفل بتمويلها وزارة التربية الوطنية ، حيث تم رصد هذه السنة مبالغ مالية معتبر قصد ضمان تسيير المطاعم المدرسية وتكفل بها من طرف وزارة الداخلية و جماعات المحلية ، بحث تم رصد مبلغ قدره 246.400.000.00 دج للثلاثي الرابع من السنة المالية2017 بثمن واجبة قدرها 55.00دج

و بناء على تعليمة السيد الأمين لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية رقم 574 المورخةفي 18 جويلية فيما خص توفير التغذية المدرسية للتلاميذ طور الابتدائي .**جدول رقم (11) عدد المستفيدين من لإطعام :**

الأطوار التعليمية	عدد المؤسسات	عدد الداخليات	عدد أنصاف الداخليات	عدد المطاعم	عدد المستفيدين من الإطعام	عدد الإجمالي للتلاميذ	النسبة
الابتدائي	152	11	00	121	43157	43157	100.00
المتوسط	51	06	12	00	2773	24346	11.39
الثانوي	31	07	05	00	1335	11405	11.71
المجموع	234	24	17	121	2739	78827	/

نلاحظ من خلال المعطيات الجدول توزيع المطاعم على تلاميذ طور الابتدائي مع تحديد عدد المستفيدين من الإطعام ، وعدد المؤسسات التعليمية موزعة على بلديات الولاية و وعدد الداخليات .[1]

جدول رقم (12) نتائج امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي :

الدورة	عدد المسجلين	عدد الحاضرين	عدد الناجحين	نسبة النجاح	نسبة الانتقال إلى السنة أولى. متوسط
2014	5463	5428	4219	77.73	93.70
2015	5379	5360	4258	79.44	94.18
2016	5835	5810	4081	79.44	89.26
2017	6675	6650	4436	66.71	91.62

[1] مديرية التربية و التعليم،مرجع سبق ذكره

نلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه ارتفاع المسمر في نسبة الناجحين منتقلين إلى السنة أولى متوسط ما بين المواسم الدراسية (2017/2014) الشئ الذي يوحي بان الدول منذ بداية عهدها أصرت

على تحقيق ديمقراطية التعليم و مجانيته في هذا الطور التعليمي و هذا ما يلاحظ من خلال هذه النتائج الجيدة ومستقرة .

جدول رقم (13)نتائج امتحان شهادة التعليم المتوسط :

الدورة	عدد المسجلين	عدد الحاضرين	عدد الناجحين	نسبة النجاح	عدد التلاميذ المقبولين في سنة ثانوي	نسبة الانتقال الى سنة اولى ثانوي
2014	5247	5208	3121	59.93	3449	66.23
2015	4892	4848	2959	61.04	3251	67.06
2016	4860	4834	2816	58.25	3210	66.40
2017	4873	4849	3023	62.34	3294	67.93

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن نسب النجاح في شهادة التعليم متوسط عرفت حالة استقرار خلال المواسم الدراسية من 2017/2014 و هذا بفضل الجهود التي تبذلها وزارة في قضاء على تسرب المدرسي و منح فرص التمدرسإلى الراسبين.

جدول رقم (14) نتائج امتحان شهادة البكالوريا :

الدورة	عدد المسجلين	عدد الحاضرين	عدد الناجحين	نسبة النجاح
2014	3161	3124	1345	43.05
2015	4658	6422	2413	37.57
2016	4054	4012	2061	51.37
2017	4017	3970	2346	59.09

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسب النجاح شهادة البكالوريا عرفت حالة أللاستقرار و التراجع خلال سنة مقارنة مع سنوات الأخرى عرفت تطور ملحوظ و هذا ارتفاع بفضل الجهود التي بذلتها وزارة التربية و التعليم في تحسين و تطور.[1]

[1] مديرية التربية و التعليم ، مرجع سبق ذكره

المبحث الثالث : إصلاح برامج التعليم و التنمية المحلية في الجزائر

بعد التعرض لواقع التعليم ضمن برامج التنمية المحلية في الجزائر و بخصوص بولاية البيض و الوقف على أهم البرامج التعليم التي ساهمت في تفعيل ودفع بحركة التنموية بها ، على رغم من كل المجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية بصفة عامة و ولاية البيض بصفة خاصة ،إلا أنها تواجهها مجموعة من تحديات و المعوقات التي تعيق عملية تحقيق التنمية المحلية بها ، وبهذا الخصوص نطرح رؤية إصلاحية من اجل تفعيل برامج التعليم في تحقيق التنمية المحلية بولاية .

و هذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثالث .

الطلب الأول : تحديات إصلاح برامج التعليم و التنمية المحلية في الجزائر .

المطلب الثاني : آلية الديمقراطية التشاركية .

المطلب الثالث : آلية مشاركة و التعاون .

المطلب الأول : تحديات إصلاح التعليم و التنمية المحلية

أنبرامج التعليم و التنمية المحلية في ولاية البيض بصفة خاصة و الجزائر بصفة عامة تواجه مجموعة من تحديات و العراقيل التي تؤثر على نشاطاتهم في جانب الميداني و من مجملها نذكر ما يأتي :

تحديات إصلاح التعليم و التنمية المحلية في الجزائر :

1-تحديات داخلية :

على الرغم من الإصلاحات التي جاء بها التعليم و التنمية المحلية في الجزائر إلاانه يعاني من مجموعة من العراقيل و تحديات تقف حاجز الأمام تحقيق الأهداف المرسوم و المخطط لها تحديات داخلية و خارجية وهي :

+ر تفاع نسبة عدد السكان في الجزائر أدىإلىارتفاع عدد المتمدر سين و من ثم الاكتظاظ في الأقسام، وارتفاع معدل البطالة في صفوف جامعيين و الذي اثر على مردودية التنمية المحلية .

-انتشار الظواهر الاجتماعية الخطيرةالتي أثرت على التنمية المحلية و المؤسسات التربوية (كالمخلوات و العنف)

و انتشار اللامبالاة و عدم الاهتمام بقضية الإنتاج و العمل .

-افتقار العديد من المؤسسات التربوية من التحسينات مع قلة النظافة و سوء التسيير و توفير التجهيزات و الوسائل العلمية الحديثة ، و انعدام المياه الكهرباء و المواصلات في بعض المدارس الجزائر .

-قصور وسائل الإعلام بجميع أنواعها المكتوبة السمعية و البصرية في تفهيم معاني الإصلاح التربوي و التنموي.

-وجود عدة نقائص تشوب عملية التفتيش الرقابة .[1]

-ضعف استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية و التنمية ، وقصور المناهج على تلبية احتياجات المتعلم المعرفية رغم اكتضاضها .

[1] سميرة بوشعالة **"تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بين الماضي و الحاضر "** مرجع سابق ذكر ،ص 80- ص84

-عزوف بعض المواطنين عن المشاركة في تفعيل العمل المدرسي و التنموي، وقلة الوعي المجتمعي بأهمية الإصلاح المدرسي و التنموي.[1]

-انخفاض معدل النمو الاقتصادي و غياب الاستقلالية المالية في التسيير .

-العزلة و عدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية و التعليم .

-الفقر و البطالة و الذي اثر على جوانب الصحية و الاجتماعية و التعليمية و سبب في الأزمات النفسية و الأخلاقية .

-سيطرة المركزية التي تعيق التقدم و استغلال نقاط القوة في المحليات و الأقاليم و استقطاب فرص البيئة الخارجية

-غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية و دور التنمية المحلية.[2]

-عدم توفر الموارد الطبيعية في كثير من الولايات و البلديات أو قلتها أو العزلة و عدم كفاية الهياكل القاعدية التي تساعد على التعليم و التنمية ، عدم قدرة على الادخار الأمر الذي يضعف من الاستثمار .

عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بمهامه التنموية و التعليمية مع عدم الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقه و عدم تناسب الموارد الطبيعية مع النمو السكاني المرتفع .[3]

-تعقيد الإجراءات و تفشي الروتين و البط الشديد في إصدار القرارات ،و ضعف علاقة بين الإدارة و المواطن.

-الكفاءات الإدارية المؤهلة القادرة على تحمل المسؤولية التنمية المحلية الشاملة ، خاصة على مستوى الهيئات المحلية المنتخبة و ضعف المكونات التعليمية و الخبراتية لدى المنتخبين المحلين .

-سوء إدارة المنظمة و عدم كفاءة الجهاز الحكومي ، و سوء في توزيع الاختصاصات و خاصة الفنية في بعض القطاعات.

- تراخي الجهات الإدارية و ضعف سلطاتها مما أدى إلى انتشار رقعة الفساد و ارتفاع الأسعار بشكل فاحش .

---

[1] نصر دين جابر " **جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل المعوقات تحقيق أهداف الإصلاح و متطلباته** " مقال مقدم إلى طلبة علم النفس ، جامعة بسكرة ،ص 13-ص14-ص15-ص16

[2] زكية أكلى و فريدة كافي " التنمية المحلية في الجزائر " مرجع سبق ذكره،ص106-ص 107

[3] وهيبة بن ناصر **"التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية"**جامعة البليدة ،مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، العدد السادس ، ص 99

-عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام و توزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي و ارتباط القرار المحلي التنموي بالقرار المركزي.

-عدم التخطيط الجيد للمشاريع التنمية المحلية و التعليمية بما يتماشى و الحاجيات الأساسية للمجتمع المحلي .

-غياب المشاركة الشعبية الحقيقة الفاعلة في عمليات التخطيط التنموي بشكل عام ، ولاعتماد على الجهوية المحسوبية التعيينات بعيدا عن القدرة و التخصص و الكفاءة و انتشار كثير من لأخطاء الإدارية و المالية في تسيير الشؤون المحلية.

-تمسك الحكومة المركزية باختصاصاتها التي تمارسها من خلال فرعها المختلفة في الأقاليم و هذا ما أدى إلى عجز المجالس المحلية بدفع عملية التنمية المحلية .[1]

-سوء تسيير الموارد البشرية و ذلك بسبب النقص في التاطير محليا مقارنة مع الوظائف ، وعدم وجود تكوين دوري لهم .

-نشوب الأزمات عديد كأزمة شرعية النظام وأزمة شفافية توزيع الموارد المحلية و غيرها من المشاكل التي تؤثر على التنمية .

- الفساد الجرائم و الإرهاب و التي انتشرت بشكل واسع في عصر العولمة و التطور التكنولوجي ، فلهذا بات من محتم وضع منظومة الأمنية محلية لحماية المشاريع الاستثمارية المحلية الوطنية و الأجنبية .

-اختلال التوازن و التكامل في عملية التنمية المحلية كتنمية المدينة دون تنمية الريف أو الذهاب لتنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم

و الجزائر على غرار من دول العالم سعت إلى تجسيد التنمية المحلية و التعليم من خلال تفعيل سياسة التنمية الحضرية و الريفية باعتماد على برامج الدعم الريفي و سياسية القضاء على السكن الهش ، بحيث تعتبر هذه السياسة كمقوم تنمية المحلية و التي تشمل إقامة مدن و مجتمعات عمرانية جديدة و فتح المؤسسة التربوية و التعليمية في مناطق الريفية و الصحراوية ومدن الحضارية للارتقاء بها و تحسن مستوى معيشة الأفراد بها .[2]

[1] الحاج سي فضيل و آخرون **" إشكالية التنمية المحلية و المقومات و المعوقات "** الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة ، العدد09 جانفي 2017ص 169

[2] الحاج سي فضيل و آخرون ، مرجع سبق ذكره،ص 169- ص 171

تحديات الخارجية :هناك جملة من تحدياتأثرت على سير المؤسسة التربويةالجزائرية وتتمثل في مايلي :

-التطور العلمي و التكنولوجي التغيرات الحاصلة في العالم في مجالات التعلم و الثقافة و الاقتصاد و الوضع السياسي.
-العولمة التي تمثل تحدي كبير تواجهه المؤسسة التربوية خاصة في شقها الاقتصادي الذي يتطلب كفاءة عالية تتماشى مع حركة المهن ،وهجرة الكفاءات الوطنية،و الافتقار إلى فلسفة تربوية واضحة .

- تدني قيمة العملة الوطنية في العالم و ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الطلاب المتخرجين .

-تحدي المعلوماتية و يتطلب اللجوء إلى التكنولوجيا الإعلام و الاتصال الجديدة من التحصيل المدرسي ، وتعلم استعمالاتها في مختلف القطاعات وذلك لرفع الفعالية الخارجية للنظام التربوي الجزائري ، أي جعله أكثر قدرة على استجابة لمتطلبات تنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ضمن بيئة عالمية .[1]

و على الرغم من هذه الجهود المبذولة من طرف الدول إلا أنها لم تصل إلى تحقيق التعليم و تنمية المحلية شاملة مازلت تعاني من نقص و هذا راجع إلى نقص الوعي الشعب بأهمية التنمية و التعليم من ناحية السياسية و الثقافية خاصة في أواسط الشباب و كذلك تحكم و سيطرة السلطة في اتخاذ القراراتوإهمال فئة المبدعة و الكفئ في مختلف الحرف و المهن و ضعف التخطيط و الاستثمار المحلي ، و هذا ما تسبب في تدني مستوى التنمية المحليةو التعليم في الجزائر .

المطلب الثاني : آلية الديمقراطية التشاركية

على الرغم من الانجازات و النجاحات التي حققتها كل من التعليم و التنمية المحلية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلا انه يعاني من بعض النقائص التي تعيق سيره نحو الأفضل و لهذا كان من الضروري إظهار ذلك النقص و بيانه مع تحديد للآليات التي ترتقي بكلأ من هما و تتمثل هذه آلية في مايلي :

ديمقراطية التشاركية :

تمثل الديمقراطية عنصر هام في إحداث التنمية المحلية لنظر لقوة الصلة و التكامل بينهما بحيث يدعم كل منها أخر و مما يزيد قوة الصلة بينهما أنها تنبع من تطلعات الأفراد الشعوب و حقوقهم المشروعة ، و التاريخ يثبت صحة هذه العلاقة ، و تعد الديمقراطية التشاركية من المفاهيم المركبة لأنها تشمل بذاتها على منظومة من المفاهيمو

[1] سميرة بوشعالة ، مرجع سبق ذكره ص84-ص85

الأفكار حول حرية و العدالة و التكافؤ و المساواة ، و تتجسد في التوزيع العادل للخيرات بين أفراد المجتمع فديمقراطية التعليم لا تتحقق في توفير فرص التربوية متكافئة فحسب ، و إنما في توفير الإمكانات المتكافئة للتحصيل التربوي بين أفراد المجتمع و هو جوهر الديمقر اطية التعليم ، و بناء على هذا فان غياب تكافؤ فرص التعليم يمثل انتهاك للديمقراطية التربية و التعليم كما يعلن المفكر الفرنسي روجيه جيرو و يشكل في نهاية الأمر توزيعا غير عدل للخيرات المادية و الروحية في المجتمع .[1]

و الديمقراطية المشاركة تلعب دور كبير في توفير الاستقرار السياسي و الاجتماعي ، و تحقيق العدالة في ثمار التنمية المحلية و ترشيد السياسات الاقتصادية ، و تنمية الموارد البشرية و تعبئة الطاقات المواطنين و ضمان الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصاديةو البشرية ، و تحسين أداء الأجهزة الحكومية و المؤسسات الاقتصادية و الكشف عن جوانب الخلل و القصور و مواطن الفساد و الانحراف ،و تأسيسا على هذا يمكن القول بان الديمقراطية التعليم و التنمية المحلية تقوم على أساسين هما :

-احترام قيمة الفرد و ذاتيته كغاية في حد ذاتها .

-بناء قدرة الأفراد على تنظيم الأمور حياتهم و توجيهها نحو تحقيق المصالح المشتركة لكل من الأفرادو المجتمع و على هذا الأساس ينبغي أن تتاح لهم فرصة و الحرية في ممارسة هذه القدرة و هذاالتوجه الإنساني .

و تساهم ديمقراطية التشاركية في تحقيق التعليم التنمية المحلية من خلال تجسيد فكرة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات و الحوار و تبادل الأفكار تعبير عنها بكل حرية ، و إقامة قنوات مفتوحة بين المواطنين و الدولة و إفساح المجال أمام المواطنين لتشكيل منظمات المجتمع المدني التطوعية لتأتي تعبيرا عن الخيارات المجتمع . كما أن الاستقرار السياسي و الاجتماعي يساعد على تسريع عملية التنمية المحلية و دفعها في المسار الصحيح ، و كذلك تقدم التعليم و التنمية المحلية من شانه يوطيد الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الذي بدوره يجسد فكرة الديمقراطية و هذه الأخيرة التي تولى أهمية كبيرة للعنصر البشري في إحداث عملية التنمية المحلية من خلال تعليم و تطوير قدرات هذا الأخير و تفعيل دوره في هذه عملية التنموية .[2]

---

[1]على اسعد و ظيفه شهاب و على حاسم الشهاب ،**علم الاجتماعي المدرسي بنيوية الظاهرة و وظيفتها الاجتماعية** ، (ب-ب-ن) ،حقوق النشر و الطباعة و التوزيع محفظة المؤلفين ، الطبعة الأولى ، 2003 ،ص 115ص 119

[2]مرغيش محمد و آخرون " **نظرية التنمية الاقتصادية أولا و نظرية الديمقراطية أولا** " جامعة وجدة ،المجلة الكترونية للدراسات و الأبحاث الدستورية و السياسية ، 2011/2010 ، ص 11-ص12

و تقوم الديمقراطية التشاركية للتعليم و التنمية المحلية على مبادئ التالية :

مبدأ الحريةو الاحترام و التوازن: إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للتعبير عن أفكارهم في حرية و تسامح و قبول و احترام متبادل و كذلك المساهمة الفعالة في إدارة الحكم و التأثير على القرارات بما يؤدي إلى دعم الإنتاج و زيادة الدخل و عدالة التوزيع و الحفاظ على المقومات الحياة بالمجتمع و حمايته من جميع أنواع التدهور و كل ما يهدد امن و استقرار أفراد المجتمع.[1]

مبدأ الحوار:يعد الحوار منطلق التجربة الديمقراطية في عملية التواصل بحث يقوم هذا المبدأ على حرية النقد و الإبداء بالرأي بعيد عن الخجل و الخوف ، و تعبير عن الأفكار بكل عفوية .

مبدأ المسؤولية :وهو مبدأ الذي يمنح كل فرد إحساسا عميقا بمسؤولياته الخاصة دون قيود أو رقابة غير رقابة الضمير و القناعات الراسخة في النفوس ، فالسلوك الديمقراطي ينبع من الذات الإنسانية و هو يرتكز على مبدأ الإحساس بالمسؤولية ، و الإنسان في هذه المستوى يحقق ذاته بعيدا عن كل أشكال الرقابة و الخوف كما تساهم في بناء شخصيته قادرة على تحقيق التفوق الإبداع و الابتكار .[2]

-قيام أساليب التعليم وبرامج التقويم على التنوع والعدالة ومراعاة الفروق الفردية وقدرتها على بناء شخصيات حرة مرنة قادرة على المشاركة والنقد البناء وممارسة الديمقراطية الصحيحة.

- اعتماد المناهج على آمال وطموحات المتعلمين وحاجات البيئة ومطالب التنمية.

- إشراك جميع الأجهزة التي تطبق النظام التعليمي ، أو تعمل في ظله أو تستفيد منه كالعملين و الآباء و الطلاب و المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في رسم السياسة التعليمية حتى تتسع حركة التربية و التعليم لتصبح حركة شعبية حقيقية .[3]

ومن خلال نخلص إلى أن الديمقراطية تشكل العمود الفقري لكل من التعليم و التنمية المحلية و الاهتمام بالديمقراطية هو اهتمام دائم و مستمر و بحيث تعد ركن استراتيجي في العملية و التنموية و التعليم في لأي مجتمع من المجتمعات لأنها تساهم في تجسيد فكرة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات و الحوار و تبادل الأفكار ، و توطيد علاقات التواصل بين السلطات المركزية و الأفراد المجتمع المحلي من خلال إفساح المجال أمامهم لإبداء بآرائهم لتعبير عن

---

[1]رشاد احمد عبد اللطيف ،**التنمية المحلية** ، الإسكندرية : دار الوفاء لدينا الطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ،2011 ص 35

[2] على اسعد شهاب و ظيفه و على حاسم الشهاب ، مرجع سبق ذكره، ص 125- ص 126

[3]المعهد العربي للتخطيط " **دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية البشرية** " الكويت ، ص 24

أفكارهم بكل بحرية ،و تحقيق التوازن و التكافؤ الفرص التعليم أمام جميع الأفراد المجتمع و القضاء على النظرة الطبقية في التعليم .

المطلب الثالث : آلية التعاون و التكامل

إن أكثر ما تطمح إليه السياسات التعليمية هو بناء تكتل قومي عربي موحد لإنجاحعملية التنمية الشاملة كغاية عربية كبرى سواء على المستوى البشري أو المادي ،لهذا فقد عمدت العديد من الدول العربية إلى جملة الإصلاحات مست منظومة التعليمية تضمنت على مايلي :

- أن يكون التعليم الأولي تعليما إجباريا لجميع الأطفال الواقعين في سن الإلزام (6 سنوات).
- استخدام برامج محو الأمية الشاملة ومشروعات محو الأمية الوظيفية للكبار في المناطق النائية والحضارية..
- تغيير أساليب التعلم من خلال إنهاء العمل بأساليب التعليم التقليدية المتمثلة التلقين والقصر والفرض، والتحول نحو طرائق التعليم الذاتي مثل التعليم المبرمج والمكتبات والقراءات الفردية.

-التوسع في التعليم الثانوي لتمكين الناشئين من الانتفاع منه، وتعميم الحلقة الأولى في معظم الأقطار العربية.

-إيجاد دور ثقافية للمدرسة الثانوية في المجتمع وخاصة بالنسبة إلى المدارس الفنية والمهنية.

- تجريب بعض الصيغ الجديدة النابعة من الظروف الخاصة للوطن العربي، والمتفتحة على التجارب العالمية والسعي لاستيعابها وتعميمها.
- بداية دراسة مشكلات بسبب الرسوب والتسرب من التعليم الثانوي ومواجهة أسبابه التربوية والاقتصادية والاجتماعية ووضع الحلول المناسبة.

-إدخال صيغ التعليم المهني و التقني ضمن التعليم الثانوي استجابة لمطالب التنميةالعربية .

-تحقيق الانسجام والتنسيق بين خطط تطوير التعليم العالي وخطط تطوير التعليم العام، مع السعي نحو تحقيق تكافئ الفرص أمام جميع القادرين على الالتحاق بالتعليم العالي في إطار ما يعرف بسياسة التعليم المفتوح.

-تحقيق سياسة التوازن بين التخصصات المختلفة وفقاً لمطالب التنمية الشاملة.[1]

[1] لخضر بن دادة " دور التعليم في إحداث عملية التغيير السياسي في الوطن العربي " رسالة لنيل شهادة الماجستير علوم السياسية تخصص السياسات مقارنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2015/2014 ص92 - ص 93

خلاصة و استنتاجات الفصل :

توصلنا من خلال هذا الفصل الذي أناب على الإجابة على نص الفرضية التالية" يكون للتعليم حصة ضمن برامج التنمية المحلية في ولاية البيض ، يرتبط إصلاح تعليم بالتنمية المحلية باقتراح مجموعة من آليات التي تؤدي بها إلى تحول إلى واقع أفضل."

إلى خلاصة رئيسية مفادها : أن إدراك المتنامي و متزايد للتعليم و اعتباره مورد استراتيجي بالغ أهمية حرصت الجزائر على تنظيم التعليم من خلال وضع إطار تنظيم للتعليم و ذلك بغرض تحقيق أقصى افادمة ممكنة من التعليم بهدف تحقيق التنمية المحلية ، و يتمثل هذا الإطار التنظيمي في النظام الوطني للتعليم و الذي يشمل الدول ككل ، و في سياق الجهود الرامية تدفق التعليم على المستوى العربي وضعت الدول العربية العديد من الاستراتيجيات بغيت مواكبة تطور التكنولوجي المعاصر و نهوض بالتعليم و تنميته باعتباره سبيل الوحيد لنجاح عمل جميع الأجهزة الحكومية و حاولنا إسقاط دراستنا النظرية على الواقع و ذلك من خلال اختيار ولاية البيض و محاولة إيجاد علاقة من تطبيق السياسة التعليمية و مدى انعكاسه على برامج التنمية المحلية .

و توصلنا إلى الاستنتاجات فرعية

فتوصلنا في المبحث الأول إلى: أن التعليم و التنمية المحلية في الجزائر مر بمجموعة من مراحل التي عرفت عدت تطورات و تغيرات تكونت خلالها المؤسسة التعليمية و اكتسبت منها العديد الخبرات و المعارف ساهمت في تطوير التعليم و التنمية المحلية عبر مختلف مراحل و محطات الإستراتيجية في الجزائر منذ حقبة الاستعمارية إلى غاية اليومما جعلها تحتل موقعا بارزا .

فتوصلنا في المبحث الثاني إلى :أن واقع التعليم ضمن برامج التنمية المحلية في ولاية البيضحقق العديد من انجازات التي كان لها على اثر على التنمية بولاية من خلال أبراز أهم برامج التعليم التي تضمنت على نسبة ملتحقين بمقاعد الدارسة و عدد المدارس و الداخليات و نسبة الفئات الاجتماعية المستفيدة من منحة و الحقيبة المدرسية و النقل ، و عرض نتائج امتحانات الرسمية نهائية في الأطوار الثلاثة للمواسم الدراسية الأخيرة بالإضافة

فتوصلنا في المبحث الثالث إلى أهم العوائق التي تعيق برامج التعليم و التنمية المحلية بالولاية و كان أهمها ضخمة البرامج جديدة و صعوبة فهمها بالنسبة للمعلم و كذلك هذه البرامج تفوق قدرات التلميذ العقلية ، أما بالنسبة إلى التنمية المحلية فكانت تتمثل أهمها في نقص التمويل واعتماد على التمويل الدول و نقص في الموارد المحليةو عدم

الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة ، و كذلك تم التوصل إلى آليات الإصلاح المناسبة لمواجه العوائق و الصعوبات و تفعل التعليم في ظل برامج التنموية بشكل جيد و منها تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية و الاهتمام بالعنصر البشري انه محور الأساسي في تحقيق التنمية المحلية ، و الديمقراطية في التعليم بفتح المجال أمام جميع شرائح المجتمع للتعلم وتعبير عن احتياجاتهم و مشاركة مع الدولة في تلبية هذه الاحتياجات في سبيل تحقيق الأهداف المنشودةبكل ما تعلق بجوانب التنمية المحلية في الجزائر بالإشارة إلى ولاية البيض .

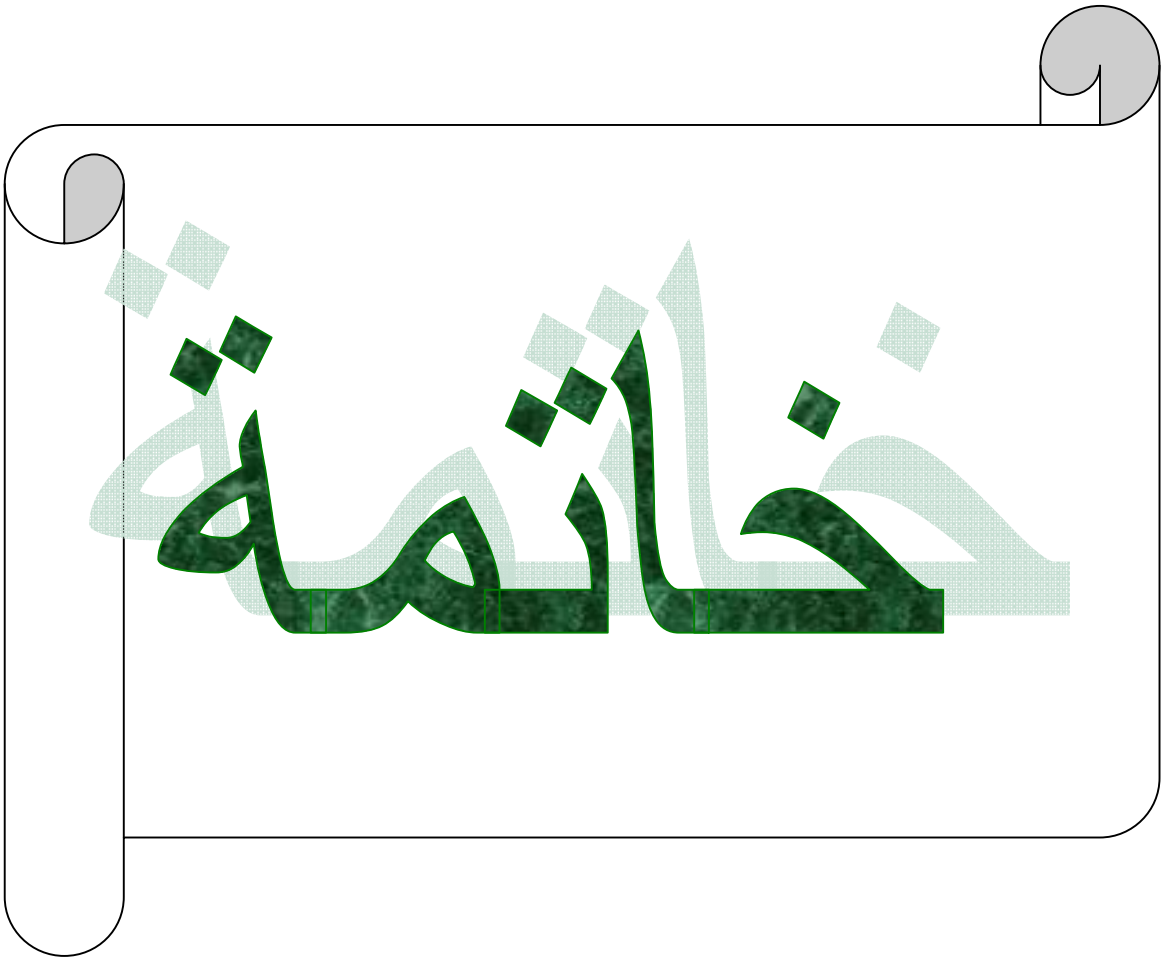
خاتمة

لخاتمة :

للتعليم و التنمية المحلية علاقة عرقية منذ وقت طويل لقد تم الاعتراف بهذه العلاقة و تأسيس لها مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، بحيث يمثل التعليم حجر الأساس في عملية التنمية و أن نجاح التنمية المحلية في أي مجتمع من المجتمعات يعتمد اعتماد كبير على نجاح نظام التعليمي في هذا المجتمع .

يريد الفصل الأول الإجابة على الفرضية التالية " يرتبط بين التعليم والتنمية المحلية علاقة فاعلة ومهمة ".

و التعليم لعب دور هام في إحداث التنمية المحلية في الجزائر بحيث تجسد دوره بشكل كبير بعد فترة الاستعمارية و التي عرفت التحولات كبرى كان لها اثر بالغ على التنمية المحلية ، و انتقال إلى المجتمع المعرفي و المثقف يسعي إلى تحقيق التقدم و التطور للنهوض بالمجتمع الجزائري من قوقعة التخلف الفقر ، بحث ركزت هذه التغيرات على العنصر البشري الذي يعتبر محورا لها ، و التعليم يرتبط ارتباط وثيق بالتنمية المحلية من خلال الإنسان الذي يمثل عنصر حيوي لهذه عملية ، من خلال إكسابه المعلومات والمهارات اللازمة من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة.كما ويعدّ التعليم من أهم روافد التنمية بالمجتمع في كافة المجالات، فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه يساعد في توفير الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي .

يريد الفصل الثاني الإجابة على الفرضية التالية " يكون للتعليم حصة ضمن برامج التنمية المحلية في ولاية البيض" تماشيا مع المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي شهدها المجتمع الجزائري ، فقد شهد التعليم حركة شاملة من الإصلاحات استجابة لحاجة هذا المجتمع للمعرفة و التعليم و تحقيق الديمقراطية في تعلم و توزيعها ،و أزلة القيود المفروضة عليها و تحقيق المساواة في فرص الحصول على التعليم ، و بناء أنظمة تعليمية جديدة ، مرنة و متطورة تساعد على إحداث التنمية المحلية في الجزائر و تحديدا في ولاية البيض .

الإجابة على الفرضية الثانية : يرتبط إصلاح تعليم بالتنمية المحلية باقتراح مجموعة من آليات التي تؤدي بها إلى تحول إلى واقع أفضل. مر كل من التعليم و التنمية المحلية من مجموعة من الصعوبات و العراقيل والتي كانت حاجز بينه و بين تحقيق الأهداف المنشودة ،إلا أن الجزائر عمدت إلى مجموعة من الحلول و الإصلاحات كآليات لتحسين واقع التعليم و التنمية المحلية في الجزائر بخصوص بولاية البيض و مواكبته مع التغيرات و التطورات العلمية التكنولوجية .

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية :

-أن للتعليم دور كبير في تحقيق التنمية المحلية من خلال انه يساهم في تعليم و توعية أفراد المجتمع بأهمية التنمية المحلية بحيث يعد الإنسان محور و ركيزة لهذه التنمية.

-أن الديمقراطية تشكل العمود الفقري لكل من التعليم و التنمية المحلية بحيث تعد ركن استراتيجي في العملية و التنموية و التعليم في لأي مجتمع من المجتمعات لأنها تساهم في تجسيد فكرة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات و الحوار و تبادل الأفكار ، و توطيد علاقات التواصل بين السلطات المركزية و الأفراد المجتمع المحلي من خلال إفساح المجال أمامهم لإبداء بآرائهم لتعبير عن أفكارهم بكل بحرية .

- يحضى التعليم بمكانة حيوية و مهمة ضمن برامج التنمية المحلية .

-أن التنمية المحلية عملية شاملة و مستمرة و متواصلة تهدف إلى إحداث تغيرات في أفكار الناس و اتجاهاتهم و سلوكياتهم بما يؤدي إلى تطوير المجتمع و توفير احتياجات السكان .

- يقوم كل من التعليم و التنمية المحلية على تضافر الجهود المشتركة مابين الحكومة و المواطنين كل العمليات حتى تكون الجهود متكاملة و متناسقة و ذات هدف مشترك .

الإشكاليات و العوائق الدراسة: واجه كل من التعليم و التنمية المحلية مجموعة من العوائق و الصعوبات التي نذكر منها : عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بمهامه التنموية و التعليمية مع عدم الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقه وعدم تناسب الموارد الطبيعية مع النمو السكاني المرتفع .

- انتشار الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي أثرت على التنمية المحلية والمؤسسات التربوية (كالمخذرات و العنف).

-اختلال التوازن و التكامل في عملية التنمية المحلية كتنمية المدينة دون تنمية الريف أو الذهاب لتنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم .

-عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام و توزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي و ارتباط القرار المحلي التنموي بالقرار المركزي .

-عدم التخطيط الجيد للمشاريع التنمية المحلية و التعليمية بما يتماشى و الحاجيات الأساسية للمجتمع المحلي .

التوصيات و المقترحات :

و من بين أهم من التوصيات المقترحة اجل تفعيل التعليم في ظل البرامج التنموية نجد :

ومن منطلق أهمية التعليم في صنع الحضارة وبناء الإنسان لا بد أن يحظى قطاع التعليم باهتمام كبير، وأن توضع أسس وخطط انطلاقة النهضة التعليمية بمعطياتها ونتائجها سواء من حيث النوع والكم ّ

-أن يكون الاهتمام بالتعليم في أولويات الخطط التنموية، وبمعنى آخر أن يحصل على حقه من الميزانيات والدعم بمختلف أنواعه.

-العمل على زيادة الوعي المجتمعي بالاهتمام بالتعليم، وضرورة إظهار عوائده المتوقعة سواء المباشر منها أو غير المباشر، وذلك باستثمار وسائل الإعلام المختلفة وسيما الإعلام التربوي والعلاقات العامة.

-الاهتمام بتوفير قاعدة بيانات ومعلومات تتضمن كافة ما يتعلق ويفيد تطوير المنظومة التعليمية بما يساعدها على أداء دورها التنموي في المجتمع.

-الاهتمام بالبحوث العلمية والرفع من شأنها وشأن من يعمل بها، ففي ذلك تعظيم للإمكانات البشرية، ومن ثم سيكون العائد على التنمية كبيراً ، والاهتمام أكثر ببحوث المستقبليات وبحوث التخطيط، فتلك البحوث ستكون الأضواء الكاشفة للحقائق وبالتالي ستساعد على اتخاذ القرار السديد.

و في الأخير نقول أن الجزائر قد حققت العديد من الانجازات بالنسبة للتعليم و التنمية المحلية إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب وفق التطور العلمي الكنولوجي بسبب إهمالها لبعض عناصر المهمة و الضرورية في كلت العمليتين و لهذا نلتمس من الدولة الجزائرية أن تأخذ هذه المقترحات بعين الاعتبار لتساهم أكثر في تفعيل التعليم و التنمية المحلية .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

ا- المصادر :

1-القران الكريم .

2- الأحاديث .

3-معجم التربوي ، أعداد ملحقة سعيدة الجهوية .

ب-نصوص قانونية :

1-التقرير الموجز هيئة الأمم المتحدة " السكان و التعليم و التنمية " نيويورك .

2-قانون الولايةرقم12-07.

3- القانون رقم 04-08 ،المؤرخ في 15محرم1429 الموافق 23يناير سنة 2008.

4- المادة من النشرة الرسمية للتربية و التعليم ، مديرية تطور الموارد البيداغوجية و التعليمية ، العدد 584مارس 2016.

5-مرسوم الرئاسي رقم 16-109المؤرخ في 13جماي الثانية عام 1437الموافق ل22 مارس 2016.

6-مديرية التخطيط و البرمجة لولاية البيض .

7-مديرية المجاهدين لو لاية البيض " مجلة صدى الشامخات " العدد الأول بمناسبة عيد الاستقلال و الشباب جويلية 2012.

8- مدرية الموارد المائية ، تقرير جانفي2018،ولاية البيض .

9-مديرية النقل لولاية البيض.

10-مديرية التنظيم و الشؤون العامة ، لولاية البيض .

11-مديرية التربية و التعليم ،تقرير حول قطاع التربية الوطنية ، 21جانفي 2018.

12-المعهد العربي للتخطيط " دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية البشرية " الكويت .

ج- كتب :

1-أبو طلق محمد ،**التربية و التعليم في الإسلام**، بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، 1957.

2-احمد رشاد اللطيف ، **التنمية المحلية** ، الإسكندرية : دار الوفاء لدينا الطباعة و النشر ، الطبعة الأولى 2011.

3-أحمد محمد عبد العال ،**المدن الجديدة و التنمية الإقليمية في مصر**، مصر،(ب-س-ن) .

4-أمين محمد بور ،**نظم سياسية مقارنة**،غزة : جامعة الإسلامية ، جزء الأول ، 2012.

5-الواصل عبدالرحمن بن عبدالله ، البحث**العلميُّ خطواته ومراحله أساليبه ومناهجه أدواته ووسائله أصول كتابته** ، المملكة العربية السعودية :إدارة الإشراف التربويِّ والتدريب ، 1420هـ - 1999م.

6-الحازمي خالد بن حامد ،**أصول التربية**، سعودية : دار عالم الكتب للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2000.

7-الحلية محمد محمود ،**تصميم التعليم**،عمان : دار الميسرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 1998 .

8-الرشدان عبد الله و نعيم جعنيني،**مدخل إلى التربية و التعليم**، عمان : دار الشروق ، الطبعة الثانية ، 1994.

9-السوالي محمد ،**السياسات التربوية الأسس و التدبير**،بيروت : دار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى،2012.

10-السيد محمد علي،**الوسائل التعليمية و تكنولوجيا التعليم**،الأردن : دار الشروق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 1997.

11-الشرقاوى أنور محمد ،**التعلم و نظريات و تطبيقات**، مصر: مكتبة الانجلو مصرية ، 2012 .

12-العواملة نائل عبد الحافظ ،**إدارة التنمية الأسس و النظريات و التطبيقات العملية**، عمان : دار زهران ، الطبعة الأولى 2010 .

13-اللوزي موسى ،**التنمية الإدارية**، الأردن : دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2002.

14-بن غضبان فؤاد ،**التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**، عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2015 .

15-بوحوش عمار ،ومحمد محمود الدنيبات ، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث** ، الجزائر : ديوان المبطوعات الجامعية بن عكنون ،طبعة رابعة منقحة ، (ب-س-ن) .

16-بن دادة لخضر ، **التعليم من اجل التغيير؛ دراسة تحليلية في ضوء التوجهات السياسية العربية المعاصرة**، الأردن؛ مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

17-تيم عبد الجابر و آخرون ،**مستقبل التنمية في الوطن العربي**، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر التوزيع1996.

18-خليفة حنان عبد القادر،**التخطيط لإقليمي و دوره في التنمية المحلية**، مصر : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2016.

19-زويلف مهدي حسن و سليمان احمد الملوزي،**التنمية الإدارية و الدول النامية**،عمان :دارمجدولاوي الطبعة الأولى ، 1993

20-زيدان جمال ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، الجزائر : دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،2014.

21-سعيدان احمد سليم ،**مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام**، الكويت : دار عصر المعرفة ،1988.

22-سعود الطاهر ،**التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي**، لبنان :دار الهادي للنشر و التوزيع ، الطبعة لأولى 2006.

23-شلبي محمد ، **منهجية في التحليل السياسي** ، **المفاهيم** ، **المفاهيم** ،**الاقتربات** ، **الأدوات** ، الجزائر : كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (ب-د-ن) ، 1997.

24-شهاب على اسعد و ظيفه و على حاسم الشهاب ،**علم الاجتماعي المدرسي بنيوية الظاهرة و وظيفتها الاجتماعية** ، (ب-ب-ن) ،حقوق النشر و الطباعة و التوزيع محفظة المؤلفين ، الطبعة الأولى ، 2003 .

25-طرى سميحة ،**دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية**، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأول1626.

26-عبد العزيز ربيع محمد ،**التنمية المتجمعية المستدامة**، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية ،2015.

27-عودة المعاني ايمن ،**الإدارة المحلية**،عمان : دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ،20134.

28-غربي محمد و آخرون ،**التحولات السياسية و إشكالية التنمية**، الجزائر : دار الروافد الثقافية ، الطبعة الأولى2014

29-عارف- ناصر محمد ، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة** ،لبنان : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2002م .

30-عبد الجميد عبد المطلب ، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مصر : الدار الجامعية الإسكندرية ، 2001.

31-غازي سلطان فلاح القبلان ،**تنمية المجتمع المحلي**،عمان : دار الخليج للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى2015

32-فارس راتب الاشفر،**فلسفة التفكير و نظريات في التعلم و التعليم**، الأردن : دار زهران للنسر و التوزيع الطبعة الأولى ، 2011.

33-كليف هار بير،**فعالية التعليم المدرسي من اجل الديمقراطية و اللاعنف**، باريس : جامعة ناتال ، 1997

34-مانيو جيدير ، ترجمة ملكة ابيض ، **منهجية البحث العلمي** ، دليل الباحث المبتدئ ، (ب-م-ن)، (ب-سن)

35-محمد عبد الشفيع عيسى ، **مفهوم و مضمون التنمية المحلية**، القاهرة : معهد القومي، (ب-س-ن).

38-محمد عمار ، **معالم المنهج الإسلامي** ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع ، (ب-س-ن).

36-محمود منال طلعت ،**الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي**، الإسكندرية : دار الكتب و الوثائق القومية الطبعة الأولى ،20 .

37-مرجين حسين سالم ،**جودة التعليم في مقدمة ابن خلدون**، ليبيا : جامعة طرابلس

38-ناجي عبد النور،**تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، الجزائر ، (ب-س-ن).

39-ولد صديق الميلود و آخرون،**أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري** ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2015.

د-المراجع باللغة الأجنبية :

1-MARIJORIE JOUEN ;BILAN ET PERSPECTIVES APERS LA CRISE ;Numéro 21 ; JANIRER2011

2- Hassani Zohra La réforme du système éducatif en Algérie : Quels changements dans les pratiques des enseignants Insaniyat, revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales. 60/61 septembre 2013

هـ -المذكرات و الرسائل الجامعية :

1- بالخير محمد " **التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست** " رسالة مقدم لنيل شهادة الماجستر في علم الاجتماع التنظيم و العمل ، ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر ، 2005/2004.

2- بن دادة لخضر " **دور التعليم في إحداث عملية التغيير السياسي في الوطن العربي** " رسالة لنيل شهادة الماجستير علوم السياسية تخصص السياسات مقارنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان 2015/2014.

3- خنفيري خضير " **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق** "أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،كلية علوم الاقتصادية و علوم التجارية والتسيير ،جامعة الجزائر 2010-2011.

4- شويخ عثمان " دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية " رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،كلية حقوق و علوم سياسية ،جامعة تلمسان، 2010-2011.

5- عبيد بن عبد الله بجيتر السبيعي " **الأدوار القيادية لمديري التربية و التعليم في ضوء متطلبات إدارة التغيير**" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الإدارة التربية و التخطيط ، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ،كلية التربية 1429.

و -مجلات :

1- افروجن كهينة " **واقع المنظومة التربوية التكوينية في الإعلام التربوي الجزائري** " مجلة التاريخ العلوم ، العدد السابع مارس2017.

2- بن ناصر وهيبة " **التمويل المحلي و دوره في عملية التنمية المحلية** " جامعة البليدة ،مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، العدد السادس .

3-بوشعالة سميرة " **تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بين الماضي و الحاضر** " مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد ، 14-2017، جامعة قسنطينة .

4-حلاق احمد " **المتطلبات اللازمة لتحقيق اللامركزية في المدارس التعليم الأساسي و الثانوي العام في الجمهورية السورية** " مجلة جامعة دمشق المجلد 28، العدد الثاني 2012.

5-زرويح عبد الحق " **المدرسة و الكتاب و أصولهما اللغوية التاريخية** "دمشق،مجلة التراث العربي ، العدد 95،24 أيلول 2004 .

6-كافي فريدة ، زكية أكلى **" التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات و تجاوز العوائق "** مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، الجزائر .

7-سي فضيل الحاج و آخرون " **إشكالية التنمية المحلية و المقومات و المعوقات** " المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة ، العدد09 جانفي 2017.

8-فالح بن شبيب العجمي "**جمعية اللهجات و التراث الشعبي في جامعة الملك سعودي بالرياضى**،مجلة الخطاب الثقافي ، العدد الثالث خريف 2008.

9-محمد الحسن عبد الرحمن " **دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان** " مجلة الباحث ، عدد 13-2013

10-محي الدين عبد العزيز" **تطور حركية التعليم في الجزائر عام 1830 إلى 1990**"مجلة عالم التربية ، جمهورية مصر العربية ، المؤسسة العربية ، لاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ، العدد الخامس والثلاثين ، السنة الثانية عشر ، يوليو 2012.

11-مرغيش محمد و آخرون " **نظرية التنمية الاقتصادية أولا و نظرية الديمقراطية أولا** " المجلة الكترونية للدراسات و الأبحاث الدستورية و السياسية ، جامعة وجدة ، 2011/2010 .

ن-منشورات و مداخلات :

1-حلمى عبد الوهاب إبراهيم " **محاضرات البرامج التدريبي لإعداد المخطط الاستراتيجي العام للتنمية العمرانية للقرى المصرفية"** مصر : آليات التمويل التنمية المحلية ،وزارة الدولة للتنمية المحلية ، (ب- س).

2-صغري احمد " **السياسة التعليمية في الجزائر (1972/1923)**" ، مقال مقدم إلى طلبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، كلية الآداب العلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة (ب-ت-ن).

3-عرابجي الإيمان " **النظام التربوي في الجزائر و إشكالية التربية على القانون الدولي و الإنساني** " ملتقى جامعة يحي فارس ، المدية .

4-جابر نصر دين " **جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل المعوقات تحقيق أهداف الإصلاح و متطلباته** " مقال مقدم إلى طلبة علم النفس ، جامعة بسكرة.

5-عبد الحنبير محمود عطا محروس " **تجربة الإدارة و التنمية المحلية في محافظة على عملية الإصلاح المجتمعي**"ورقة بحثية ، لمؤتمر تجارب الإدارة و التنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر العربية ، 25-26مايو2008.

6-عبد العالي ديلة و حنان يوسف " **البرامج المدرسية الجزائرية** " مقال مقدمة إلى طلبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية كلية الأدب و العلوم الاجتماعية ، جامعة بسكرة ، (ب-ت-ن) .

7-مدخلة الأستاذة مقدم وهيبة " **الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر** " الجلفة .(ب-س-ن)

الملاحق

خريطة ولاية البيض (حسب المناطق)

الهيكل التنظيمي لمديرية التنظيم والشؤون العامة

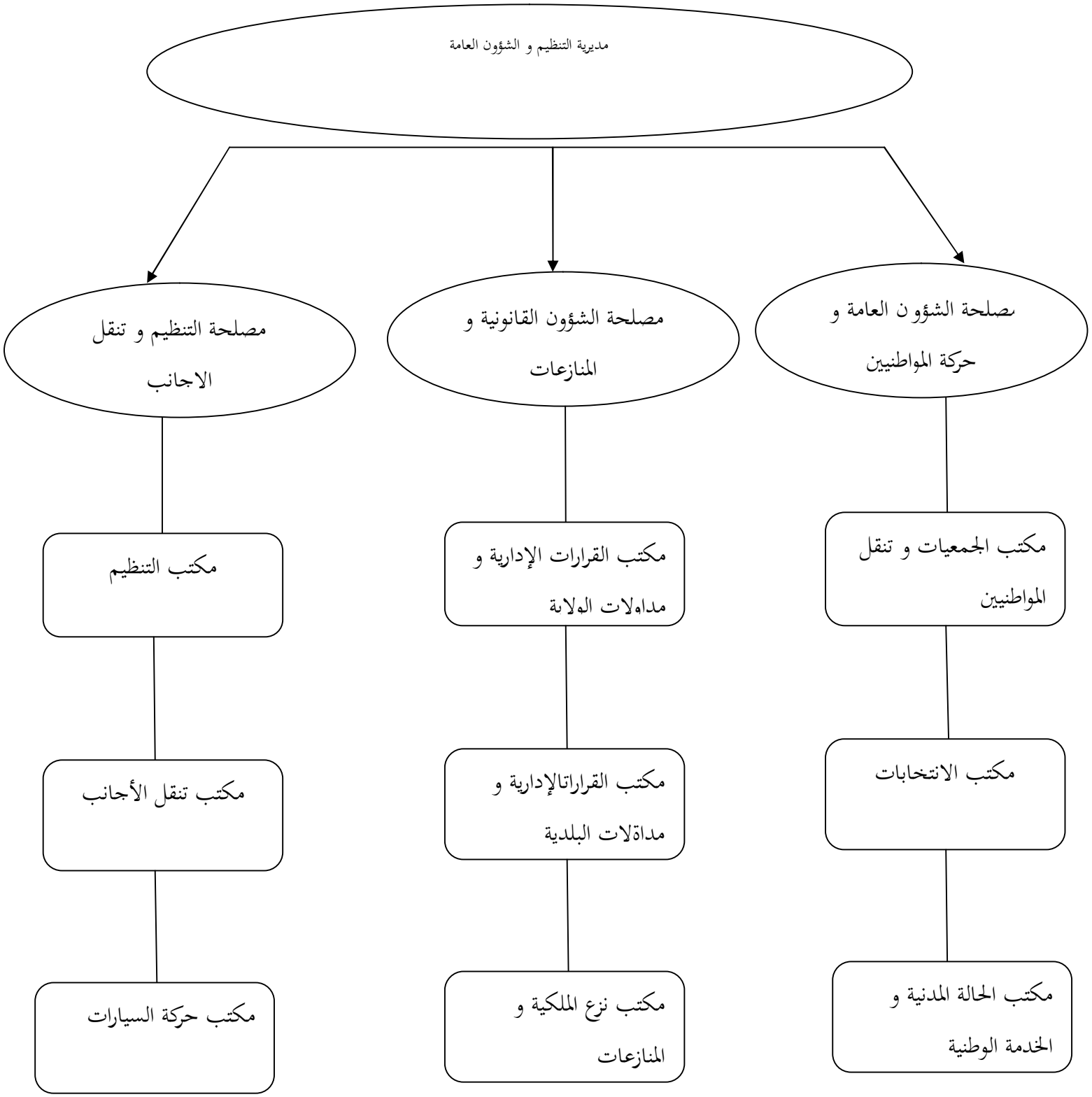

المقابلة2018/03/25

في 2018/03/25تمت مقابلة بصلحة تنظيم الشؤون العامة بولاية البيض بخصوص موضوع واقع التعليم ضمن برامج التنمية المحلية .

شخصية مقابلة : خلادي مبروكة

لقد تم إجراء مقابلة مع عضو من المجلس الشعبي الولائي بولاية البيض و كذلك مع الموظفة بمديرية التنظيم الشؤون العامة بولاية في يوم 2018/03/25على ساعة 9:30 .

الأسئلة المقابلة :

- ما هو تقسيم الإداري لولاية البيض ؟ وما هو عدد دوائرها ؟

-واقع التنمية المحلية و التعليم بولاية البيض ؟

-أهم برامج التعليم بولاية البيض ؟

- بالمقصود بالمديرية التنظيم الشؤون العامة ؟ وما هي أهم المصالح هذه المديرية؟

- وما هي مهام مصالح مديرية التنظيم الشؤون العامة ؟

-ما هي أهم الصعوبات العراقيل التعليم و التنمية المحلية في الجزائر ؟

قائمة الجداول

قائمة الجداول :

الرقم الجدول	قائمة الجداول	رقم الصفحة
1	مخططاتالتنمية المحلية	107
2	الإنتاج الحيواني	120
3	تعداد التلاميذ الذين تم استقبالهم في مرحلة التعليم الابتدائي	127
4	تعداد التلاميذ الذين تم استقبالهم في مرحلة التعليم المتوسط	127
5	تعداد التلاميذ الذين تم استقبالهم في مرحلة التعليم الثانوي	128
6	تقديرات الحصة الممنوحة للسنة الدراسية 2018_2017	128
7	النقل المدرسي	129
8	المستفيدين من منحة التمدرس حسب الاطوار و الدوائر	129
9	المستفيدين حسب الفئات الاجتماعية	130
10	مستفيدين من النظارات الطبية	131
11	عدد المستفيدين من الاطعام	132
12	نتائج امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي	132
13	نتائج امتحان شهادة التعليم المتوسط	133
14	نتائج امتحان شهادة البكالوريا	133

فهرس المحتويات

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
مقدمة	6
الفصل الاول: الفصل الأول : التعليم و التنمية المحلية تأصيل نظري معرفي	19
تمهيد	20
المبحث الاول:ماهية التعليم	21
المطلب الاول: تطور المعرفي لمفهوم للتعليم	22
المطلب الثاني: تعريف التعليم وخصائصه	31
المطلب الثالث: مضمون عملية التعليم	37
المبحث الثاني: ابستمولوجيا التنمية المحلية	42
المطلب الاول: تطور المعرفي للتنمية المحلية	43
المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية و خصائصها	45
المطلب الثالث:اقتربات النظرية للتنمية المحلية و مجالاتها	61
المبحث الثالث: واقع التعليم في ظل برامج التنمية المحلية	65
المطلب الاول:علاقة التعليم بالتنمية المحلية	66
المطلب الثاني: برامج التنمية المحلية للتعليم	72
.المطلب الثالث:مستويات برامج التنمية المحلية للتعليم	76
خلاصة و استنتاجات الفصل الاول	79
الفصل الثاني:واقع التعليم ضمن برامج التنمية المحلية في الجزائر – دارسة حالة ولاية البيض	81

تمهيد	82
المبحث الاول: تطور التاريخي للتعليم و التنمية المحلية في الجزائر	83
المطلب الاول:: تطور التعليم في الجزائر	84
المطلب الثاني: التنمية المحلية في الجزائر	97
المطلب الثالث:علاقة التعليم بالتنمية المحلية في الجزائر من2007 إلى 2017	110
المبحث الثاني: واقع التعليم و التنمية المحلية في ولاية البيض	114
المطلب الاول: التعريف بولاية البيض	115
المطلب الثاني: تعريف بمديرية التنظيم و الشؤون العامة بولاية البيض	123
المطلب الثالث:أهم برامج التعليم	127
المبحث الثالث: إصلاح برامج التعليم و التنمية المحلية في الجزائر	134
المطلب الاول : تحديات إصلاح برامج التعليم و التنمية المحلية في الجزائر	135
المطلب الثاني: آلية الديمقراطية التشاركية	139
المطلب الثالث:آلية مشاركة و التعاون	142
خلاصة و استنتاجات الفصل الثاني	143
الخاتمة	146
قائمة المصادر و المراجع	150
قائمة الجداول	158
الملاحق	159

الملخص:

يعتبر التعليممن أهم الركائز و الدعائم الأساسيةلقيام المجتمعات و التي تهدف من خلاله تحقيق التنمية المحلية،لذا نجد العديد من الدول اهتمت به و من بينها الجزائر التي اهتمت به منذ الفترة الاستعمارية إلى غاية يومنا هذا، بحيث تجلى الاهتمام به من خلال عديد من الإصلاحات جديد التيسعت إلى و سعت قاعدة الديمقراطية التعليم ومجانيته وتحقيق الجزارة و التعريب، ودعم التوجه العلمي والتكنولوجي، و إتاحة الفرص إلى الأشخاص المحرومين من حقهم في التعليم والتكوينو بناء نظام تعليمي عصري قادر على التكيف ومواجهة مختلف التحديات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

و يعتبر التعليم محور التنمية المحليةو احد أهم توجهات المجتمع الجزائري بصفة عامة و مجتمع المحلي بصفة خاصة بولاية البيض، و تحديد واقع التعليم ضمن البرامج التنموية، بحيث قسمنا البحث إلى فصليين الفصلالأول التعليم و التنمية المحلية تأصيل نظري و معرفي أما الفصل الثاني التعليم و التنمية المحلية في الجزائر مع تسلط الضوء على واقع التعليم في ظل البرامج التنمية المحلية بولاية البيض كنموذج من خلال إبراز أهم البرامج التنموية بولايو كذا إبراز مختلف العراقيل التيتواجه الولاية و الجزائر بصفة عامة في تحقيق التعليم والتنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية : التعليم، التنمية المحلية.

Résumé:

L’éducation est l’un des piliers et des fondements les plus importants de la créations de sociétés dans lesquelles le développements local vise à nous trouvons donc beaucoup de pays intéressés ; y compris l’Algérie ;qui était intéressée par la période coloniale à ce jour. Alors que l’intérêt manifesté à travers de nombreuses nouvelles réformes qui ont cherché à élargir la règle de l’éducation de la démocratie atteindre le boucher et l’arabisation .et soutenir l’approche scientifique et technologique et permettre des opportunités aux personnes privées de leur droit à l’éducation et à la formation et construire un système éducatif moderne capable de s’adapter et de faire face différents défis et changements politique,économique,sociaux et culturels. Et est un axe de développement local de l’éducation et les orientations plus important de la société algérienne en général et la communautés locale en particulier, le mandats de l’œuf et de déterminer la réalité de l’éducation dans les programmes de développent afin que nous divisons la recherche en deux premier chapitre de l’éducation et le développements local enracinant ma connaissance deuxième chapitre de l’éducation et du développements local Algérie de faire la lumière sur la réalité de l’éducation dans les programmes de développement local dans le cadre du mandat de l’œuf comme modèle mettant en évidence les programmes de développement les plus important et l’état tout en soulignant les divers obstacles auxquels se heurtent l’état des blancs et de l’Algérie en général en matière d’éducation et de développement local.